المملكة المغربية
ROYAUME DU MAROC
مجلس المنافسة
ⵓⵔⵜⴰⵔ ⵏ ⵜⵎⵙⴰⵡⴰⴹ
Conseil de la Concurrence

رأي

مجلس المنافسة

المتعلق بالسير التنافسي لسوق مواد البناء، سوق حديد الخرسانة نموذجا

ر/25/4

www.conseil-concurrence.ma

المملكة المغربية
ROYAUME DU MAROC

مجلس المنافسة
ⵎⵊⵍⵙ ⵏ ⵜⵎⵙⴰⵡⴰⴹ
Conseil de la Concurrence

رأي
مجلس المنافسة

المتعلق بالسير التنافسي لسوق مواد البناء، سوق حديد الخرسانة

25/4/ر

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

وبنفس العزم، فإن التعاقد الاقتصادي الجديد، يقتضي الاهتمام بمنظومة الإنتاج الاقتصادي، وإذكاء روح المبادرة الحرة، خاصة من خلال تشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة، بما ينسجم مع روح الدستور الجديد، الذي يكرس دولة القانون في مجال الأعمال، ومجموعة من الحقوق والهيئات الاقتصادية، الضامنة لحرية المبادرة الخاصة، ولشروط المنافسة الشريفة، وآليات تخليق الحياة العامة، ولضوابط زجر الاحتكار والامتيازات غير المشروعة، واقتصاد الريع، والفساد والرشوة.

مقتطف من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الثانية عشرة لعيد العرش، بتاريخ
28 شعبان **1432** الموافق لـ **30** يوليو **2011**

طبقـاً لأحـكام القانـون رقـم 20.13 المتعلـق بمجلـس المنافسـة، كمـا تـم تغييـره وتتميمـه، توصـل المجلـس بطلـب مـن لـدن رئيـس مجلـس النـواب وكذا الفدرالية الوطنية للمنعشين العقاريين، قصـد إبـداء رأيـه حـول السير التنافسي للأسواق الوطنية لمواد البناء.

فـي هـذا الصـدد، وعمـلا بأحـكام القانـون رقـم 20.13 المتعلـق بمجلـس المنافسـة، والقانـون رقم 104.12 المتعلـق بحريـة الأسـعار والمنافسـة، كمـا تـم تغييرهمـا وتتميمهمـا، وبعـد الاسـتماع إلـى المقـرر العـام والمقرريـن المكلفيـن بملـف إبـداء الـرأي، خـلال اجتمـاع اللجنـة الدائمـة للمجلـس المنعقد بتاريخ 27 شـوال 1445 المـوافِق لِـ 6 مـاي 2024، وكذا اجتماعي هيئة المجلس المنعقديـن بتاريخـي 29 رجـب 1446 المـوافِق لِـ 29 يناير 2025 و 8 جمـادى الأولـى 1447 المـوافِق لِـ 30 أكتوبـر 2025 علـى التوالـي، أصـدر مجلـس المنافسـة هـذا الرأي المتعلق بسـوق حديد الخرسانة نموذجا.

رأي مجلس المنافسة عدد ر/25/4

الصادر بتاريخ 08 جمادى الأولى 1447 (الموافق لـ 30 أكتوبر 2025)

حول السير التنافسي لسوق مواد البناء – سوق حديد الخرسانة نموذجا

إن مجلس المنافسة،

• بناء على القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.116 بتاريخ 2 رمضان 1435 (الموافق لـ 30 يونيو 2014)، كما تم تغييره وتتميمه،

• وعلى القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.117 بتاريخ 2 رمضان 1435 (الموافق لـ 30 يونيو 2014)، كما تم تغييره وتتميمه،

• وعلى المرسوم رقم 2.14.652 الصادر في 8 صفر 1436 (الموافق لفاتح دجنبر 2014) بتطبيق القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، كما تم تغييره وتتميمه،

• وعلى المرسوم 2.15.109 الصادر في 16 شعبان 1436 (الموافق لـ 4 يونيو 2015) بتطبيق القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، كما تم تغييره وتتميمه،

• وتطبيقا للمادة 21 من النظام الداخلي لمجلس المنافسة،

• وبعد تأكد رئيس مجلس المنافسة من توفر النصاب القانوني طبقا لأحكام المادة 31 من النظام الداخلي للمجلس،

• وبناء على الرسالة المتوصل بها من مجلس النواب، والمسجلة لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة بتاريخ 29 شوال 1443 (الموافق لـ 31 ماي 2022)،

• وعلى الرسالة المتوصل بها من الفدرالية الوطنية للمنعشين العقاريين، والمسجلة بالأمانة العامة لمجلس المنافسة بتاريخ 24 شوال 1443 (الموافق لـ 26 ماي 2022)،

• وعلى قرار المقرر العام لمجلس المنافسة رقم 078/2022، الصادر بتاريخ 02 ذي القعدة 1443 (الموافق لـ 02 يونيو 2022) والقاضي بتعيين السيدة رجاء مغربي والسيد نبيل ايت الصغير مقررين في الموضوع، تطبيقا لأحكام المادة 27 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، كما تم تغييره وتتميمه،

• وبعد تقديم المقرر العام والمقررين المكلفين بملف إبداء الرأي لعرض تمهيدي للنتائج الأولية لتحليل وضعية المنافسة في سوق حديد الخرسانة خلال اجتماع اللجنة الدائمة المنعقد بتاريخ 27 شوال 1145 الموافِق لِـ 06 ماي 2024؛

• وبعد تقديم المقرر العام والمقررين المكلفين بملف إبداء الرأي لمشروع الرأي خلال الاجتماع التاسع والخمسين لهيئة المجلس المنعقد بتاريخ 29 رجب 1447 (الموافق لـ 26 يونيو 2025)،

• وبعد المداولة في الاجتماع الثامن والستين لهيئة المجلس المنعقد بتاريخ 08 جمادى الأولى 1447 (الموافق لـ 30 أكتوبر 2025)، طبقا لأحكام المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، كما تم تغييره وتتميمه،

أصدر الرأي التالي:

فهرس المحتويات :

مقدمة عامة وإطار طلبات إبداء الرأي 19

1. تقديم موضوع طلب إبداء الرأي 19

2. الإطار القانوني لطلب إبداء الرأي 20

3. نطاق ومنهجية الاستجابة لطلب إبداء الرأي 20

4. مسطرة التحقيق 22

الجزء الأول: تنظيم سوق حديد الخرسانة 26

أولا: المتدخلون الرئيسيون 27

1. فيما يتعلق بإنشاء وتشغيل مصانع الصلب والحديد ومصانع الدرفلة 27

2. فيما يتعلق بتعزيز الحلقة القبلية لتجميع وإعادة تدوير الخردة المعدنية 27

3.فيما يتعلق بالتقييس والاشهاد بالمطابقة 28

4.فيما يتعلق بالتحقق من مطابقة حديد الخرسانة المنتج والمعروض في الأسواق 28

5. فيما يتعلق بتعزيز الجودة والسلامة في مجال البناء 29

6. فيما يتعلق بتوصيف حديد الخرسانة واستخداماته 29

7.فيما يتعلق بالتمثيلية المهنية 30

8.فيما يتعلق بالإنتاج الصناعي 30

9.الاستيراد والتوزيع 33

ثانيا: الإطار القانوني والتنظيمي لسوق حديد الخرسانة 33

1. الحفاظ على البيئة 34

2.السلامة في الوحدات الصناعية 34

3.المطابقة 35

4.الجانب الضريبي 36

5.فيما يتعلق بالتدابير الوقائية والقيود المفروضة على التجارة الخارجية 37

ثالثا. آليات اشتغال سوق حديد الخرسانة 38

1.نمط تصنيع حديد الخرسانة 38

2.نمط توريد المواد الأولية والطاقة 40

3.السياسة التجارية 43

4.مسالك توزيع حديد الخرسانة 43

الجزء الثاني: التحليل التنافسي لسوق حديد الخرسانة 44

1. تحليل بنية العرض والطلب على حديد الخرسانة بجميع أقطاره 45

2. تحليل بنية وخصائص الطلب على حديد الخرسانة 54

ثانيا. تقييم الدينامية التنافسية لسوق حديد الخرسانة 58

1. تحديد الأسواق المعنية 58

2. تركيز سوق حديد الخرسانة 59

3. شروط الولوج إلى سوق حديد الخرسانة 62

4. الدخول والخروج من سوق حديد الخرسانة 75

5. دينامية المنافسة في سوق حديد الخرسانة 75

الجزء الثالث: العوامل المفسرة لارتفاع أسعار بيع حديد الخرسانة المسجلة في السوق الوطنية خلال سنة 2022 79

أولا. تحليل بنية التكلفة الإجمالية لحديد الخرسانة وتشكيل سعر البيع عند الخروج من المصنع 79

1. تحليل بنية التكاليف 79

2. تحديد سعر البيع عند الخروج من المصنع 81

ثانيا. تحليل تطور أسعار بيع أقطار حديد الخرسانة المستهدفة 81

1.تحليل تطور أسعار البيع عند الخروج من المصنع مقارنة بتطور التكاليف المباشرة لإنتاج الأقطار المستهدفة 82

2. تحليل تطور أسعار بيع الأقطار المستهدفة المطبقة من قبل الموزعين والموجهة لأوراش البناء مقارنة بتطور أسعار البيع عند الخروج من المصنع 85

3. العوامل المفسّرة لتطور التكاليف المباشرة للإنتاج الكامنة وراء ارتفاع أسعار البيع عند الخروج من المصنع المسجّلة سنة 2022 89

4. تحليل التغييرات المطبقة على أسعار القضبان الحديدية 98

ثالثا. تحليل تطور مستويات هوامش الربح الناتجة عن بيع حديد الخرسانة وبنية التكاليف 98

1. تحليل تطورات مستويات هوامش الربح للمنتجين 101

2. تطورات مستويات هوامش ربح الموزعين 100

3. التحقق من تطور بنية تكاليف الإنتاج تحت تأثير الزيادات المسجلة مطلع سنة 2022 101

الخلاصات والتوصيات 102

أولا. الخلاصات الرئيسية 102

1. تأثير المنافسة الدولية على سوق حديد الخرسانة 103

2.ارتباط أسعار الصناعة الوطنية بتطورات السوق الدولية 103

3. صناعة كثيفة الرأسمال، ذات مردود حسب الحجم مع مستوى ربح منخفض 104

4. تأمين التزوّد بالخردة رهان أساسي لتعزيز تنافسية مصانع الصلب 105

5. قطاع الخردة المعدنية يتطور بشكل غير متوافق مع احتياجات ومتطلبات صناعة الصلب الوطنية 106

6.توجه متزايد نحو الاندماج القبلي في صناعة الدرفلة سعيا لتحقيق مكاسب تنافسية 107

7.دعم الدولة لسياسات الإندماج القبلي يبدو غير منسجم مع الاختيارات الاستراتيجية للتصنيع الوطني 108

8.سوق حديد الخرسانة المخصص لأوراش البناء يشهد دينامية تنافسية 108

9.دينامية تنافسية يقودها الفاعلون الرائدون في القطاع على الصعيد الوطني 108

10. الموزعون حلقة أساسية لتوزيع حديد الخرسانة في السوق الوطنية 109

11. أنماط توزيع حديد الخرسانة ذات كفاءة محدودة 110

12. حديد الخرسانة، منتوج يضمن سلامة المباني ويتطلب الحفاظ على جودته ومطابقته للمعايير المعمول بها 110

13. تنويع محدود يجب أن يتماشى مع تطورات السوق الوطنية والعالمية 111

ثانيا. التوصيات 111

1.الرافعة المتعلقة بتدابير الحماية التجارية من الممارسات غير المشروعة في ظلّ المنافسة العالمية، وترسيخُ مبدأ الحياد التنافسي 113

2.الرافعة المتعلقة بتأمين الإمدادات القبلية من الخردة المعدنية، التي تشكل المادة الخام الأساسية 114

3.رافعةٌ لإعادة هيكلة مزيج طاقيٍّ تنافسيٍّ متوافق مع متطلبات التنمية المستدامة 116

4. الرافعة المتعلقة بتنويع العرض وتعزيز البحث والابتكار 117

5. رافعةُ تحفيز الطلب المحلي 118

6. الرافعة المتعلقة بتحسين توزيع حديد الخرسانة من خلال تسريع تنفيذ الاستراتيجية اللوجستيكية الوطنية المخصصة لمواد البناء 119

7. الرافعة المتعلقة بتعزيز مراقبة جودة حديد الخرسانة 119

8. الرافعة المتعلقة بتعزيز الاقتصاد الدائري 120

9.رافعة دعم دينامية خفض انبعاثات صناعة الصلب من الكربون 120

10. الرافعة المتعلقة بتتبع مستويات أسعار حديد الخرسانة وحجم المنتوج والمبيعات 121

قائمة الجداول

الجدول 1 : حصة المواد، المدرجة في نطاق الآراء، في التكلفة الإجمالية (باستثناء الأراضي) حسب أشغال البناء **21**

الجدول 2 : حجم الاستثمارات التي تم تحقيقها خلال الفترة 2018-2021 والمرتقبة للفترة 2023- 2026 ..... **26**

الجدول 3 : تطور وزن مسالك توزيع حديد الخرسانة في السوق الوطنية بين سنتي 2018 و2024 ..... **44**

الجدول 4 : مقارنة بين حجم الإنتاج الوطني والواردات من حديد الخرسانة ونسبة الاستهلاك من الحصص المحددة في إطار تدابير الحماية بين سنتي 2018 و2024 ..... **45**

الجدول 5 : تطور الإنتاج الوطني من حديد الخرسانة بين سنتي 2018 و2024 ..... **47**

الجدول 6 : مقارنة بين تطور الإنتاج الوطني والواردات من السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ خلال الفترة بين سنتي 2018 و2024 ..... **50**

الجدول 7 : تطور نسبة الطلب في السوق الوطنية التي يلبيها الإنتاج الوطني من حديد الخرسانة خلال الفترة بين سنتي 2018 و2024 ..... **54**

الجدول 8 : تطور المبيعات الإجمالية لمنتجي حديد الخرسانة بجميع أقطاره في السوق الوطنية خلال الفترة بين سنتي 2018 و2024 ..... **55**

الجدول 9 : تطور الطلب على حديد الخرسانة بجميع أقطاره حسب فئة الزبناء خلال الفترة بين سنتي 2018 و2024 ..... **57**

الجدول 10 : تطور بنية السوق الوطنية لحديد الخرسانة المستخدم في أوراش البناء من حيث الكمية خلال الفترة بين سنتي 2018 و2024 ..... **59**

الجدول 11 : تطور بنية السوق الوطنية لحديد الخرسانة المستخدم في أوراش البناء من حيث القيمة خلال الفترة بين سنتي 2018 و2024..... **60**

الجدول 12 : تطور بنية سوق حديد الخرسانة المستخدم في أوراش البناء من حيث الكمية، حسب مسالك التوزيع خلال الفترة بين سنتي 2018 و2024 ..... **60**

الجدول 13 : تطور بنية سوق حديد الخرسانة المستخدم في أوراش البناء من حيث الكمية، حسب مسالك التوزيع خلال الفترة بين سنتي 2018 و2024 ..... **61**

الجدول 14 : تطور مؤشر هيرفيندال-هيرشمان (IHH) للسوق الوطنية لحديد الخرسانة الموجه لأوراش البناء خلال الفترة بين سنتي 2018 و2024..... **62**

الجدول 15 : تطور مؤشر هيرفيندال-هيرشمان (IHH) لفئة موزعي حديد الخرسانة في السوق الوطنية الموجهة لأوراش البناء خلال الفترة بين سنتي 2018 و2024 ..... **62**

الجدول 16 : تطور مؤشرات تركيز قطاع خردة الحديد، على أساس قيم مشتريات مصانع الصلب خلال الفترة بين سنتي 2018 و2024 ..... **69**

الجدول 17 : تقديم التغيرات الإسمية والنسبية في تكاليف الإنتاج المباشرة للأقطار المستهدفة وأسعار البيع المتوسطة الغير الشاملة للرسوم، لدى أحد الفاعلين في السوق (أبريل 2022 مقارنة بـ 2018 و2019 و2021) **84**

الجدول 18 : تقديم التغيرات الإسمية والنسبية في تكاليف الإنتاج المباشرة للأقطار المستهدفة وأسعار البيع المتوسطة الغير الشاملة للرسوم، لدى أحد الفاعلين في السوق (شهر يناير مقارنة بشهري أبريل وشتنبر من سنة 2022) **84**

الجدول 19 : تقديم التغيرات الإسمية والنسبية في تكاليف الإنتاج المباشرة للأقطار المستهدفة وأسعار البيع المتوسطة الغير الشاملة للرسوم، لدى أحد الفاعلين في السوق (بين شهري يونيو وأبريل 2022، ويوليوز ويونيو 2022، وغشت ويوليوز 2022) **85**

الجدول 20 : تقديم التغيرات في متوسط الأسعار الشاملة للرسوم لبيع الأقطار المستهدفة عند الخروج من المصنع وأسعار بيعها عند الاستلام الشاملة للرسوم والمطبقة من قِبل الموزعين لفائدة أوراش الإنعاش العقاري (أبريل 2022 مقارنة بـ 2018 و2019 و2021) **88**

الجدول 21 : تقديم التغيرات في متوسط الأسعار الشاملة للرسوم لبيع الأقطار المستهدفة عند الخروج من المصنع وأسعار بيعها عند الاستلام الشاملة للرسوم والمطبقة من قِبل الموزعين لفائدة أوراش الإنعاش العقاري (شهر يناير مقارنة بشهري أبريل وشتنبر من سنة 2022) **88**

الجدول 22 : تقديم التغيرات في متوسط الأسعار الشاملة للرسوم لبيع الأقطار المستهدفة عند الخروج من المصنع و أسعار بيعها عند الاستلام الشاملة للرسوم والمطبقة من قِبل الموزعين لفائدة أوراش الانعاش العقاري (بين شهري يونيو وأبريل 2022، ويوليوز ويونيو 2022، وغشت ويوليوز 2022) **89**

الجدول 23 : تطور هوامش ربح الموزعين بالدرهم عن كل كيلوغرام من حديد الخرسانة حسب الأقطار المباعة، من سنة 2018 إلى نهاية شهر شتنبر 2022 ..... **101**

قائمة الرسوم البيانية

الرسم البياني 1: توزيع القدرة الوطنية لإنتاج حديد الخرسانة حسب الفاعلين، 2024 ..... **46**

الرسم البياني 2: التطور السنوي لمعدل استغلال القدرة الوطنية المتاحة لإنتاج حديد الخرسانة، خلال الفترة ما بين سنتي 2018 و2024 ..... **48**

الرسم البياني 3: توزيع القدرة الوطنية لإنتاج السبائك الفولاذية المستطيلة القواعد حسب الفاعلين، 2024 ..... **50**

الرسم البياني 4: توضيح لتطور وزن الواردات من السبائك الفولاذية المستطيلة القواعد في العرض الوطني مقارنة بأسعار استيرادها واستيراد الخردة المعدنية معبرٍ عنها بالدرهم عن كل طن، انطلاقا من معطيات أحد الفاعلين، خلال الفترة ما بين سنتي 2018 و2023 ..... **51**

الرسم البياني 5: تطور توزيع مبيعات السبائك الفولاذية المستطيلة القواعد المُنتجة محليًا حسب أصناف مصانع الدرفلة، خلال الفترة بين سنتي 2018 و2024 ..... **52**

الرسم البياني 6: بنية الطلب الوطني على السبائك الفولاذية المستطيلة القواعد من حيث الحجم، خلال الفترة ما بين سنتي 2018 و2024 ..... **53**

الرسم البياني 7: التطور السنوي لمعدل استغلال القدرة الوطنية المتاحة لإنتاج السبائك الفولاذية المستطيلة القواعد، خلال الفترة ما بين سنتي 2018 و2024 ..... **53**

الرسم البياني 8: بنية توريد الخردة المعدنية حسب المنشأ من حيث الكمية والقيمة، خلال الفترة ما بين سنتي 2018 و2024 ..... **65**

الرسم البياني 9: أهم بلدان مصادر استيراد الخردة، حسب الكمية بالطن، خلال الفترة ما بين سنتي 2018 و2024 ..... **67**

الرسم البياني 10: تطور مصادر توريد الخردة المعدنية المحلية من حيث الحجم والقيمة، خلال الفترة ما بين سنتي 2018 و2024 ..... **69**

الرسم البياني 11: تطور متوسط تكلفة توريد الخردة المعدنية حسب المنشأ (بالدرهم عن كل طن)، خلال الفترة ما بين سنتي 2018 و2024 ..... **71**

الرسم البياني 12: مقارنة تكلفة توريد الخردة المعدنية المحلية لدى تجار الخردة والمصنعين (بالدرهم عن كل طن)، خلال الفترة ما بين سنتي 2018 و2024 ..... **72**

الرسم البياني 13: مقارنة لتطور التكاليف المباشرة لإنتاج الأقطار المستهدفة من حديد الخرسانة والأسعار الغير الشاملة للرسوم للبيع عند الخروج من المصنع لدى أحد الفاعلين في السوق، خلال الفترة ما بين سنتي 2018 و2021 ..... **83**

الرسم البياني 14: مقارنة لتطور التكاليف المباشرة لإنتاج الأقطار المستهدفة من حديد الخرسانة والأسعار الغير الشاملة للرسوم للبيع عند الخروج من المصنع، لدى أحد الفاعلين في السوق، خلال الفترة بين شهري يناير وشتنبر 2022 ..... **83**

الرسم البياني 15: مقارنة لتطور متوسط الأسعار الشاملة للرسوم لبيع الأقطار المستهدفة عند الخروج من المصنع المطبقة من قبل الفاعلين المندمجين وعند الاستلام المطبقة من قِبل الموزعين لفائدة أوراش الانعاش العقاري، خلال الفترة ما بين سنتي 2018 و2021 86

الرسم البياني 16: مقارنة لتطور متوسط الأسعار الشاملة للرسوم لبيع الأقطار المستهدفة عند الخروج من المصنع المطبقة من قبل الفاعلين المندمجين وعند الاستلام المطبقة من قِبل الموزعين لفائدة أوراش الانعاش العقاري، خلال الفترة ما بين شهري يناير وشتنبر 2022 87

الرسم البياني 17: تطور السعر الشامل للتكلفة ولأجرة الشحن لتداول الخردة شديدة الانصهار الواردة من تركيا، خلال الفترة ما بين سنة 2018 إلى متم شهر شتنبر 2022 93

الرسم البياني 18: مقارنة لتطور تكاليف شراء الخردة المعدنية المحلية المتحملة من قِبل فاعِلَيْن في السوق، خلال الفترة ما بين سنة 2018 إلى متم شهر شتنبر 2022 95

الرسم البياني 19: تطور سعر تداول السبائك الفولاذية المستطيلة القواعد الواردة من البحر الأسود مُحَمَّلَة على ظهر السفينة (FOB) مقارنة بسعر تداول الخردة المعدنية الواردة من تركيا الشامل للتكلفة ولأجرة الشحن (CFR)، خلال الفترة ما بين سنة 2018 إلى متم شهر شتنبر 2022 96

الرسم البياني 20: تكاليف استيراد السبائك الفولاذية المستطيلة القواعد من قِبل فاعل في السوق بالسعر الشامل للتكلفة ولأجرة الشحن، مقارنة بسعر تداول السبائك الواردة من البحر الأسود مُحَمَّلَة على ظهر السفينة (FOB)، خلال الفترة ما بين سنة 2018 إلى متم شهر يونيو 2022 96

الرسم البياني 21: مقارنة للتكاليف المتحملة من قِبل فاعِلَيْن في السوق لتوريد الوقود، خلال الفترة ما بين سنة 2018 إلى متم شهر شتنبر 2022 97

لائحة الخطاطات

الخطاطة 1: رسم توضيحي لمراحل تصنيع حديد الخرسانة..... **40**

الخطاطة 2: مسالك توزيع حديد الخرسانة..... **43**

الخطاطة 3: رسم توضيحي لآليات اشتغال السوق القبلية لتوريد الخردة المعدنية..... **64**

الخطاطة 4: النموذج الاقتصادي المقترح لتعزيز تطوير الصناعة الوطنية للصلب والحديد..... **112**

مقدمة عامة وإطار طلبات إبداء الرأي

1. تقديم موضوع طلب إبداء الرأي

من خلال رسالة مسجلة تحت عدد 075/ط.ر/2022 بتاريخ 31 ماي 2022 (29 شوال 1443)، تقدم مجلس النواب بطلب رأي مجلس المنافسة بشأن مدى امتثال الفاعلين في سوق البناء والأشغال العمومية، بقواعد المنافسة الحرة والمشروعة وعدم إقدامهم على الاتفاق والاستغلال التعسفي لوضع مهيمن بهدف رفع أسعار مواد البناء في السوق الوطنية بشكل مفتعل.

يؤكد مجلس المنافسة، في مستهل رأيه، أنه عند تلقيه طلب رأي بموجب المادة 5 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة كما تم تغييره وتتميمه، فإن نطاق تدخله يقتصر على المسائل المبدئية ذات الطابع العام المرتبطة بالمنافسة. وعليه، لا يملك المجلس صلاحية توصيف سلوك الفاعلين في الأسواق المعنية في إطار هذا الطلب، إلا في حدود ما تسمح به المقتضيات القانونية ذات الصلة، ولا سيما المادتين 6 و7 المتعلقتين بالممارسات المنافية للمنافسة من القانون 104.12المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة كما تم تغييره وتتميمه.

وفي هذا الصدد، وفي إطار التحقيق المتعلق بطلب إبداء الرأي المذكور، عقدت تحت رئاسة السيد رئيس مجلس المنافسة، بتاريخ 14 يونيو 2022 بمقر مجلس المنافسة، جلسة استماع بحضور الرئيس وممثلين عن لجنة القطاعات الإنتاجية بمجلس النواب، الذي تقدم بطلب إبداء الرأي إلى المجلس.

خلال هذه الجلسة، تم إطلاع ممثلي اللجنة المذكورة على الصلاحيات المخولة لمجلس المنافسة وعلى إجراءات التحقيق المتّبعة بخصوص الطلبات المقدمة إليه لإبداء رأيه بشأن السير التنافسي لسوق أو قطاع نشاط معين. وفي هذا الصدد، أكد ممثلو مجلس النواب أن الطلب الموجه إلى مجلس المنافسة يندرج بالفعل في إطار صلاحياته الاستشارية.

كذلك، أوضح أعضاء اللجنة البرلمانية أن الطلب الموجه إلى مجلس المنافسة يأتي في سياق ارتفاع أسعار بيع معظم مواد البناء في السوق الوطنية منذ الأشهر الأولى من سنة 2022. كما أشار الممثلون البرلمانيون أيضًا إلى أن هذا الطلب يأتي في أعقاب الصعوبات التي يواجهها المنعشون العقاريون، ولا سيما المقاولات الصغيرة والمتوسطة ، لاستكمال أوراش البناء والحفاظ على استمرارية شركاتهم بسبب الارتفاعات المذكورة.

وتجدر الإشارة إلى أن مجلس المنافسة قد تلقى أيضا مراسلة من لدن الفدرالية الوطنية للمنعشين العقاريين (La Fédération Nationale des Promoteurs Immobiliers)، مسجلة لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة بتاريخ 26 ماي 2022 (24 شوال 1443). حيث طلبت هذه الفدرالية، من خلال مراسلتها المذكورة، رأي المجلس بشأن الارتفاعات التي سجلتها أسعار مواد البناء في المغرب خلال سنة 2022، والتي شملت حديد الخرسانة والاسمنت والآجور الأحمر والزجاج والخرسانة الجاهزة والألواح الخشبية البيضاء وقضبان الألمنيوم العادية.

وأشارت هذه الفدرالية، التي تم الاستماع إليها في 22 يونيو 2022، إلى أن الزيادة في الأسعار قد شملت العديد من المواد الأساسية في قطاع البناء، وجاء تطبيقها بشكل اضطرادي في الأشهر الأولى من سنة 2022. وأشارت تصريحات الفدرالية إلى أن هذه الزيادات قد أثرت على نشاط أوراش البناء، مما أدى إلى توقف بعضها، ما يهدد استمرارية نشاط الإنعاش العقاري. فبالنسبة لممثل الفدرالية المذكورة، فإن هذه الوقائع تثير تساؤلات حول السير التنافسي للأسواق المعنية وحول العوامل الحقيقية الكامنة وراء هذه الزيادات الكبيرة.

2. الإطار القانوني لطلب إبداء الرأي

تندرج الطلبات الموجهة إلى مجلس المنافسة في إطار مقتضيات المادة 5 من القانون رقم 20.13 المذكور أعلاه، التي تنص في فقرتها الأولى على ما يلي: "يمكن استشارة المجلس من طرف اللجن الدائمة للبرلمان في مقترحات القوانين وكذا في كل مسألة متعلقة بالمنافسة، وفق أحكام النظامين الداخليين لمجلسي البرلمان." وتنص الفقرة الثالثة من المادة المذكورة على أن مجلس المنافسة: "كما يجوز له كذلك أن يدلي برأيه في كل مسألة مبدئية تتعلق بالمنافسة، بطلب من ... المنظمات النقابية والمهنية ...، في حدود المصالح التي تتكفل بها."

وتندرج هذه الطلبات في إطار الاختصاصات الاستشارية لمجلس المنافسة.

3. نطاق ومنهجية الاستجابة لطلب إبداء الرأي

نظراً لتعدد مواد البناء المعنية بارتفاع الأسعار موضوع الطلبات الموجهة إلى مجلس المنافسة[1]، عمد المجلس إلى تحديد نطاق الأسواق التي سيتم تحليلها من خلال التركيز على عدد من المواد، وذلك استناداً إلى المعايير التالية:

- نسبة استهلاك واستخدام المواد المذكورة في أوراش البناء استناداً إلى نتائج دراسة[2] أجرتها الوزارة المكلفة بالإسكان؛
- ضرورة تحليل تكلفة إنتاج المواد من طرف الفاعلين في السوق على أساسٍ متجانس للمقارنة، وذلك من خلال التركيز على المنتجات الخاضعة لمعايير موحدة، أو عند عدم توفرها، على البدائل المعروضة في السوق ذات درجة عالية من التجانس والتشابه.

وبالتالي، فقد شمل نطاق الدراسة، بالإضافة إلى مجموعة مختارة من المواد المستخدمة في أشغال البناء الكبرى (الإسمنت، حديد الخرسانة، الآجور) مواد أخرى تستخدم في الهندسة المعمارية الداخلية، في الأشغال الثانوية وأشغال التشطيب (Travaux de finition). وتشمل هذه القائمة الثانية: بلاط السيراميك المخصص للأرضيات، والخشب المخصص للأبواب وكذا لإطاراتها وإطارات النوافذ بالإضافة إلى الزجاج المستخدم في النوافذ.

وتعد هذه المواد التي تم إدراجها ضمن نطاق الآراء من بين المواد ذات التكلفة الأكثر ارتفاعاً في التكلفة الإجمالية لأشغال بناء المساكن، بما فيها السكن ذو القيمة العقارية المنخفضة والسكن الاجتماعي.

وذلك بالنظر إلى أن طلبات الاستشارة الموجهة إلى مجلس المنافسة من طرف مجلس النواب والفدرالية الوطنية للمنعشين العقاريين تبرز بشكل خاص تأثير الزيادات المسجلة في الأسعار، على تقدم أشغال بناء المساكن التي ينجزها المنعشون العقاريون الصغار والمتوسطون، الموكلة إليهم كذلك، حسب توضيحات الفدرالية، مشاريع العقارية الخاصة بالسكن ذو القيمة العقارية المنخفضة والسكن الاجتماعي.

وبناءً على نفس الاعتبارات، ستشمل تحليل بنية التكاليف وأسعار عينات المواد المدرجة ضمن نطاق الآراء، والتي هي أكثر استخدامًا في أوراش البناء وتشطيب المساكن الاقتصادية، على النحو المبين أدناه:

[1] تشمل القائمة العديد من مواد البناء، وهي الأسمنت، وحديد الخرسانة، والآجور، والزجاج، والألمنيوم، والفولاذ المقاوم للصدأ، والخرسانة الجاهزة، والألواح الخشبية البيضاء، وما إلى ذلك.

[2] دراسة تتعلق بمواد البناء: حساب النسب التقنية وتقدير الاحتياجات، أجريت في سنة 2019 من طرف مديرية الجودة وشؤون المدينة التابعة لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.

الجدول 1|حصة المواد، المدرجة في نطاق الآراء، في التكلفة الإجمالية (باستثناء الأراضي) حسب أشغال البناء[2]

أنواع مواد البناء	السكن منخفض القيمة العقارية	السكن الاجتماعي	العينات المقترحة لمقارنة بنية التكلفة وسعر البيع
المواد المستخدمة في أساسات البناء			
الإسمنت	10.42%	8.20%	إسمنت بورتلاند 35 في الكيس/ إسمنت بورتلاند 45 في الكيس إسمنت بورتلاند 55 في الكيس/ إسمنت بورتلاند 45 السائب
الصلب	8.24%	6.73%	قضبان حديد الخرسانة بقطر 6 مم /8 مم/10 مم/12 مم
المواد المستخدمة في بناء الجدران			
الطوب	3.54%	2.70%	الطوب المجوف بسمكي 6 سم/ 8 سم
المواد المستخدمة في التغطية			
البلاط	3.57%	2.45%	البلاط المستخدم في تغطية الأرضيات من النوع الاقتصادي
المواد المستخدمة في النجارة			
الزجاج	-		زجاج مسطح أساسي بقطر 4 و5 مم
الخشب			الخشب الأبيض من النوعية السابعة واللوح الخشبي متوسط الكثافة ومن النوع الاقتصادي والميلامين والخشب الأحمر المستخدم في الأبواب الاقتصادية

المصدر: أعد من قِبل مجلس المنافسة استنادا إلى معطيات وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.

خلاصة، فقد تم إجراء التحقيق وفق مقاربة مُجزأة، تعتمد على تحليلات منفصلة بالنسبة لكل مادة تدخل ضمن سوق مرجعية خاصة. وعلى هذا الأساس، سيتم إصدار أربعة آراء:

- الرأي الحالي المخصص لسوق حديد الخرسانة؛
- رأي ثانٍ يخص سوق الإسمنت؛
- رأي ثالث يتعلق بسوق الآجُور (الطوب)،
- رأي رابع يخص أسواق مواد التّشطيب.

وينبغي التأكيد على أن خيار تجزيئ طلبات الرأي على أساس الأسواق قد فرض ضرورة ملاءمة آجال الدراسة والتحقيق تبعًا لذلك، بما يضمن موثوقية النتائج ووجاهة الخلاصات وكذا التوصيات المنبثقة عنها.

كما تم تمديد الفترة المشمولة بالتحليل إلى سبع سنوات (من 2018 إلى 2024) قصد رصد التطورات البنيوية والديناميات التنافسية، مع تقييم التحولات التي طرأت على تموقعات الفاعلين داخل الأسواق المعنية.

وقد تم توسيع نطاق الأطراف المستمع إليها ليشمل متدخلين إضافيين في الأسواق المعنية، وذلك بغرض الاطلاع على مختلف وجهات النظر بما يضمن رؤية شاملة لواقع الأسواق. وقد شمل ذلك:

- القطاعات الوزارية الوصية والإدارات المختصة، إلى جانب الهيئات المهنية المعنية؛

- المنتجين الناشطين: تمت مقاربتهم بشكل شامل في الأسواق المركزة (أي أسواق الإسمنت، حديد الخرسانة، والبلاط المستخدم في تغطية الأرضيات)، بينما شملت التحقيقات عينة متنوعة من الفاعلين بالنسبة للأسواق غير المركزة (أسواق الآجور، والزجاج، والخشب)؛
- عينة من الموزعين-الباعة بالجملة وبشبه الجملة، الذين تم اختيارها وفق المعايير المحددة أدناه.

وفضلاً عن ذلك، تم توسيع التحقيق ليشمل أسواقًا أخرى، عبر إجراء تحليلات تكميلية تخص الأسواق القبلية والبعدية. وفيما يتعلق بسوق حديد الخرسانة، فقد ركزت التحليلات التكميلية على السوق الوطنية لتوريد الخردة باعتبارها المدخل الأساسي لصناعة الصلب والحديد، وهو ما أتاح تحديد سبل تحسين آليات اشتغال السوق بشكل عام.

4. مسطرة التحقيق

استندت دراسة سوق حديد الخرسانة، المنجزة في إطار التحقيق في هذا الرأي، إلى ما يلي:

1.تحديد إطار طلب الرأي ونطاق الدراسة، على إثر الاستماع إلى ممثلي لجنة القطاعات المنتجة التابعة لمجلس النواب وكذا الفدرالية الوطنية للمنعشين العقاريين (FNPI) ما سمح على وجه الخصوص بتحديد الأسواق التي سيتم تحليلها في إطار طلبات إبداء الرأي الحالية، بالنظر إلى أن العديد من المواد قد سجلت خلال سنة 2022 ارتفاعات متفاوتة في الأسعار.

2. جمع وتحليل المعطيات الواردة في التقارير والتحليلات العامة المتعلقة بشكل خاص بالسوق موضوع التحليل أو، بشكل أوسع، بقطاع مواد البناء، المنجزة من قبل الوزارات المعنية أو المهنيين أو الهيئات المتخصصة، الوطنية منها أو الأجنبية. وقد تم اعتماد هذه المعطيات من قبل مصالح مجلس المنافسة لأجل الإعداد لجلسات الاستماع وتحضير الاستبيانات الموجهة إلى الفاعلين وطلبات المعلومات الإضافية.

3. تنظيم سلسلة من جلسات الاستماع للأطراف المعنية والجهات الفاعلة في سوق حديد الخرسانة، بما في ذلك القطاعات الوزارية المعنية، والهيئات المهنية، المتدخلون في منظومة مراقبة السوق الوطنية، ومهنيو الاستشارة وخبرة تحديد المواصفات التقنية للبنايات، والفاعلون المنتجون والموزعون. وفي هذا الصدد، من المهم التأكيد على أنه في غياب مصدر رسمي للمعلومات يعمل على تجميع أسعار بيع مواد البناء عبر مسالك التوزيع المعتمدة، ارتأت المصالح التابعة لمجلس المنافسة إجراء تحليل لأسعار البيع على مستوى، من جهة، المنتجين و، من جهة أخرى، الموزعين باعتبارهم مسلك التوزيع المهيمن. ذلك أن الجزء الأكبر من تزويد شركات الإنعاش العقاري المعنية بطلبات الرأي المقدمة إلى مجلس المنافسة يتم، كما سيُوضح لاحقًا، عبر هذا المسلك. وعليه، وإلى جانب أسعار المنتجين، فإن تحليل الزيادات التي طرأت على أسعار مواد البناء في بداية سنة 2022 سيشمل كذلك أسعار مبيعات الموزعين لأوراش الإنعاش العقاري.

وقد أكدت جلسات الاستماع المنجزة أن سوق توزيع مواد البناء الوطنية سوق مجزأة ولا توجد قائمة شاملة بأسماء الفاعلين فيها. ولتقييم أسعار البيع التي يطبقها الموزعون على مشاريع الإنعاش العقاري، استعانت مصالح مجلس المنافسة بقوائم كبار الزبناء التي قدمتها شركات صناعة حديد الخرسانة وفاعلون آخرون في سوق مواد البناء، والتي تم على أساسها وضع قائمة تضم مجموعة من أهم الموزعين، مع مراعاة انتمائهم الجغرافي وحضورهم الجهوي لتلبية معيار تغطية التراب

الوطني. كما قد تم توسيع هذه اللائحة أيضًا عبر إشراك المنتجين الذين يتوفرون على شبكة تابعة لهم أو لمجموعتهم الأم. وتذكر في هذا الصدد الشبكة التابعة لمجموعة "Meski Invest" التي تمتلك شركة "Riva Industries"، وهي شبكة تتكون من عدد من شركات توزيع مواد البناء قائمة في مختلف مدن المملكة.

وبشكل عام، مكنت جلسات الاستماع المنجزة من إلقاء الضوء على سير عمل السوق ووضعية المنافسة فيها. كما مكنت التصريحات التي تم استقاؤها في هذا الصدد من تقييم سياق تطبيق الزيادات في الأسعار المسجلة خلال سنة 2022 وتحديد دوافعها.

وبالتالي، وبالنسبة للسوق موضوع هذا الرأي، فقد تم الاستماع إلى الجهات الفاعلة التالية:

القطاعات الوزارية والوكالات

الوزارة المكلفة بالاقتصاد والمالية

الوزارة المكلفة بالصناعة والتجارة

الوزارة المكلفة بالتجهيز والماء

الوزارة المكلفة بالتعمير والإسكان وسياسة المدينة

الوزارة المكلفة بالانتقال الطاقي

الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجيستيكية

المنتجون الفاعلون في سوق حديد الخرسانة

Sonasid "صوناصيد"

Riva Industries

SomaSteel

Univers Acier "العالمية للصلب"

Moroccan Iron Steel "مغرب الحديد والصلب"

Universal Industrial Steel

الفاعلون في سوق الخردة المعدنية[3]

المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب

المكتب الوطني للسكك الحديدية

"الشركة المغربية للصلب" Maghreb Steel"

Les héritiers Ben Larbi

Mani Metal

Public Metal

الموزعون[4]

Etablissement Ouled Bouazza, Settat

Etablissement Sekkouri, Tan Tan

Sormatic, Kenitra

Sorimac, Meknes

[3] خصت دعوات الاستماع قائمة تشمل مؤسسات وفاعلين آخرين متدخلين في سوق الخردة المعدنية.

[4] وقد شملت إدارة الاستبيانات قائمة تشمل فاعلين آخرين في السوق.

التمثيليات المهنية

الفدرالية الوطنية للبناء والأشغال

الفدرالية المغربية لصناعات مواد البناء

جامعة الصناعات المعدنية الميكانيكية والإلكتروميكانيكية

جمعية مهنيي صناعة الصلب والحديد بالمغرب

فدرالية جمع وإعادة تدوير المعادن القديمة

مهنيو الاستشارة والخبرة المحددون للمواصفات التقنية للبنايات والمشترون الكبار

المجلس الوطني لهيئة المهندسين المعماريين

الفدرالية المغربية للاستشارة والهندسة

شركة الأشغال العامة للبناء بالدار البيضاء

المتدخلون في إصدار شهادات المطابقة

المعهد المغربي للتقييس"IMANOR"

المختبر العمومي للتجارب والدراسات

4. إعداد الاستبيانات وإرسال طلبات المعلومات:

- الأولى موجهة إلى المنتجين والموزعين، استهدفت:

-بالنسبة للمنتجين، تحديد "بنية تكلفة إنتاج أقطار القضبان الحديدية المعتمدة في الدراسة " وكذلك تحديد حجم "الكميات المنتجة والمعروضة للبيع" و "تكاليف المشتريات المستهلكة". وقد وُجهت طلبات المعلومات إلى جميع الفاعلين في السوق، مما سمح بإجراء تحليل تنافسي شامل لسوق إنتاج وتوزيع أقطار حديد الخرسانة المستهدفة؛ و

-بالنسبة لقنوات التوزيع المهيمنة، تحديد حجم "تكاليف شراء المواد المستهدفة لدى المنتجين" و "أسعار مبيعات الموزعين لأوراش الأشغال والبناء وهوامش الربح المحققة".

وتجدر الإشارة إلى أنه تم الاعتماد على صياغة الاستبيانات في شكل نماذج موحدة لكل فئة من فئات الفاعلين في سوق حديد الخرسانة، وذلك لضمان الحصول على قاعدة متجانسة لمعطيات الفاعلين.

- والثانية موجهة إلى المديريات التابعة للوزارات، بهدف الحصول على معطيات تتعلق بأسعار المدخلات ومصادر الطاقة في السوق العالمية.

معالجة وتحليل المعلومات المجمعة، بعد تدقيقها والتحقق منها لأجل صياغة توصيات ترمي بشكل خاص إلى تحسين السير التنافسي للأسواق التي تم تحليلها على ضوء النتائج والخلاصات المتوصل إليها.

يتكوّن هذا الرأي المتعلق بسوق حديد الخرسانة من ثلاث أجزاء:

- **الجزء الأول** مخصص لتقديم عرض عام للإطار القانوني والتنظيمي لسوق حديد الخرسانة، بالإضافة إلى مختلف الجهات الفاعلة وفقًا لطبيعة تدخلاتها.

- **الجزء الثاني** مخصص للتحليل التنافسي لسوق حديد الخرسانة. حيث سيتم بداية، تحليل بنية العرض والطلب على حديد الخرسانة بجميع أقطاره، ثم تقييم دينامية المنافسة في سوق أقطار حديد الخرسانة المستهدفة والموجه استعمالها للبناء من خلال تحليل تركيز السوق، وشروط الولوج إليها والخروج منها، وكذلك السير التنافسي داخلها.

- **الجزء الثالث** سيركز على السؤال المحوري الذي تتناوله طلبات الرأي هذه، والمتعلقة بارتفاع أسعار بيع مواد البناء المسجلة خلال بداية سنة 2022. ولفهم العوامل التي تفسر هذه الزيادات، سيتم أولاً تحليل بنية تكلفة إنتاج أقطار حديد الخرسانة المستهدفة، لتحديد العناصر الرئيسية المكونة لها، فضلاً عن تشكيل سعر البيع عند الخروج من المصنع. لتتم مقارنة تطوره، من جهة، مع تكاليف الإنتاج المباشرة لحديد الخرسانة، ومن جهة أخرى، مع أسعار بيع الأقطار المذكورة إلى أوراش البناء، كما تم تطبيقها من قبل الموزعين، وذلك خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى نهاية شتنبر 2022. وفي هذا الصدد، سيتم تحديد العوامل الكامنة وراء الزيادات الملحوظة في السوق، وكذلك توقيت الإعلان عنها وتطبيقها. وبعد هذه التحليلات، سيتم التركيز أيضًا على تطور مؤشرات العائدات الربحية وبنية التكاليف إلى متم سنة 2024، وذلك في سياق تحليل تكميلي لتداعيات الزيادات السالف ذكرها.

- **وختاماً**، سيتم عرض أهم النتائج والخلاصات المتوصل إليها على ضوء التحليلات المجراة، وكذا التوصيات المقترحة بهدف تحسين السير التنافسي لهذه السوق.

تعد صناعة الصلب والحديد الوطنية من القطاعات الاستراتيجية التي يرتكز عليها الاقتصاد الوطني، حيث اكتسب العديد من الفاعلين فيها أحدث التقنيات وأنظمة التشغيل الآلي التي تتوافق مع المعايير الدولية. ومن حيث الإنتاج، توفر هذه الصناعة صنفين من المنتجات، وهما:

- المنتجات الطويلة المكونة من حديد الخرسانة المخصص لسوق البناء والأشغال العمومية، والسلك الحديدي (fil machine) المستخدم في كل من القطاع الفلاحي وقطاع العقاقير. وكذا منتجات الصلب المدرفلة (Produits laminés) المستخدمة في الصناعات الميكانيكية مثل صناعة البراغي (Vis) ومسامير الربط المسطحة (Rivets) والمسامير الملولبة (Boulons) وكذلك في الهياكل ؛ و

- المنتجات المسطحة المكونة من صفائح رقيقة تستخدم بشكل خاص في صناعة السيارات والتغليف والأجهزة الكهربائية المنزلية وتكسية المباني، والصفائح السميكة المستخدمة بشكل خاص في صناعة الأنابيب الملحومة الكبيرة وبناء السفن والمباني والأعمال الفنية والحدادة [5].

فاستناداً إلى المعطيات التي قدمها الفاعلون إلى مجلس المنافسة، بلغ إجمالي القيمة المضافة للشركات الناشطة في السوق الوطنية الخاصة بإنتاج حديد الخرسانة في نهاية سنة2021 ما يزيد عن 23 مليار درهم. أما من حيث عدد المستخدمين، فتشغل هذه الشركات أكثر من 2500 عامل دائم، بالإضافة إلى ما يزيد عن 800 عامل موسمي.

[5] تنشط شركة "Maghreb Steel" وحدها في هذا القطاع.

بين سنتي 2018 و2021، سجلت صناعة إنتاج حديد الخرسانة استثمارات بقيمة 2,396 مليار درهم. وشهدت سنة 2021 تعزيزاً للتوجه الاستثماري الذي استهدف بشكل خاص الاندماج القبلي لعمليات التصنيع الذي قامت به شركة "Riva Industries".

بحلول سنة 2026، من المبرمج تخصيص أكثر من 4.6 مليار درهم للاستثمار، بما في ذلك مشروع تطوير إنتاج الصلب الطويل وتثمين خام الحديد.

الجدول 2| حجم الاستثمارات التي تم تحقيقها خلال الفترة 2018-2021 والمرتقبة للفترة -2023 2026 (بملايين الدراهم)[6]

السنة	2018		2019		2020		2021		2026-2023	
النوع	الاستثمار	النسبة	الاستثمار	النسبة	الاستثمار	النسبة	الاستثمار	النسبة	الاستثمار	النسبة
الانتاجية	240,9	89,2%	377,8	66,0%	120,9	23,9%	228,6	21,8%	1273	27,1%
القدرة	3,1	1,1%	0,4	0,1%	30,5	6,0%	0	0,0%	15	0,3%
أخرى	26,2	9,7%	194	33,9%	355,2	70,1%	818,8	78,2%	3405	72,6%
المجموع	270,1	100,0%	572,1	100,0%	506,6	100,0%	1 047,4	100,0%	4 693,0	100,0%

المصدر: أعد من قِبل مجلس المنافسة استنادا إلى بيانات الفاعلين

في سنة 2022، ووفقًا لبيانات المديرية العامة للضرائب، تجاوزت المساهمة الضريبية لشركات صناعة الصلب في عائدات الدولة 500 مليون درهم موزعة على النحو التالي:

- 227 مليون درهم كضريبة على الشركات؛
- 59 مليون درهم ناتجة عن الضريبة على الدخل؛
- و222 مليون درهم ناتجة عن الضريبة على القيمة المضافة.

ويضاف إلى ذلك إسهام الرسم الخاص المفروض على حديد الخرسانة، المقدر بنحو 148 مليون درهما.

وعلى صعيد آخر، تلتزم الصناعة الوطنية للصلب والحديد بأفضل المعايير البيئية، التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية التي يتبعها الفاعلون في هذا القطاع، حيث يتم تخصيص استثمارات كبيرة لهذا الغرض.

يعتمد جميع الفاعلون على معالجة المياه المستخدمة في عملية التصنيع عبر محطات مخصصة، وإعادة تدوير نفايات هذه الأنشطة (الخبث (scories)، إلخ)، وترشيد استهلاك الطاقة، ووضع أنظمة لمطابقة الجودة، فضلاً عن استخدام مدخلات ناتجة عن إعادة تدوير النفايات الصناعية بالتعاون مع المراكز التقنية الصناعية.[7]

الجزء الأول: تنظيم سوق حديد الخرسانة

من خلال ما يلي، سيتم تقديم نبذة عامة عن الجهات المؤسساتية والمهنية الفاعلة في سوق حديد الخرسانة، مصنفة حسب طبيعة دورها، بالإضافة إلى الإطار القانوني والتنظيمي لهذه السوق.

[6] تجدر الإشارة إلى أن الأوزان والنِّسَب المئوية المعروضة في هذا التقرير تم احتسابها آلياً مع اعتماد منزلة عشرية واحدة فقط، مما قد يؤدي إلى فروق طفيفة تجعل مجموع النِّسَب لا يساوي بالضبط 100 بالمائة. وينطبق ذلك كذلك على احتساب المتوسطات، الذي يتم اعتماداً على الأعداد الكاملة دون تقريب.

[7] انظرإصدار "Lettre de l'acier"رقم 2 أبريل يونيو 2017.

أولا: المتدخلون الرئيسيون

نظـراً لطبيعـة النشـاط الصناعـي لإنتـاج حديـد الخرسـانة والاسـتخدامات المخصصـة لهـذه المـادة، تعتـبر القطاعـات الوزاريـة المكلفـة عـلى التـوالي بالصناعـة وبالتعمـير والإسـكان وبالتجهيـز والداخليـة وكـذا التنمية المستدامة، بحكم الصلاحيات المخولة لها، من بين الجهات الفاعلة الرئيسية في هذه السوق.

وإلى جانـب هـذه القطاعـات الوزاريـة، يضطلـع المعهـد المغـربي للتقييـس، والهيئـات المعنيـة بتقييـم المطابقـة، ومختـبرات التجـارب المعتمـدة مـن قبـل وزارة الصناعـة بـدور هـام في عمليـات مراقبـة المطابقـة وإصـدار الشهادات للمنتجين الذين يعرضون منتجاتهم من حديد الخرسانة في السوق الوطنية.

ويضـاف إلى ذلـك، الهيئـات المهنيـة التـي تضـم منتجـي الصلـب وأصحـاب مصانـع الدرفلـة ، وهـي جمعيـة مهنيـي صناعـة الصلـب والحديـد بالمغـرب التابعـة لجامعـة صناعـات مـواد البنـاء، التـي تعـد بدورهـا إحـدى الفدراليـات المنضويـة تحـت لـواء الاتحـاد العـام لمقـاولات المغـرب. كـما لا يجـب إغفـال دور مهنيـي الهندسـة والخـبرة الذيـن يسـتند اسـتهلاك حديـد الخرسـانة الموجـه لأوراش البنـاء والأشـغال إلى توجيهاتهـم وإلى المواصفات التي يحددونها.

مـن خـلال مـا يـلي، سـيتم تفصيـل طبيعـة تدخـل الجهـات المؤسسـاتية والمهنيـة الرئيسـية في سـوق حديـد الخرسانة:

1.فيما يتعلق بإنشاء وتشغيل مصانع الصلب والحديد ومصانع الدرفلة

يخضـع الاسـتثمار في صناعـة حديـد الخرسـانة، بالإضافـة إلى الإجـراءات المعتـادة لتأسـيس الـشركات التـي تتـم لـدى المراكـز الجهويـة للاسـتثمار، لإجـراءات أخـرى للحصـول عـلى التراخيـص اللازمـة بعـد تحديـد مواقع إنشاء المشاريع:

- الموافقـة البيئيـة عـلى المـشروع المسـلّم مـن لـدن القطـاع المكلـف بالتنميـة المسـتدامة وولايـة وعمالـة أو إقليـم انتـماء موقـع مصنـع الإنتـاج، والذيـن يتـم تقديـم طلـب إجـراء الدراسـة العامـة لتقييـم الأثر البيئي إليهم؛
- الترخيـص باسـتغلال محـل مـدرج، طبقـا لأحـكام الظهـير الشريـف الصـادر في سـنة 1914 في تنظيم المحلات المضرة بالصحة والمحلات المزعجة والمحلات الخطرة؛
- مطابقـة مـشروع إحـداث المصنـع مـع مخططـات التهيئـة مـن لـدن الوكالـة الحضريـة المختصـة، التابعة للوزارة المكلفة بالتعمير والإسكان؛
- رخصة البناء المسلّمة من لدن الجماعة التي يقع موقع مصنع الإنتاج ضمن نفوذها الترابي؛
- رخصـة الاسـتغلال والترخيـص بإحـداث المـشروع وفتـح المـرات، المسـلّمة مـن لـدن الـوزارة المكلفـة بالتجهيز.

2.فيما يتعلق بتعزيز الحلقة القبلية لتجميع وإعادة تدوير الخردة المعدنية

في إطـار الصلاحيـات المنوطـة بهـا، شرعـت الـوزارة المكلفـة بالانتقـال الطاقـي في هيكلـة قطـاع تجميـع وتصنيـع الخـردة المعدنيـة، مـن خـلال الاسـتراتيجية الوطنيـة لتقليـص وتثمـين النفايـات، وكذلـك عقـد نجاعـة الأداء 2021-2030 الذي يهدف إلى إنشاء نظام بيئي أخضر لمشاريع جمع النفايات وتثمينها.

3.فيما يتعلق بالتقييس والاشهاد بالمطابقة

في هذا الصدد، يضطلع المعهد المغربي للتقييس، بصفته مؤسسة عمومية أنشئت بموجب القانون رقم 12.06 المتعلق بالتقييس والاشهاد بالمطابقة والاعتماد[8]، بدور محوري في تنسيق وتوجيه عمليات التشاور من أجل إعداد المعايير والوثائق ذات الطابع المعياري وتعزيز تطبيقها.

في مرحلة إعداد المعايير، يضطلع المعهد المغربي للتقييس على وجه الخصوص بأعمال الأمانة لمختلف لجان التقييس التي تناقش مشاريع المعايير الجديدة أو مراجعة المعايير الخاضعة لموافقات سابقة، ويحقق التوافق من أجل المصادقة عليها.

عقب هذه المصادقة، يتم اعتماد المعيار بقرار من مدير المعهد المغربي للتقييس ونشره في الجريدة الرسمية. ووفقاً للمادة 33 من القانون رقم 12.06، ويمكن أن تصبح المعايير المعتمدة إلزامية من قبل السلطة المختصة[9]. وللقيام بذلك، يتم الإشارة إليها في قانون أو تشريع تقني غالباً ما يتخذ شكل قرار وزاري صادر عن القطاعات الوزارية المعنية.

يتمتع المعهد المغربي للتقييس أيضًا بصفة هيئة للمصادقة، وبموجبها يمكنه منح مقدمي الطلبات حق استخدام معيار منتج أو نظام تدبير، سواء كان طوعيًا أو إلزاميًا. ويتم اتخاذ قراره على أساس تقييم[10] المطابقة الذي يتم إجراؤه وفقًا للمعيار وقواعد إصدار الشهادات العامة والخاصة ذات الصلة. كما يتولى المعهد المغربي للتقييس رئاسة اللجان الاستشارية لمختلف العلامات الحاملة لـ (المواصفات القياسية المغربية NM) التي تتولى على وجه الخصوص المسؤولية التالية:

- دراسة مشاريع القواعد الخاصة ومراجعتها بهدف اعتمادها؛
- التحقيق في مدى أهليّة طلبات استخدام علامة (المواصفات القياسية المغربية NM)، ولا سيما تلك الواردة من الخارج؛
- إبرام اتفاقيات تعاون أو اعتراف مع هيئات اعتماد أخرى.

4.فيما يتعلق بالتحقق من مطابقة حديد الخرسانة المنتج والمعروض في الأسواق

في إطار الصلاحيات المنوطة بها تعمل الوزارة المكلفة بالصناعة على مواكبة صناعات مواد البناء لا سيما من خلال توقيع عقد نجاعة الأداء في سنة 2016 الذي يهدف إلى تطوير منظومة خاصة لهذه المواد[11].
وتقوم كذلك، بصفتها السلطة المسؤولة عن مراقبة السوق الوطنية، بمراقبة المنتجات الصناعية التي تشمل حديد الخرسانة.
ويتم تنسيق هذه المراقبة من قبل الوزارة المكلفة بالصناعة:

- **على المستوى المركزي**، من طرف مصلحة مراقبة السوق التابعة لمديرية حماية المستهلك ومراقبة السوق والجودة، التابعة بدورها للمديرية العامة للتجارة؛ و
- **على المستوى الجهوي** ، من طرف مندوبيات التجارة والصناعة.

[8] يرجى الاطلاع على الجريدة الرسمية رقم 5822 الصادرة بتاريخ 18 مارس 2010.

[9] تجدر الإشارة إلى أنه، وفقاً لمقتضيات المادة 5 من المرسوم رقم 2.22.431 الصادر في 08 مارس 2023 يتم تحديد الحاجيات على أساس منتوجات مغربية المنشئ أو بالإحالة إلى معايير مغربية معتمدة. وفي حالة انعدامهما، على أساس منتوجات أجنبية المنشئ تستجيب للمعايير المطبقة في المغرب أو للمعايير الدولية في حالة عدم وجود معايير مطبقة في المغرب. وقد تمت الإشارة إلى هذ الالتزام بداية وفق المرسوم رقم 2.12.349 الصادر في 20 مارس 2013.

[10] بما في ذلك التدقيق في نظام الجودة والمراقبة الذاتية للشركات المعنية، فضلًا عن أخذ العينات من أجل الاختبار.

[11] تشمل الأهداف المحددة في عقد نجاعة الأداء هذا التصنيع والقدرة التنافسية وإمكانات التصدير وخفض فاتورة الطاقة والابتكار، وما إلى ذلك.

تشمل الإجراءات المتخذة للمراقبة والتحقق من مطابقة المنتجات الصناعية للأنظمة المعمول بها، عمليات المراقبة على المستوى المحلي لمختلف المصانع وتجار الجملة وتجار التقسيط، فضلاً عن مراقبة الواردات.

وبشكل خاص فيما يتعلق بمراقبة المنتجات المستوردة، تعتمد الوزارة المكلفة بالصناعة على:

1. مساعدة هيئات مراقبة المطابقة ومختبرات الفحص المعتمدة من قبل الوزارة:

- هيئات مراقبة المطابقة[12] التي تم اختيارها بعد طلب لتقديم عروض نظمتها الوزارة في إطار إصلاح نظام المراقبة الجديد الذي أطلقته في فبراير 2020؛
- 14 مختبر مكلف بإجراء عمليات الفحص والاختبار للتأكد من مطابقة المنتجات، سواء في إطار مراقبة الاستيراد أو المراقبة المحلية أو مراقبة المنتجات المصنعة على المستوى الوطني الخاضعة لمعايير إجبارية أو في إطار إجراءات إصدار الشهادات..

2. نظامان للمراقبة: مراقبة المنتجات على مستوى المراكز الحدودية للمملكة عند الوصول أو مراقبة قبل الشحن إلى المغرب عند المنشأ. للقيام بهذه المراقبة، تحدد الوزارة المكلفة بالصناعة قوائم المنتجات الخاضعة لكل من هذين النوعين من المراقبة. و وفقًا لما تحدده الوزارة، تنص الإجراءات على مراقبة من ثلاث مراحل : فحص الوثائق[13] ، الفحص المادي[14] , وأخذ عينات للمختبر[15].

من المهم التأكيد على أن قائمة المنتجات الخاضعة للمراقبة عند الوصول تشمل، من بين منتجات أخرى، منتجات البناء بما في ذلك حديد الخرسانة.

5. فيما يتعلق بتعزيز الجودة والسلامة في مجال البناء

في إطار الدعم المقدم من طرف القطاع الوزاري المكلف بالإسكان للبرامج الوطنية المتعلقة بالسكن، تعمل هذه الوزارة في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل تعزيز أوجه التكامل لفائدة قطاع البناء والأشغال العمومية.

6. فيما يتعلق بتوصيف حديد الخرسانة واستخداماته

يخضع استهلاك حديد الخرسانة في أوراش البناء والأشغال لمعايير للاستخدام وقواعد السلامة، مما يجعل سوق حديد الخرسانة سوقًا محددة المواصفات يلعب فيه المهندسون دورًا مهمًا في استخدام هذه المادة.

[12] وهي: Applus-Fomento، Bureau Veritas، TUV Rheinland، SGS Maroc وIntertek Labtest.

[13] تتمثل في التحقق من الوثائق التي يقدمها الفاعل عبر منصة PortNet) الشباك الوطني الوحيد المتاح للفاعلين في التجارة الخارجية لتبسيط وتسريع المساطر والإجراءات المتعلقة بدخول البضائع إلى التراب الوطني أو خروجها منه). عندما يتعلق الفحص بمنتج مدرج في قائمة المنتجات الخاضعة للفحص عند المنشأ، يتعين على المستورد تقديم شهادات مطابقة صادرة عن هيئات المراقبة المعتمدة.

[14] تهدف إلى التحقق من مطابقة التلفيف ووضع العلامات و/أو الوسم على المنتوج.

[15] يتم إجراؤها في المختبرات للتحقق من مطابقة المواصفات التقنية للمتطلبات المعمول بها. وترسل هذه العينات إلى المختبرات المعتمدة لإجراء الاختبارات والتجارب اللازمة وفقاً للمتطلبات المعمول بها. عند انتهاء هذا الفحص، يتم إصدار ترخيص للولوج إلى السوق في حالة قبول الملف، حيث يتم السماح للبضائع بالدخول من قبل إدارة الجمارك، على الفور أو بشرط معالجة حالات عدم المطابقة، إن وجدت. وفي حالة عدم قبول الملف، يتم إصدار قرار برفض أو إتلاف البضائع على نفقة المستورد.

7. فيما يتعلق بالتمثيلية المهنية

أنشأ الفاعلون في هذه السوق سنة 2009 جمعية مهنيي صناعة الصلب والحديد بالمغرب التي تنتمي بدورها إلى جامعة الصناعات المعدنية الميكانيكية والإلكتروميكانيكية وإلى جامعة صناعات مواد البناء. وقد حددت هذه الجمعية هدفين:

- تمثيل أعضائها من أجل تحقيق جميع الأهداف التي تهم القطاع، مع احترام التشريعات والأنظمة الجاري بها العمل، و
- مساعدة المختبرات والمراكز التقنية والجامعات في مجالات الجودة والسلامة وحماية البيئة.

8. فيما يتعلق بالإنتاج الصناعي

يرتكز إنتاج حديد الخرسانة على نوعين من الفاعلين:

- **الفاعلون المندمجون** الذين يمتلكون مصانع للصلب خاصة بهم للإنتاج باستخدام الخردة المعدنية والسبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ Billette)) ووحدات الدرفلة لتشكيل حديد الخرسانة، وبعضهم ينتج أيضا السلك الحديدي. من بين هذه الشركات "Sonasid" و "Univers Acier" و "Riva Industries" و"Moroccan Iron Steel "؛
- **مصانع الدرفلة** التي يقتصر نشاطها على إنتاج حديد الخرسانة أو السلك الحديدي من السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ المستورد أو الذي يتم اقتناؤه محليًا من مصانع الصلب المذكورة أعلاه. وتنشط في هذا المجال شركتا "Universal Industrial Steel" و "Somasteel" التي بدأ نشاطها لصناعة الصلب خلال سنة 2025.

8.1. شركة صوناصيد (Sonasid)

وهي شركة مساهمة مدرجة في بورصة الدار البيضاء، يبلغ رأس مالها 390.000.000 درهم، مملوكة بالأغلبية بنسبة 64,86 بالمائة لشركة "Nouvelles Sidérurgies Industrielles". وتعود ملكية هذه الأخيرة بنسبة 50% إلى أحد الرواد العالميين في صناعة الصلب "Arcelor Mittal "، إلى جانب مستثمرين مغاربة بارزين، من بينهم الشركة القابضة الوطنية"AL MADA".

تأسست هذه الشركة في سنة 1974 بمبادرة من الدولة، وتحتل مكانة مرموقة في السوق الوطنية بصفتها المنتج التاريخي لحديد الخرسانة والسلك الحديدي المخصصة لقطاع البناء والأشغال العمومية والصناعة.

وتقوم الشركة بإنتاج حديد الخرسانة في موقعين صناعيين:

- **المركب المندمج الجرف الاصفر للصلب:** يتألف من مصنع للصلب يعتمد على فرن قوس كهربائي بقدرة إنتاجية سنوية تبلغ 800 ألف طن من السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ مدعوم بوحدة لسحق الخردة المعدنية بالإضافة إلى مصنع درفلة على الساخن لإنتاج حديد الخرسانة على شكل قضبان طويلة بقطر يتراوح بين 8 و40 ملم، انطلاقاً من السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ المنتجة ذاتيا المخصصة أساساً لمصانع الدرفلة التابعة لشركة "Sonasid"؛
- **مصنع الدرفلة في الناظور بالعروي:** تبلغ طاقته الإنتاجية السنوية 600 ألف طن من حديد الخرسانة على شكل حلقات (couronne) بقطر يتراوح بين 6 و16 ملم أو السلك الحديدي، ويستخدم في هذا الإنتاج السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ المنتجة ذاتيا في مصنع الصلب في الجرف أو المستوردة.

كما تنشط شركة "Sonasid" في مجال تصنيع الهياكل الفولاذية الصناعية من خلال الشركة التابعة لها " Longométal Armatures " الكائن مقرها ببرشيد.

على مدى سنوات من وجودها، تمكنت شركة "Sonasid" من تطوير قدراتها التنافسية لا سيما في المجالات التالية:

- اعتماد مصادر الطاقة المتجددة في موقع الإنتاج المندمج بنسبة 85 بالمائة من إجمالي الاستهلاك؛
- إعادة تدوير الخردة المعدنية المحلية والمستوردة لإنتاج ما يسمى بالفولاذ الأخضر (Green steel)، مما سمح لهذه الشركة بالولوج إلى الأسواق الأمريكية والأوروبية؛
- مطابقة منتجاتها للمواصفات المغربية NM المعمول بها وحصولها على الشهادات ذات الصلة فضلاً عن اعتماد أنظمة تسيير الجودة، والصحة والسلامة المهنية، والطاقة.

8.2. شركة Univers Acier

تأسست شركة "Univers Acier" سنة 2002، وهي شركة مساهمة، رأس مالها 471.000.000 درهم، وهي منشأة مشتركة بين اثنين من كبار الفاعلين في مجال الصلب، وهما مجموعة "Demirsan" التركية[16] والشركة المغربية "Longofer" التي تمتلك 67 بالمائة من رأسمالها، والتابع لمجموعة "Sinam" التي تضم، من بين شركات أخرى، شركة "Armasteel" التي تقدم حلولاً في مجال المنشآت المعدنية، والموزع "Somadifer"[17].

تتوفر هذه الشركة على موقعين للإنتاج:

- **مصنع الدرفلة في تيط مليل:** تم إنشاؤه في سنة 2004 على مساحة 4 هكتارات، ويضم خطين إنتاجيين بقدرة سنوية تبلغ 400 ألف طن لإنتاج حديد الخرسانة بأقطار تتراوح بين 8 و32 ملم؛[18]
- **مركب صناعة الصلب في سيدي حجاج:** تم إنشاؤه في سنة 2007 بموجب اتفاقية استثمار[19] موقعة مع الدولة. يتألف هذا المركب الذي يقع على مساحة 40 هكتار من مصنع صلب كهربائي مزود بفرنين لإنتاج السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ باستخدام الخردة المعدنية بقدرة سنوية تبلغ1 مليون طن ومصنع درفلة بخطين لإنتاج حديد الخرسانة على شكل حلقات بأقطار تتراوح بين 6 و40 ملم والسلك الحديدي بقدرة إنتاجية سنوية تبلغ 400 ألف طن. يضاف إلى ذلك إنشاء مصنع درفلة ثانٍ خلال فترة التحقيق لإنتاج حديد الخرسانة، مما سيمكن هذا الفاعل من تحقيق توفير في استهلاك الطاقة واللوجستيك الصناعية الخاصة بالسبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ.

8.3. شركة "Riva Industries"

وهي شركة تابعة لمجموعة "Meski Invest" التي تتمحور أنشطتها حول ثلاث مجالات: توزيع مواد البناء، وكالات بيع السيارات، والصناعة التي تندرج تحتها شركة "Riva Industries" التي تم إنشاؤها في سنة 2011 برأس مال قدره 650.000.000 درهم.

[16] المصدر: الموقع الالكتروني http://www.universacier.com

[17] المصدر: الموقعين الالكترونيين https://armasteel.ma & https://somadifer.com/

[18] موقع في المرحلة النهائية من الاستغلال مع الاهتلاك الكامل للمنشآت الصناعية بالموقع

[19] المصدر: الموقع الالكتروني http://www.universacier.com

وقد استفاد تطوير المشروع الصناعي لهذه الشركة من دعم الدولة من خلال اتفاقيات موقعة على التوالي:

- في إطار مخطط تسريع التنمية الصناعية لسنة 2017، لإنشاء مركب صناعي مندمج في المنطقة الصناعية MedZ في الجرف الاصفر، باستثمار يبلغ 2,6 مليار درهم.
- في إطار برنامج استبدال الواردات لسنة 2021، من أجل دمج آليات وتكنولوجيات متطورة مخصصة للأسواق التطبيقية في مجالات السيارات والطيران والبناء بالمعادن، وذلك بعد استثمار بقيمة 2,8 مليار درهم.

شرعت شركة "Riva Industries" في شهر ماي 2022 في تشغيل مصنعها للصلب الذي يشتغل باستخدام الطاقة الكهربائية ويبلغ إنتاجه السنوي 800 ألف طن من السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ ويضم خطين للدرفلة (laminage) لإنتاج حديد الخرسانة بقدرة إنتاجية تتراوح بين 600 و 700 ألف طن.

تقدم هذه الشركة في السوق المعنية مجموعة من حديد الخرسانة بأقطار مختلفة تتراوح بين 6 و40 ملم (6 ملم، 8 ملم، 10 ملم، 12 ملم، 14 ملم، 16 ملم، 20 ملم، 25 ملم، 32 ملم و40 ملم)، وتسوقها وتوزعها على شكل حلقات أو قضبان طويلة أو مثنية، بالإضافة إلى هياكل الخرسانة الخاصة بالبناء.

علاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن برنامج الاستثمار لشركة "Riva Industries" يتضمن دمج وحدات صناعية متخصصة للأسواق التطبيقية في مجالات السيارات والطيران والميكانيك الدقيقة بحلول سنة 2024، بالإضافة إلى إنشاء وحدة MIDREX (وهي تقنية لإنتاج الحديد المختزل) بحلول سنة 2026.

8.4. شركة مغرب الحديد والصلب (Morrocan Iron Steel)

تأسست شركة "Moroccan Iron Steel" في سنة 2002، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة بشريك واحد، ويبلغ رأس مالها 162.500.000 درهم دون أي مساهمة أجنبية.

ويقع مقر هذه الشركة في عين حرودة بالقرب من المحمدية، حيث بدأت نشاطها سنة 2006، وهي متخصصة في درفلة الفولاذ منخفض الكربون على الساخن لإنتاج حديد الخرسانة بقطر يتراوح بين 10 و20 ملم (10 ملم، 12 ملم، 14 ملم، 16 ملم و20 ملم).

في سنة 2013، انخرطت شركة "Moroccan Iron Steel" في إنتاج السبائك انطلاقا من الخردة المعدنية بقدرة سنوية تبلغ 100 ألف طن، وذلك في إطار اتفاقية موقعة في سنة 2012 مع الدولة بقيمة 303 ملايين درهم.

وتعمل الشركة أيضا في مجال تصنيع وتحويل وتقطيع وتشكيل حديد الخرسانة من خلال شركتها التابعة "CFM"، فضلا عن الانعاش العقاري من خلال شركتها التابعة "Came Africa Consulting".

وحسب عناصر البحث، فإن هذه الشركة، التي توقّف نشاطها خلال سنة 2024 بسبب صعوبات مالية، قد وُضِعَت تحت مسطرة التسوية القضائية بقرار من المحكمة التجارية بالدار البيضاء، وهي حاليًا في انتظار المصادقة على مخطط استمرارية نشاطها.

8.5 سوماستيل (Somasteel)

تأسست شركة "Somasteel" سنة 2005 من طرف شركة "Somachame" المتخصصة في تجارة المواد المعدنية (ألواح الصفائح المعدنية (Tôlerie)، المقاطع المعدنية (Profilé)، العوارض المعدنية (Poutrelle)، وغيرها) وكذلك في مجال المنشآت المعدنية.

تنشط "Somasteel" في السوق الوطنية كشركة ذات مسؤولية محدودة برأس مال مغربي بالكامل يبلغ 300.000.000 درهم.

يتمركز النشاط الصناعي لهذه الشركة في أولاد عزوز بالدار البيضاء في مصنع درفلة بقدرة سنوية تبلغ 360 ألف طن مخصصة لحديد الخرسانة بأقطار تتراوح بين 8 و32 ملم (8 ملم، 10 ملم، 12 ملم، 14 ملم، 16 ملم، 20 ملم، 25 ملم و32 ملم).

وحسب المعطيات الواردة إلى مجلس المنافسة، استثمرت شركة "Somasteel"، مبلغ 450 مليون درهم من أجل تحقيق الاندماج القبلي لنشاطها الصناعي وإرساء منظومة الشحن الساخن بين وحدة الصهر ومصنع الدرفلة، وقد شرعت في إنتاج السبائك خلال سنة 2025، بطاقة إنتاجية سنوية تبلغ 300 ألف طن.

8.6. Universal Industrial Steel

تأسست شركة "Universal Industrial Steel" الناشطة في مجال الدرفلة سنة 2009، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة، يبلغ رأسمالها 278.100.000 درهم، وهي مملوكة بالكامل لمستثمرين أجانب.

يقع الموقع الصناعي للشركة في سيدي المكي بمدينة برشيد ويتألف من وحدتين صناعيتين:

- مصنع درفلة على الساخن يضم خطي إنتاج لحديد الخرسانة بأقطار تتراوح بين من 8 إلى 20 ملم (8 ملم، 10 ملم، 12 ملم، 14 ملم، 16 ملم و20 ملم) على شكل قضبان مجمعة على شكل حزم والسلك الحديدي بقدرة إنتاجية سنوية تبلغ 240 ألف طن؛ و
- وحدة لتصنيع هياكل الخرسانة (Armatures à Béton) من خلال التقطيع والتشكيل حسب الطلب.

9. الاستيراد والتوزيع

إلى جانب العرض المقدم من المنتجين المحليين، يتم استيراد حديد الخرسانة إلى السوق المحلية بشكل رئيسي من أوروبا.

من بين المستوردين الرئيسيين لحديد الخرسانة: شركات البناء والأشغال العمومية لتلبية احتياجات المشاريع والأوراش التي تعمل فيها، والشركات الصناعية بما في ذلك شركات تصنيع هياكل الخرسانة والموزعون، الذين يضمنون معاً توزيع هذا المنتوج في السوق الوطنية.

ثانيا: الإطار القانوني والتنظيمي لسوق حديد الخرسانة

يخضع إنتاج وتسويق حديد الخرسانة لشروط الحفاظ على البيئة وسلامة الوحدات الصناعية كما هو محدد في النصوص التشريعية والتنظيمية العامة.

كما يدخل حديد الخرسانة في نطاق أحكام القانون رقم24.09 المتعلق بسلامة المنتوجات والخدمات ونصوصه التطبيقية، ويخضع لمعايير إلزامية.

وفيما يتعلق بالنظام الضريبي ونظام الاستيراد، يخضع حديد الخرسانة لرسم خاص مفروض عليه.

كما يخضع حديد الخرسانة لإجراءات وقائية تستهدف واردات هذه المادة التي تفرض عليها رسوم جمركية إضافية تتجاوز الحصة المحددة بالاتفاق بين القطاع الوصي ووزارة الاقتصاد والمالية.

1. الحفاظ على البيئة

تستند الشروط المطبقة على صناعة حديد الخرسانة بشكل أساسي إلى النصوص التالية:

- الظهير الشريف رقم 1.95.154 بتاريخ 16 غشت 1995 الصادر بتنفيذ القانون رقم 10.95 المتعلق بالماء كما تم تغييره وتتميمه بالقانون رقم 19.98 ومراسيم تطبيقه[20]؛
- الظهير الشريف رقم 1.03.59 بتاريخ 10 ربيع الأول 1424 (12 ماي 2003) الصادر بتنفيذ القانون رقم 11.03 المتعلق بحماية واستصلاح البيئة[21]؛
- الظهير الشريف رقم 1.03.60 بتاريخ 10 ربيع الأول 1424 (12 ماي 2003) الصادر بتنفيذ القانون رقم 12.03 المتعلق بدراسات التأثير على البيئة[22]؛
- الظهير الشريف رقم 1.20.78 بتاريخ 18 ذي الحجة 1441 (8 غشت 2020) الصادر بتنفيذ القانون رقم 49.17 المتعلق بالتقييم البيئي[23]؛
- الظهير الشريف رقم 1.03.61 بتاريخ 10 ربيع الأول 1424 (12 ماي 2003) الصادر بتنفيذ القانون رقم 13.03 المتعلق بمكافحة تلوث الهواء[24]؛
- الظهير الشريف رقم 1.06.153 بتاريخ 30 شوال 1427 (22 نونبر 2006) الصادر بتنفيذ القانون رقم 28.00 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها[25]؛
- الظهير الشريف رقم 1.14.09 بتاريخ 4 جمادى الأولى 1435 (6 مارس 2014) الصادر بتنفيذ القانون الإطار رقم 99.12 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة[26]؛
- المرسوم رقم 2.07.253 بتاريخ 14 رجب 1429 (18 يوليوز 2008) بشأن تصنيف النفايات وتحديد لائحة النفايات الخطرة.

2. السلامة في الوحدات الصناعية

تستند الشروط المطبقة في هذا الشأن على صناعة حديد الخرسانة بشكل أساسي إلى:

- القرار الوزيري الصادر بتاريخ 28 يونيو 1938 (29 ربيع الثاني 1357(المتعلق بضبط مدة الخدمة والعمل على الصنائع الكيميائية (الجريدة الرسمية عدد 1343 بتاريخ 22 يوليوز 1938)، كما تم تتميمه وتغييره بموجب القرار الوزيري المتعلق بحماية المستخدمين بالمؤسسات التي تستعمل التيارات الكهربائية أثناء الخدمة (الجريدة الرسمية عدد 1715 بتاريخ 07 شتنبر1945)

[20] يرجى الاطلاع على الجريدة الرسمية رقم 4325 الصادرة بتاريخ 20 شتنبر 1995.
[21] يرجى الاطلاع على الجريدة الرسمية رقم 5118 الصادرة بتاريخ 19 يونيو 2003.
[22] يرجى الاطلاع على الجريدة الرسمية رقم 5118 الصادرة بتاريخ 19 يونيو 2003.
[23] يرجى الاطلاع على الجريدة الرسمية رقم 6908 الصادرة بتاريخ 13 غشت 2020.
[24] يرجى الاطلاع على الجريدة الرسمية رقم 5118 الصادرة بتاريخ 19 يونيو 2003.
[25] يرجى الاطلاع على الجريدة الرسمية رقم 5480 الصادرة بتاريخ 7 دجنبر 2006.
[26] يرجى الاطلاع على الجريدة الرسمية رقم 6240 الصادرة بتاريخ 20 مارس 2014.

والقرار الوزيري الذي تعين بموجبه التدابير الوقائية الخاصة الواجب اتخاذها في المؤسسات المودعة أو المستخدمة فيها بعض السوائل السريعة الالتهاب (الجريدة الرسمية عدد 2049 بتاريخ 01 فبراير 1952)،

- القرار الوزيري الصادر في 4 نونبر 1952 بشأن تعيين التدابير العامة للوقاية والنظافة الواجب تطبيقها على جميع المؤسسات التي تتعاطى فيها مهنة صناعية أوتجارية أو حرة،
- القرار الوزيري الصادر بتاريخ 29 ذي الحجة 1372 الموافق 09 شتنبر 1953 بشأن تعيين تدابير الوقاية الخصوصية المتعلقة بآلات الرفع غير المصاعد ورافعات الأثقال (الجريدة الرسمية عدد 2142 بتاريخ 13 نونبر 1953) كما تم تتميمه وتغييره بموجب القرار الوزيري الصادر بتاريخ 10 صفر 1375 موافق 28 شتنبر 1955.

3. المطابقة

باعتبار استخدام الخرسانة المسلحة في تشييد البنايات والمنشآت كهيكل داعم لها، تتضح أهمية جودة حديد الخرسانة لضمان سلامة المبنى.

وسواء كان هذا الحديد محلي الصنع أو مستوردًا، فإنه يخضع لمقتضيات القانون رقم[27] 24.09 المتعلق بسلامة المنتوجات والخدمات ونصوصه التطبيقية[28]. وبالتالي، فإن عرضه في السوق يخضع لثلاثة مواصفات قياسية مغربية إلزامية، وهي:

المواصفات القياسية المغربية رقم[29] NM 01.4.095، التي تحدد التركيب الكيميائي والخصائص الميكانيكية والهندسية والتكنولوجية، فضلاً عن شروط مراقبة قضبان الصلب المصقولة المستخدمة في الخرسانة المسلحة، والمطبقة على القضبان والحلقات المدرفلة على الساخن ، التي يتراوح قطرها بين 5,5 و40 ملم؛

المواصفات القياسية المغربية رقم[30] NM 01.4.096، التي تحدد، من ناحية، الخصائص الهندسية والميكانيكية والتكنولوجية والكتلة الخطية[31] ومعايير شكل القضبان والحلقات عالية الالتصاق غير القابلة للتلحيم (non soudables) التي يتراوح قطرها بين 6 و40 ملم، ومن ناحية أخرى، شروط مراقبة جميع الخصائص المذكورة؛

---

[27] يرجى الاطلاع على الظهير الشريف رقم 1.11.140 بتاريخ 16 رمضان 1432 (17 غشت 2011) الصادر بتتميم الظهير الشريف الصادر بتاريخ 9 رمضان 1331 (12 غشت 1913) المتعلق بقانون الالتزامات والعقود.

[28] بما في ذلك، على سبيل المثال وليس الحصر، القرارات ذات الطابع الأفقي المتعلقة بـ (1) طرق الإبلاغ عن المنتوجات والخدمات التي لا تستوفي شروط السلامة، (2) الالتزامات العامة في مجال السلامة، (3) إجراءات سحب واسترجاع وإتلاف المنتجات، فضلاً عن القرار المتعلق بوضع علامات المطابقة. وتضاف إلى هذه النصوص قرارات ذات طابع عمودي خاصة ببعض المنتجات. وفي الوقت الراهن، تخضع بعض فئات المنتوجات والمنتوجات نفسها لأنظمة تقنية خاصة، منها على وجه الخصوص (1) المنتوجات الكهربائية المعدة للاستخدام ضمن حدود جهد معين، (2) المعدات المتعلقة بالتوافق الكهرومغناطيسي، (3) الألعاب و(4) الأقنعة. وتحدد هذه الأنظمة المتطلبات الأساسية للسلامة وتدل على أن تقييم المطابقة يتم وفقاً للمعايير المغربية المعتمدة المطبقة على المنتوج، بغض النظر عما إذا كانت إجبارية أم لا، وفي حالة عدم وجود معايير مغربية، يتم تطبيق المعايير الدولية (المادة 7).

[29] دخل هذا المعيار حيز التنفيذ بموجب القرار رقم 2407.06 الصادر بتاريخ 27 أكتوبر 2006، الموقع من طرف وزير الصناعة والتجارة وتحديث الاقتصاد ووزير التجهيز والنقل. (يرجى الاطلاع على الجريدة الرسمية رقم 5580 الصادرة بتاريخ 7 دجنبر 2006).

[30] دخل هذا المعيار حيز التنفيذ بموجب قرار مدير المعهد المغربي للتقييس رقم 746.15 الصادر في 5 مارس 2015. (يرجى الاطلاع على الجريدة الرسمية رقم 6348 الصادرة في 2 أبريل 2015).

[31] قياس كثافة حديد الخرسانة.

المواصفات القياسية المغربية رقم[32] **NM.01.4.097**، التي تحدد، من ناحية، الخصائص الهندسية والميكانيكية والتكنولوجية والكتلة الخطية ومعايير شكل القضبان والحلقات عالية الالتصاق القابلة للتلحيم soudables)) التي يتراوح قطرها بين 5 و40 ملم ومن ناحية أخرى، شروط مراقبة جميع الخصائص المذكورة.

ويُحدَّد منح الاشهاد بالمطابقة للفاعلين الذين يختارون الحصول على حق استعمال المعايير السالفة الذكر، وفق النسخة المحيَّنة من قواعد الاشهاد بالمطابقة NM الخاصة بحديد الخرسانة، كما أقرها المعهد المغربي للتقييس، والتي دخلت حيّز التنفيذ بتاريخ 30 مارس 2021.

4. الجانب الضريبي

تخضع أنشطة مصانع الصلب والدرفلة لمقتضيات المدونة العامة للضرائب فيما يتعلق بالضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة والضريبة المهنية. في هذا الصدد، فرضت المادة 13 من قانون المالية لسنة 2013 رسم خاص على حديد الخرسانة قدره 10 سنتيمات لكل كيلوغرام مباع، بما يعادل 100 درهم عن كل طن الواحد، والذي يخصص مداخيله لصندوق التضامن للسكن والاندماج الحضري من أجل تنفيذ برامج القضاء على السكن غير اللائق وتنفيذ سياسة المدينة.

بالنسبة لاستيراده، فإن الرسوم الجمركية المطبقة على حديد الخرسانة محددة في 0 بالمائة بموجب اتفاقيات أكادير بين المملكة المغربية والجمعية الأوروبية للتبادل الحر وكذلك الاتفاقيات المبرمة مع الجزائر وليبيا والعراق والإمارات العربية المتحدة ومصر والأردن والجامعة العربية والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة. وخارج نطاق هذه الاتفاقيات، فإن هذه المادة تخضع لرسوم جمركية على الاستيراد تبلغ نسبتها 30 بالمائة.

يتم استيراد السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ التي تشكل المنتج نصف المصنع المستخدم في إنتاج حديد الخرسانة مقابل رسوم جمركية تبلغ 2,5 بالمائة، يضاف إليها رسم شبه ضريبي على الاستيراد بنسبة 0,25 بالمائة والضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد بنسبة 20 بالمائة.

وينطبق الأمر نفسه على الخردة المعدنية المستوردة، التي تعتمدها مصانع الصلب الوطنية لإنتاج السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ، والتي تخضع أيضا لرسوم جمركية تبلغ 2.5 بالمائة، يضاف إليها رسم شبه ضريبي على الاستيراد بنسبة 0,25 بالمائة والضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد بنسبة 20 بالمائة. أما فيما يخص شراء الخردة المعدنية الوطنية المجمعة والمكونة من مخلفات الصلب والحديد والنفايات الحديدية وغيرها، فهي لا تخضع للضريبة على القيمة المضافة، في حين أن شراء مخلفات الوحدات الصناعية الناتجة عن نشاطها، والمعروفة بالمخلفات الناتجة عن الأنشطة الصناعية، يخضع للضريبة على القيمة المضافة بنسبة 20 بالمائة..

وفي هذا الإطار، فإن القرار الصادر عن وزير المالية رقم 1817.06 بتاريخ 14 رجب 1427 (الموافق ل 09 غشت 2006)[33]، استكمل لائحة المنتجات المؤهلة للاسترداد الضريبي على الطاقة بإضافة، على وجه الخصوص، السلك الحديدي وحديد الخرسانة، وذلك تطبيقا لمعدلات استهلاك الطاقة المحددة في المنشور الصادر عن إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة رقم 313/5054 بتاريخ 18 يونيو 2007.

[32] دخل هذا المعيار حيز التنفيذ بموجب قرار وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة رقم 366.13 الصادر بتاريخ 31 يناير 2013. (يرجى الاطلاع على الجريدة الرسمية رقم 6132 الصادرة بتاريخ 7 مارس 2013).

[33] يرجى الاطلاع على الجريدة الرسمية رقم 5454 الصادرة بتاريخ 07 شتنبر 2006.

5. فيما يتعلق بالتدابير الوقائية والقيود المفروضة على التجارة الخارجية

يخضع حديد الخرسانة، بموجب القانون رقم 15.09 المتعلق بتدابير الحماية التجارية والمرسوم رقم 2.12.645 الصادر بتنفيذه[34]،والذي ينص على اتخاذ مجموعة من التدابير الوقائية. حيث اتخذت، في أعقاب تحقيقات حول التدابير الوقائية[35] وبعد استشارة لجنة مراقبة الواردات[36] (CoSI)، شكل رسوم بحسب القيمة أو رسوم إضافية محددة تطبق على الواردات المعنية لفترة محددة من أجل تعويض الضرر الناجم[37]، وخلالها يتمكن المنتوج المحلي من تحسين تنافسيته بالنسبة للمنتوج المستورد.

دخلت هذه التدابير حيز التنفيذ بموجب القرار المشترك الصادر عن وزير الاقتصاد والمالية والوزير المنتدب لدى وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة رقم[38] 732.14 الصادر بتاريخ 21 مارس 2014، القاضي بفرض رسوم جمركية إضافية قدرها 0,55 درهم عن الكيلوغرام الواحد كلما فاقت الواردات الحصة التعريفية المحددة في 60 ألف طن، التي تمت زيادتها بنسبة 10بالمائة في الفاتح من يناير 2015 بهدف الوفاء بالالتزام بالتحرير التدريجي للتدبير الوقائي خلال فترة تطبيقه وفقًا لمقتضيات القانون رقم 15.09 والاتفاقية ذات الصلة. كما أعقب ذلك مراجعات أخرى، تتمثل في:

- **أولاً في يوليوز 2015 تم تمديدها لمدة 3 سنوات إضافية إلى غاية 31 دجنبر 2018** بموجب القرار المشترك لوزير الاقتصاد والمالية والوزير المنتدب لدى وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، المكلف بالتجارة الخارجية رقم 94.16الصادر بتاريخ 13 يناير[39] 2016. ولهذا الغرض، تم فرض رسم إضافي قدره 0,55 درهم عن الكيلوغرام الواحد كلما فاقت الواردات الحصة التعريفية المحددة في 72600 طن، تم تعديلها إلى 79860 طن و87846 طن، على التوالي من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2017 ومن فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2018؛

- **ثم في غشت 2018 تم تمديدها لمدة 3 سنوات إضافية إلى غاية 31 دجنبر 2021** بموجب القرار المشترك لوزير الاقتصاد والمالية ووزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي رقم 3943.18 الصادر بتاريخ 28 يناير 2018[40]. ولهذا الغرض، تم فرض رسم إضافي قدره 0,55 درهم عن الكيلوغرام الواحد كلما فاقت الواردات الحصة التعريفية المحددة في 96631 طن، تم تعديلها إلى 106294 طن ًو116923 طن، على التوالي من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2020 ومن فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2021؛ و

[34] يرجى الاطلاع على الجريدة الرسمية باللغة العربية رقم 6119 الصادرة بتاريخ 21 يناير 2013.

[35] تجرى هذه التحقيقات، بناء على طلبات مقدمة من طرف قطاع الإنتاج الوطني المعني أو نيابة عنه ووفقاً لإجراءات محددة، من قبل الوزارة المعنية بالتجارة الخارجية لدى المصدرين الأجانب للمنتجات المعنية والمستوردين الوطنيين والصناعة الوطنية المعنية

[36] لجنة مكونة من ممثلين عن القطاعات الوزارية المعنية وجامعات الغرف، مكلفة بإبداء رأيها حول فتح تحقيقات وجميع المسائل المتعلقة بتنفيذ التدابير الوقائية.

[37] تتجسد في تدهور أداء هذه الصناعة من حيث المبيعات والإنتاج والإنتاجية والعائد على الاستثمار والقدرة التمويلية واستثمار العائدات واستغلال الطاقة الإنتاجية ومستوى الأرباح، ومما يترتب عنه من فقدان لحصص السوق وخاصة فقدان الشغل.

[38] يرجى الاطلاع على الجريدة الرسمية باللغة العربية رقم 6242 الصادرة بتاريخ 27 مارس 2014.

[39] يرجى الاطلاع على الجريدة الرسمية رقم 6434 الصادرة بتاريخ 28 يناير 2016.

[40] يرجى الاطلاع على الجريدة الرسمية رقم 6739 الصادرة بتاريخ 31 دجنبر 2018.

- **وفي غشت 2021 تم تمديدها مرة أخيرة[41] إلى غاية 15 أكتوبر 2023** بموجب القرار المشترك لوزيرة الاقتصاد والمالية ووزير الصناعة والتجارة رقم 4037.21 بتاريخ 31 دجنبر[42] 2021. ولهذا الغرض، تم فرض رسم إضافي قدره 0,55 درهم عن الكيلوغرام الواحد كلما فاقت الواردات الحصة التعريفية المحددة في 123938 طن، والتي تم تعديلها إلى 129825 طن خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير إلى 15 أكتوبر 2023.

وتجدر الإشارة إلى أن الموارد المحصلة من تطبيق التدابير الوقائية المذكورة بلغت، خلال الفترة الممتدة من بداية يناير 2018 إلى 15 أكتوبر 2023، وفقاً للبيانات الصادرة عن إدارة الجمارك، ما يزيد عن 2,4 مليون درهم.

من ناحية أخرى، ينص تعديل اتفاقية التبادل الحر بين المغرب وتركيا على إدراج حديد الخرسانة والسلك الحديدي في القائمة السلبية للاتفاقية فور انتهاء التدابير الوقائية. وستكون النسبة المطبقة عندئذ 90 بالمائة كرسوم استيراد، أي 36 بالمائة حسب النسبة الحالية. وتبلغ مدة تطبيق هذه الرسوم خمس سنوات (قابلة للتجديد لمدة خمس سنوات أخرى).

وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه احتراما للتعهدات البيئية التي التزم بها المغرب بموجب اتفاقية بازل بشأن نقل النفايات عبر الحدود، ونظرا لندرة الخردة المعدنية التي تعتبر مدخل أساسي لصناعة الصلب، أخضعت الدولة استيراد وتصدير الخردة المعدنية المحلية منذ سنة 2019 للترخيص، وذلك بموجب القرار الوزاري رقم 1860.09 الصادر عن وزير التجارة الخارجية بتاريخ 29 يونيو 2019 المتمم للقرار رقم 1308.94 الصادر بتاريخ 19 أبريل 1994، المحدد للائحة البضائع التي تخضع لقيود كمية مفروضة عند الاستيراد أو التصدير[43].

ووفي 6 يونيو 2024، دخل حيز التنفيذ قرار وزير الصناعة والتجارة رقم 1184.24 الموقع بتاريخ 7 ماي 2024، الذي يُخضع استيراد السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ بصمة كربونية مرتفعة للترخيص.

ثالثا. آليات اشتغال سوق حديد الخرسانة

1. نمط تصنيع حديد الخرسانة

يمر تصنيع حديد الخرسانة بثلاث مراحل متتابعة للحصول على الفولاذ السائل، والمنتجات نصف المصنعة ثم حديد الخرسانة.

فيما يتعلق **بصهر وإنتاج الفولاذ السائل**، يتم ذلك إما عن طريق الأفران العالية، التي تعمل بشكل متواصل تحت حرارة تقارب 2000 درجة مئوية، كمفاعلات كيميائية ذات جريان معاكس [44] ، حيث يتم صهر خام الحديد وفحم الكوك المُعدّين مسبقًا في مصنع التكتيل[45] ومصنع فحم الكوك[46] على التوالي.

[41] لا يمكن للدول النامية تطبيق تدابير الوقائية لمدة تتجاوز 10 سنوات.

[42] يرجى الاطلاع على الجريدة الرسمية رقم 7070 الصادرة بتاريخ 3 مارس 2022.

[43] يرجى الاطلاع على الجريدة الرسمية رقم 5762 الصادرة بتاريخ 20 غشت 2009.

[44] يتم إدخال المواد الصلبة من الأعلى بينما يتشكل الغاز عن طريق احتراق الهواء في القاعدة، مما يسمح بإجراء التفاعلات المختلفة اللازمة لإنتاج الحديد المسبوك وخبث الأفران العالية (Laitier).

[45] تضم عمليات فرز خام الحديد وطحنه وتصنيفه إلى حبيبات تتكتل مع بعضها البعض. ثم يُحمى الخليط الناتج تحت غطاء إشعال عند درجة حرارة 1300 مئوية للحصول على خام المعدن متكتل يُسمى "الكعكة" يتم تكسيره قبل نقله إلى الأفران العالية.

[46] وهو جهاز صناعي يسمح بتحويل الفحم إلى فحم كوك عن طريق إزالة المواد غير الضرورية لعملية الصهر الاختزالي. ولهذا الغرض، يتم تحميته لعدة ساعات، بعيدًا عن الهواء، في أفران فحم الكوك عند درجة حرارة 1100 درجة مئوية.

يتم تحويل الحديد المسبوك الناتج إلى فولاذ سائل خام وذلك بإضافة خردة الحديد والجير المحملة في الفرن، عن طريق عملية النفخ أو حقن الأكسجين الصافي. وللحصول على مختلف أنواع الفولاذ المطلوبة، يتم تعديل تركيبته بزيادة مضافات وعناصر سبائكية.

غالبًا ما يُشار إلى هذه السلسلة على أنها مندمجة لكونها تشمل جميع الوحدات في نفس الموقع. غير أنه، ولأسباب بيئية على وجه الخصوص، تم التخلي عن هذه السلسلة حيث تم إغلاق وحداتها الصناعية تدريجياً منذ ستينيات القرن الماضي.

- إما عن طريق مسار صهر الفولاذ المسترجع (الخردة المعدنية المسترجعة أو المعاد تدويرها[47]) التي تم فرزها وتحضيرها مسبقاً في حظيرة مخصصة للخردة.
- أو عن طريق سلسلة الاختزال المباشر (بشكل رئيسي عن طريق تكنولوجية MIDREX)، حيث يمر إنتاج الفولاذ بمرحلة تكتل خام الحديد واختزاله باستخدام الغاز الطبيعي كعامل اختزال رئيسي، مما يتيح الحصول على حديد مختزل يسمى "DRI".

غالبًا ما يستخدم في هاتين السلسلتين لإنتاج الفولاذ السائل أفران ذات أقواس كهربائية تتخذ شكل أحواض أسطوانية من الفولاذ، مبطنة في الجزء السفلي بمواد مقاومة للحرارة وفي الجزء العلوي بألواح مبردة بالماء، ومغلقة بأسقف قابلة للإزاحة ومبردة بالماء أيضًا. ويتم توفير الطاقة الكهربائية اللازمة للانصهار بواسطة الأقواس المذكورة المتصلة بأقطاب كهربائية من الجرافيت مغمورة في الحوض. يخضع الفولاذ السائل الخام الذي يتم الحصول عليه بهذه الطريقة إلى معالجات تكرير مختلفة.

تتم صناعة حديد الخرسانة في المغرب عبر السلسلة الكهربائية، حيث تعتمد شركات " Sonasid " و" Univers Acier " و" Riva Industries "على أفران القوس الكهربائي، بينما تستخدم شركة " Moroccan Iron Steel " فرناً بالحث يُغذّى بواسطة محول كهربائي، يتم من خلاله تحويل الحقول المغناطيسية إلى حرارة تتراوح بين 1600 و1650 درجة مئوية.

وفي هذا السياق، فإن المشروع الذي تتبناه حالياً "Riva Industries" المتعلق بالإدماج القبلي لنشاطها عبر تثمين خام الحديد وإنتاج بدائل للخردة المعدنية، من شأنه ـ، وفقاً لتوضيحات ممثلي الشركة، أن يتيح اعتماد تكنولوجية MIDREX بالمغرب في أفق سنة 2026.

وفي مرحلة ثانية، من أجل **الحصول على منتجات نصف المصنعة المسماة بالسبائك**، يتم تجميد الفولاذ السائل عبر عملية الصب المستمر للمنتجات الطويلة، ليتم بعد ذلك التقطيع على شكل وحدات مستطيلة أو مربعة، حسب المنتجين،بطول[48] يتراوح بين 6 و12 متراً وبأبعاد 140×140 مم أو 130×130 مم أو 120×120 مم.

ولإنتاج حديد الخرسانة، تُسخّن مسبقاً السبائك المحلية أو المستوردة لتُعالج حراريا، بغرض جعلها قابلة للتشكيل، لتُدرَفل على الساخن عند حرارة تتراوح ما بين 800 و1200 درجة مئوية، ثم تُسحب وتُلف تدريجياً بين عدة أسطوانات تتبع منحى معاكسا لتشكيل منتج طويل، ليتم في الأخير تعبئة حديد الخرسانة، المشكل وفقاً للمعايير المطبقة، في حزم من القضبان المربوطة أو في حلقات، ليتم بعدها تخزينه.

ونشير إلى أنه، احتراماً لمتطلبات البيئة والسلامة في العمل، فإن الوحدات الصناعية، وخاصة مصانع الصلب، مجهّزة بمحطات لمعالجة الأدخنة والمياه.

[47] ينتج عن مواد التلفيف المهملة والمباني المهدمة والآلات والمركبات المفككة وخردة الحديد أو الفولاذ المستخلصة من صناعة الصلب.

[48] طول القضبان الحديدية موحد وخاضع لمعايير معتمدة دوليا.

الخطاطة 1 | رسم توضيحي لمراحل تصنيع حديد الخرسانة

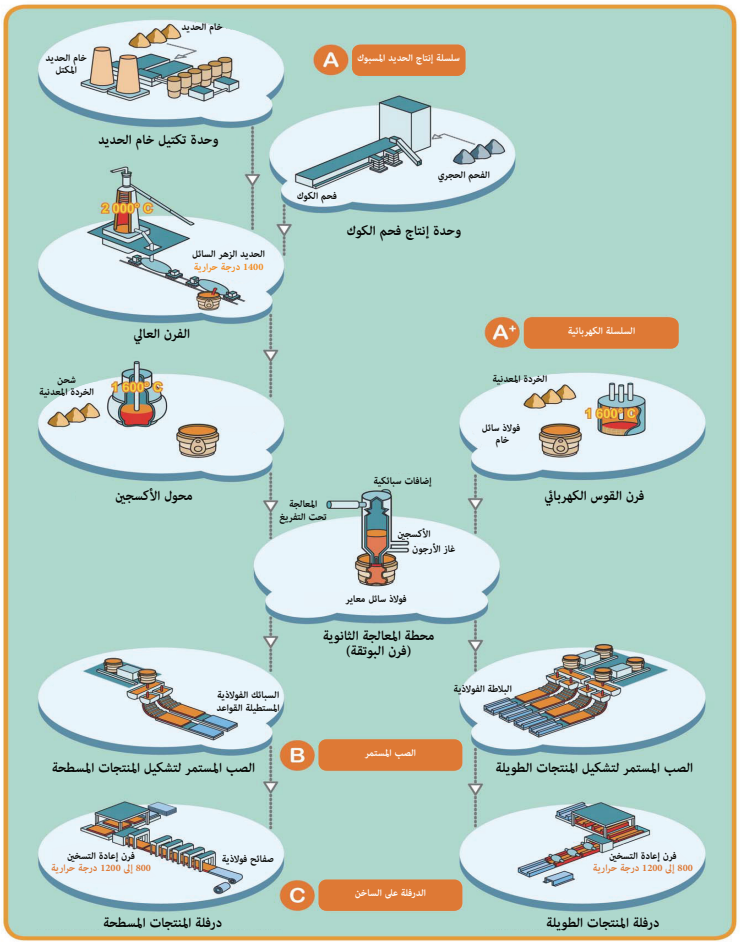

المصدر: مركز المعلومات حول مواد التلفيف المعدنية المعاد تدويرها[49]

2. نمط توريد المواد الأولية والطاقة

يتطلب إنتاج حديد الخرسانة التزود بالسبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ التي بدورها تحتاج إلى الخردة المعدنية، فضلاً عن السبائك الحديدية المستخدمة كمضافات لضبط جودة المنتج النهائي.

وبالمثل، فإن طبيعة عمليات الصهر والدرفلة ومعدل التآكل الكبير للأفران، تفرض القيام بأعمال صيانة واستبدال مستمر، خاصةً للأقطاب الكهربائية والمواد الحرارية المقاومة. بالإضافة إلى هذه المدخلات الأساسية والمواد الاستهلاكية، ترتكز المنظومة الصناعية على مصادر متنوعة للطاقة. فالكهرباء تُستخدم أساساً في صهر الخردة المعدنية وتشغيل السيور وبكرات الدرفلة، بينما تُوظَّف الطاقة الحرارية، المتمثلة في الوقود الصناعي أو بدائله، في إعادة تسخين السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ.

2.1. خردة الحديد والسبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ

لتأمين تزويدها، تستخدم مصانع الصلب الخردة المعدنية المحلية أو المستوردة. وتحدد الطلبات وفقاً لوتيرة إنتاج السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ وقدرات تخزين هذه الأخيرة وكذا تخزين الخردة المعدنية، فضلاً عن التمويل الواجب تعبئته. فبالنسبة للمصانع الكبيرة، فإن شهراً واحداً من النشاط يتطلب مخزوناً يتراوح بين 50000 و60000 طن، مقارنةً بمخزون يتراوح بين 10000 و12000 طن بالنسبة لمصنع متوسط الحجم ذي قدرة إنتاجية شهرية تتراوح بين 8000 و8500 طن.

[49] يرجى الاطلاع على " Lettre de l'acier n°2 avril juin 2017 ".

وفقاً لقراراتهم التحكيمية، يلجأ بعض منتجي السبائك على المستوى الوطني إلى الاعتماد حصرياً على العرض المتاح محلياً من الخردة المعدنية. حيث، تدفعهم عوامل التكلفة والوقت إلى إقامة شراكات مع كبار تجار الخردة المعدنية المحليين، تفاديا لتكاليف الشحن البحري وتقلبات أسعار الصرف. كما هو الحال بالنسبة لشركتي "Univers Acier" و"Moroccan Iron Steel".

يتم توريد الخردة المعدنية المحلية بطريقتين:

- بواسطة عقود متوسطة وطويلة الأجل تربط مصانع الصلب بكبار تجار الخردة المعدنية لتوريد هذه المدخلات مع تحديد الكمية المطلوبة وسعرها مسبقاً؛
- بواسطة عمليات شراء تكميلية فورية من " تجار شبه الجملة" استكمالا للمخزون اللازم لضمان نشاط الإنتاج في مصنع الصلب.

ووفقا للتوضيحات المقدمة، فقد تزايد اعتماد هذا النوع من الأشرية خاصة في سياق التضخم وتقلب الأسعار الدولية، وذلك من أجل حصر المخزونات إلى الحد الأدنى الضروري دون الحاجة إلى تعبئة مبالغ كبيرة.

وغالبًا ما تتميز الخردة المعدنية المستوردة لتغطية الاحتياجات الوطنية، والتي يتم تسليمها بآجال تتراوح بين شهر إلى شهر ونصف حسب ميناء المنشأ، بجودة عالية تضمن تحسين استهلاك الطاقة في مرحلة الصهر.

ومن حيث التكلفة أيضًا، لا يمكن تحقيق الترشيد إلا في إطار الطلبات الكبيرة (سفن من 5000 إلى 10000 طن) واعتماد لوجستيك مناسبة لعمليات التفريغ، لا سيما في ميناء الجرف الأصفر حيث تقع مصانع الصلب لشركتي "Sonasid" و"Riva Industries".

وهناك قرار تحكيمي آخر يقوم به المنتجون فيما يتعلق بالفرق بين أسعار الخردة المعدنية والسبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ، ويتمثل في المقارنة في كل مرة بين تكلفة إنتاج هذه الأخيرة من خلال توريد الخردة المعدنية، وتكلفة شرائها من السوق المحلية أو من الاستيراد. هذا المنطق الاقتصادي يدفع الفاعلين المندمجين إلى تفضيل استيراد السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ "التجارية[50]" بدلًا من إنتاجها ذاتيا ، كلما كان ذلك مناسبًا من حيث التكلفة أو من خلال الجمع بين الخيارين.

بالنسبة لمصانع الدرفلة المستقلة، يمكن شراء السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ[51] من مصادر محلية أو عن طريق الاستيراد، مع مراعاة سعر هذا المنتج نصف المصنع على الصعيدين الوطني والدولي وتوافره على الصعيد المحلي.

2.2. المواد المضافة والمواد الاستهلاكية

تُستخدم السبائك الحديدية في مصانع الصلب للتصحيح الكيميائي للسبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ وتلعب دوراً مهماً في إزالة الأكسدة وتنقية وتحسين جودة الفولاذ المنتج. وهي تشمل على وجه التحديد:

[50] مخصصة لإنتاج حديد الخرسانة وتختلف عن السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ المخصصة لتصنيع السلك الحديدي.

[51] لا يخضع استيراد أو إنتاج السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ محليًا لمعايير محددة، ويعتمد إنتاجها فقط على مواصفات محددة يطلبها الزبون تحدد أبعادها وتركيبتها الكيميائية.

- الفيروسليسيوم، وهو سبيكة حديدية تحتوي على مزيج من الحديد والسليسيوم يستخدم كمزيل للأكسدة وعامل اختزال وتسبيك[52]؛
- السليكو-منغنيز، وهو سبيكة حديدية تحتوي على نسب مرتفعة من المنغنيز والسليسيوم يستخدم كمضافات للتصفية أثناء تحويل الحديد المسبوك إلى فولاذ و/أو لضبط التركيبة الكيميائية للفولاذ وتحسين خواصه[53].

يجب أن يتوفر لدى فاعلي صناعة الصلب مخزون كافٍ من هذه المواد لضمان استقلالية الإنتاج.

من ناحية أخرى، يتطلب إنتاج السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ، بالإضافة إلى السبائك الحديدية، استخدام الأكسجين والجير، كما أصبح يتطلب استخدام متزايد لمواد استهلاكية مثل الأقطاب الكهربائية والمواد المقاومة للحرارة المستوردة من الخارج والتي يتم تسليمها غالبًا في غضون شهر.

2.3. الطاقة والكهرباء والوقود

فيما يتعلق باستهلاك الكهرباء، يتم احتساب فواتير الفاعلين المتصلين بشبكة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب حسب ما إذا كانوا يستخدمون الجهد العالي جداً أو الجهد العالي (THT-HT) ووفقاً لمعايير تأخذ بعين الاعتبار الجهد المطلوب ومدة الاستخدام ومواعيد الاستهلاك، مع العلم أن الفواتير تشمل رسومًا ثابتة وتكلفة لكل كيلوواط مستهلك[54].

بالنسبة للجهد المتوسط (MT)، يتم تطبيق الأسعار وفقًا لمستوى الجهد الكهربائي وحسب حجم الاستهلاك. تنقسم أسعار الجهد المتوسط المطبقة على المهنيين إلى سعر عام وسعر أخضر وسعر الجهد المنخفض - المهني.

تتكون الفاتورة الخاصة بالمتوسط الجهدي (MT) من إتاوة ثابتة مقابل فاتورة القدرة المتعاقد عليها، فضلا عن فوترة سعر الكيلوواط للساعة حسب كل فترة زمنية [55].

وقصد الترشيد، يلجأ بعض مصنعي الصلب إلى اقتناء الكهرباء المنتجة من مصادر متجددة لدى فاعلين خواص (السوق الحرة) بموجب عقود طويلة الأمد[56]. وتتكون تسعيرة فاتورة هذا الاستهلاك من ثلاثة عناصر: تعريفة استخدام شبكة النقل، وتعريفة "خدمات النظام "، وتكلفة الاستهلاك لكل كيلوواط حسب ساعة.

وجدير بالذكر أن التزويد بالطاقة الكهربائية المنتجة من مصدر متجدد يستلزم تكييف البنية التحتية القائمة من أجل الحصول على صفة مستهلك متعاقد في الجهدين العالي وجد العالي. وعلى عكس فَوترة الكهرباء التقليدية، فإن تزويد الكهرباء من مصادر متجددة يتيح تحقيق تخفيضات في التكلفة عندما يكون الاستهلاك دون عتبة متفق عليها مع مزوّد هذه الطاقة.

وفي الوقت الراهن، وعلى صعيد سياسة النجاعة الطاقية المتبعة في القطاع، تجدر الإشارة إلى الجهود التي تبذلها شركة "Sonasid " التي تعتمد بشكل متزايد على الطاقات المتجددة، حيث تجاوزت حصة هذه الأخيرة80 بالمائة من إجمالي استهلاكها من الكهرباء وتطمح الشركة إلى تحسين هذه النسبة من خلال إنشاء محطة لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية لتزويد مصنعها للدرفلة في الناظور[57].

[52] المصدر: الموقع الالكتروني: https://fr.kxgalloy.com/info/what-is-ferro-silicon-used-for-89245557.html

[53] المصدر: الموقع الالكتروني: https://www.comap-sas.com/silico-manganese/

[54] المصدر: الموقع الالكتروني: http://www.one.org.ma/FR/pages/interne.asp?esp=1&id1=1&id2=28&t2=1

[55] المصدر: الموقع الالكتروني: http://www.one.org.ma/FR/pages/interne.asp?esp=1&id1=14&id2=114&t2=1

[56] يسمح الإطار القانوني للقانون 13-09 لشركات صناعة الصلب بإبرام عقود شراء الكهرباء مع منتجين من القطاع الخاص.

[57] تبلغ الطاقة المتاحة 2 ميجاواط في الناظور، مما يسمح لموقع Sonasid في الناظور بالاستفادة من عملية إنتاج تعمل بالكامل على الطاقة المتجددة. المصدر: تقرير نشاط شركة Sonasid عن السنة المالية 2022.

ومن ناحية أخرى، وفيما يخص الدرفلة على الساخن يحتفظ الفاعلون بمخزون من الوقود يُستعمل لتسخين السبائك ويتم التزود به محلياً. كما يسجل لجوء بعض الفاعلين إلى استعمال غاز البترول المسال والزيوت المستعملة بغرض تقليص تكلفة الطاقة الحرارية، ولا سيما خلال فترات الارتفاع الحاد في أسعار الوقود.

3. السياسة التجارية

يحدد الفاعلون في السوق ثلاث فئات رئيسية من الزبناء، وهم الموزعون، وشركات البناء والأشغال العمومية، والمصنعون، ومن بينهم خصوصا مصنعو الحديد الذي يزودون أوراش البناء. ويُلاحظ على مستوى هذه السوق تمييز يرتبط بالصورة التجارية للمنتج، وبالمزايا المقدمة على مستوى الخدمات، وشروط الأداء، ووفرة السيولة. وفي ذات السياق، ومن أجل تعزيز جاذبية منتجاتهم، يعتمد بعض الفاعلين على تنظيم قوة البيع وتطوير شبكات توزيع جهوية.

4. مسالك توزيع حديد الخرسانة

يتم توزيع حديد الخرسانة في السوق الوطنية انطلاقًا من المصانع. كما يتم الاعتماد على المخازن أو النقاط اللوجستية الجهوية التابعة للمنتجين أو المستغلة عبر عقود مناولة إلى جانب مخازن خارجية للإيداع مع إسناد خدمة النقل غالبًا إلى أطراف خارجية للخدمات اللوجستية.

إلى جانب المبيعات المباشرة[58] ، تتم عملية توزيع حديد الخرسانة، كما هو موضح أدناه، عبر موزعين سواء كانوا متعددَي الاختصاص أو متخصصين، وذلك بصرف النظر عن نطاق نشاطهم، سواء كان وطنياً أو جهوياً أو محلياً. ويُعد من بين زبناء هؤلاء الموزعين كبريات شركات البناء والأشغال العمومية بما في ذلك كبريات شركات الإنعاش العقاري، فضلاً عن تجارة التقسيط لمواد البناء. أما الشركات الصغيرة في قطاع البناء والأشغال العمومية، وكذا أوراش البناء الذاتية، فإنها تتزود بدورها من مستودعات الموزعين أو من تجار التقسيط.

كما يتم توزيع حديد الخرسانة عبر شركات البناء والأشغال العمومية وشركات هياكل الحديد، والتي يرتبط بعضُها بالفاعلين المنتجين لحديد الخرسانة، حيث تقوم هذه الشركات بتزويد أوراش البناء ومشاريع البنية التحتية.

الخطاطة 2 | مسالك توزيع حديد الخرسانة.

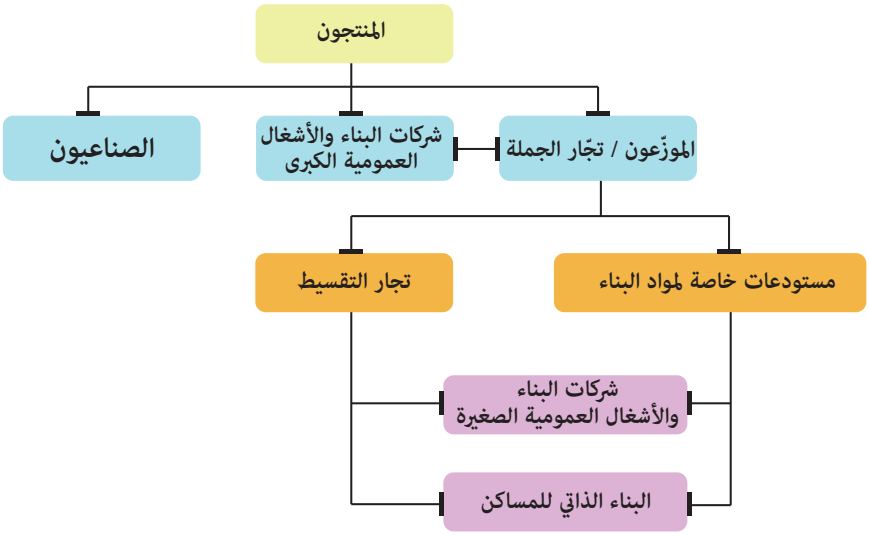

المصدر: أعد من قِبل مجلس المنافسة استنادا إلى توضيحات الفاعلين.

[58] مع العلم أن المصانع لا تلبي سوى الطلبات التي تملأ الشاحنات بالكامل بكميات تتراوح بين 30 و34 طنًا، مع بذل جهود كبيرة لإدارة مخاطر الزبناء والحفاظ على قاعدة مالية متينة.

وفقاً للبيانات التي أدلى بها الفاعلون، يُشكّل الموزعون، رغم التراجع المسجل في حجم المبيعات عبر هذا المسلك الفئة الأكثر أهمية، حيث مثلوا خلال سنوات التحليل ما يقارب 83بالمائة من إجمالي مبيعات حديد الخرسانة.

الجدول 3 | تطور وزن مسالك توزيع حديد الخرسانة في السوق الوطنية بين سنتي 2018 و2024.

مسلك	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
الموزعون	89,1%	91,9%	88,8%	84,5%	81,9%	78,1%	67,8%
المصنعون	3,0%	3,1%	4,3%	6,8%	12,0%	16,6%	15,9%
شركات البناء والأشغال العمومية	7,9%	5,1%	6,8%	8,7%	6,1%	5,4%	16,3%

المصدر:أعد من قِبل مجلس المنافسة استنادا إلى بيانات الفاعلين.

تجدر الإشارة إلى أن الموزعين يتوفرون على وسائل لوجستية تمكنهم من تخزين مواد البناء وتزويد جميع الجهات من خلال:

- أسطول مكون من مقطورات وشاحنات؛
- وضعية مالية تضمن، من جهة، ملاءتهم تجاه موردیهم، ومن جهة أخرى، الرفع من مستوى مبيعات حديد الخرسانة عبر التسهيلات الممنوحة لزبنائهم.

ينشط في السوق الوطنية موزعون، ويتميزون بما يلي:

- من حيث محفظة المنتجات المعروضة في السوق، حيث يتخصص بعض الموزعين في حديد الخرسانة والإسمنت، بينما يقترح آخرون، بالإضافة إلى هاتين المادتين، مواد أخرى مثل الآجور والطوب والرمل والحصى والركام الصخري وغيرها؛
- من حيث حجم الأنشطة وامتدادها الجغرافي، حيث يوجد موزعون (i) منظمون في شركات تتمتع بموارد مالية ولوجستية كبيرة ويحصلون على إمداداتهم من المنتجين المحليين أو عبر الاستيراد. وتقع هذه الشركات في المناطق الحضرية الكبرى، وغالباً ما تمتد أنشطتها إلى عدة جهات أو حتى إلى الصعيد الوطني، وتضم محافظ زبنائها، على الخصوص، فاعلين مهيكلين يشتغلون عموماً في مشاريع البناء والأشغال العمومية المنجزة على مستوى عدة مراكز حضرية وقروية (ii) وموزعون صغار أو متوسطون تتركز أنشطتهم في الجهة التي توجد فيها مستودعاتهم، وعند الاقتضاء، في المراكز الاقتصادية المجاورة لها.

الجزء الثاني: التحليل التنافسي لسوق حديد الخرسانة

سيتم في بداية هذا الجزء، تحليل بنية العرض والطلب على حديد الخرسانة بجميع أقطاره، ليلي ذلك، تقييم دينامية المنافسة في هذه السوق وخاصة قطاعها الموجه للبناء من خلال تحليل تركيزها وشروط وكيفية الولوج إليها والخروج منها، فضلاً عن كيفيات ممارسة المنافسة.

وتتعلق البيانات التي تستند إليها التحليلات التالية بفترتين: الفترة الممتدة بين سنتي 2018 و2021، التي سبقت ارتفاع أسعار مواد البناء المسجل في بداية سنة 2022، ثم الفترة الممتدة بين سنتي 2022 و2024.

وستشمل التحليلات جميع الفاعلين مع تصنيف شركة "Riva Industries"، خلال الفترة الأولى، ضمن

وحدات الدرفلة، بالنظر إلى أن بدء نشاطها في إنتاج السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ لم يتم إلا خلال سنة 2022، في حين سيتم اعتبار شركة " Somasteel" ضمن نفس الفئة طيلة الفترة المدروسة، عقب إطلاقها لإنتاج السبائك إلى حين سنة 2025.

أولا: تحليل بنية العرض والطلب في سوق حديد الخرسانة بجميع أقطاره

1. تحليل بنية وخصائص العرض من حديد الخرسانة

يعتمد سوق حديد الخرسانة في المغرب بشكل كبير على الفاعلين المنتجين سواء كانوا مصانع صلب أو مصانع درفلة، وعلى المستوردين الذين يشملون بشكل خاص الموزعين المحليين وشركات البناء والأشغال العمومية.

1.1 عرض وطني يهيمن عليه أساساً الإنتاج المحلي

يهيمن الإنتاج الوطني بشكل أساسي على العرض المحلي من حديد الخرسانة بجميع أقطاره، حيث تبلغ حصة مصانع الصلب ومصانع الدرفلة الناشطة على الصعيد الوطني حصة متوسطة تتجاوز 95 بالمائة خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2018 و2021، وتزيد على 97 بالمائة بين سنتي 2022 و2023. وظلت واردات هذه المادة محدودة بفضل التدابير الوقائية التي اتخذتها الدولة إلى غاية شهر أكتوبر 2023، حيث لم تتجاوز نسبتها المتوسطة 4 بالمائة بين سنة 2018 ونهاية تلك الفترة.

ولا ينبغي أن تحجب هذه الحصة النسبة البالغة 8 بالمائة المسجلة خلال سنة 2019، حيث بلغ حجم الواردات 120796.8 طناً مقارنة بـ 40514.3 طناً و68106.2 طناً على التوالي خلال سنتي 2018 و2020، و44789.9 طناً في سنة 2022.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه خلال الفترة المعنية بالتحليل، لم يتم تجاوز الحصة التي تخضع لرسوم إضافية على الواردات إلا في سنة 2019. وفي السنوات المتبقية، لم يتم استهلاك سوى أقل من 60 بالمائة من الحصة المحددة. وعلى وجه التحديد، مع الانتعاش الاقتصادي الذي أعقب جائحة كوفيد-19 اعتباراً من سنة 2021، فقد بلغت نسبة الحصة التعريفية للاستهلاك أقل من 30 بالمائة، وكان سعر توريد المنتوج الوطني أقل من تكلفة استيراده، كما أكد ذلك بعض الفاعلين.

الجدول 4 | مقارنة بين حجم الإنتاج الوطني والواردات من حديد الخرسانة ونسبة استهلاك الحصة[59] المحددة في إطار تدابير الحماية بين سنتي 2018 و2024.

السنة	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
إنتاج حديد الخرسانة (بالطن)	1 124 345,2	1 367 017,9	1 288 847,4	1 452 856,0	1 428 843,5	1 649 325,2	1 757 541,3
نسبة الإنتاج الوطني (%)	96,5%	91,9%	95,0%	98,8%	97,0%	98,0%	99,7%
استيراد حديد الخرسانة (بالطن)	40 514,3	120 796,9	68 106,2	17 661,8	44 789,9	33 504,0	5 874,0
نسبةالاستيراد(%)	3,5%	8,1%	5,0%	1,2%	3,0%	2,0%	0,3%
عرض حديد الخرسانة (بالطن)	1 164 859,5	1 487 814,7	1 356 953,7	1 470 517,8	1 473 633,5	1 682 829,2	1 763 415,3
الحصة التعريفية المطبقة في إطار التدابير الوقائية (بالطن)	87 846	96 631	116 923	123 938	123 938	129 823	
نسبة استهلاك الحصة (%)	46,1%	125,0%	58,2%	14,3%	27,3%	19,0%	

المصدر:أعد استنادا إلى بيانات إدارة الجمارك والفاعلين.

[59] تم حسابها عن طريق مقارنة حجم الواردات بالحصة المحددة في إطار تدابير الحماية التجارية.

ومع ذلك، لا يزال العرض الوطني من حديد الخرسانة معرضاً لتأثيرات فائض القدرة الإنتاجية في صناعة الصلب على المستوى العالمي ولتراجع الطلب على هذه المادة في الأسواق الدولية، بشكل غير مباشر لتراجع أسعار حديد الخرسانة.

ويمكن توضيح ذلك من خلال تداعيات انخفاض الاستهلاك المحلي في البلدان الرئيسية المنتجة للصلب على تكثيف تدفقات صادراتها، ولاسيما نحو السوق المغربية، وذلك في إطار سعي هذه البلدان إلى تصريف فائض إنتاجها والحفاظ على معدلات استخدام قدراتها الإنتاجية عند مستوى يضمن استمرارية نشاطها.

خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2018 و2021، شهد الإنتاج الوطني من حديد الخرسانة تحسناً بنسبة 29 بالمائة، حيث ارتفع من 1.124.345 طن إلى 1.452.856 طن، وتطورت اتجاهاته بشكل متباين خلال الفترات الثلاث التالية:

- بين سنتي 2018 و2019، تحسن إنتاج هذه المادة بنسبة 22 بالمائة؛
- في سنة 2020، التي شهدت انتشار جائحة كوفيد-19، انخفض حجم هذا الإنتاج بنسبة طفيفة بلغت 6 بالمائة مقارنة بسنة 2019؛
- بين سنتي 2020 و2021، ارتفع إنتاج حديد الخرسانة بنسبة 13 بالمائة.

في سنتي 2023 و2024، بلغ حجم الإنتاج مستوى قياسي قارب 1,7 مليون طن، مع معدل تغطية للاستهلاك الوطني تجاوز 98 بالمائة .

1.2 سوق وطنية يهيمن عليها فاعلين رئيسيين

تستحوذ شركات "Sonasid" و"Riva Industries" و"Univers Acier" على ما يقارب 80 بالمائة من إجمالي القدرة الإنتاجية الوطنية لحديد الخرسانة البالغة 3.290 مليون طن سنويا.

وتبلغ قدرة شركة " Moroccan Iron Steel "، التي تنتج بنفسها حديد الخرسانة من السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ، نسبة لا تتجاوز 5 بالمائة من القدرة الإنتاجية المتاحة على الصعيد الوطني. أما الشركات التي تنشط فقط في مجال درفلة الصلب على الساخن، وهي شركة "Somasteel" وشركة "Universal Industrial Steel"، فتبلغ قدرتهما الإنتاجية ما يزيد قليلاً عن 16 بالمائة من القدرة الإنتاجية الوطنية.

الرسم البياني 1| توزيع القدرة الوطنية لإنتاج حديد الخرسانة حسب الفاعلين، 2024.

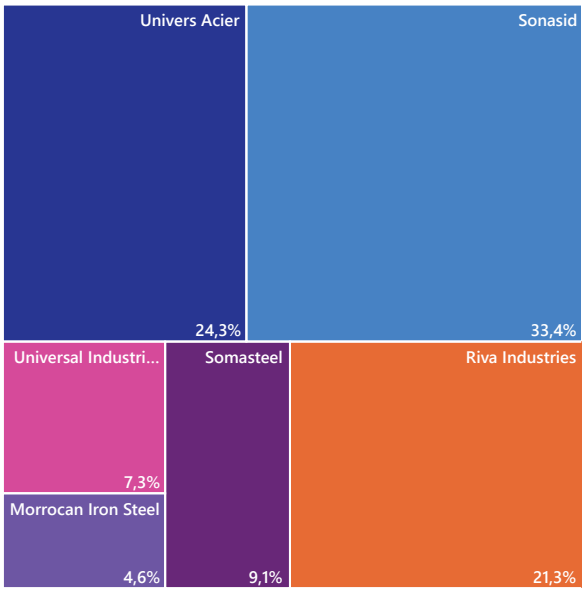

الاسم التجاري للشركة	القدرة السنوية لإنتاج حديد الخرسانة (بالطن)
Sonasid	1 100 000
Univers Acier	800 000
Riva Industries	700 000
Somasteel	300 000
Universal Industrial Steel	240 000
Morrocan Iron Steel	150 000
Total	3 290 000

المصدر:أعد من قِبل مجلس المنافسة استنادا إلى بيانات الفاعلين

غير أنّ العرض الوطني، من حيث الكميات المنتَجة، لجميع الأقطار خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2018 و2024، يهيمن عليه كلٌّ من شركة «Sonasid» وشركة «Riva Industries»، التي شرعت في نشاط صناعة الصلب خلال شهر ماي 2022. ويُساهم هذان الفاعلان معًا بنسبة تتراوح بين 70% و80% من العرض الوطني.

الجدول 5 | تطور الإنتاج الوطني من حديد الخرسانة خلال الفترة بين سنتي 2018 و2024.

السنة	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
الإنتاج (ألف طن)	1 124,345	1 367,018	1 288,847	1 452,856	1 428,844	1 649,325	1 757,541

المصدر:أعد من قِبل مجلس المنافسة استنادا إلى بيانات الفاعلين

يُبرز تطوّر مساهمة الفاعلين في الإنتاج الوطني خلال الفترة الممتدة بين 2018 و2024 تنامي الدور الذي اضطلعت به شركة" Riva Industries"، إذ تمكّنت ابتداءً من سنة 2020 من التموقع في المرتبة الثانية في السوق، متقدمةً بذلك على شركة " Univers Acier " ، التي كانت تُعدّ، إلى جانب الفاعل التاريخي شركة " Sonasid " ، ثاني أكبر فاعل في السوق. وخلال الفترة ما بين 2023 و2024، مكّن تطوّر عرض هذه الشركة من تجاوز شركة " Sonasid"، لتتبوأ بذلك مكانة أكبر منتج لحديد الخرسانة في السوق الوطنية.

وخلال السنوات المشمولة بالتحليل، سجّلت السوق كذلك تراجع مساهمة عرض بعض الفاعلين. وقد شمل ذلك، على وجه الخصوص، شركة "Moroccan Iron Steel "، التي لا يزال استئناف نشاطها رهينًا بالمصادقة على مخطط الاستمرارية الخاص بها، إضافةً إلى شركة" Univers Acier " ولربما قد أسهم هذا الوضع، من بين عوامل أخرى، في استفادة شركتي "Somasteel " و"Universal Industrial Steel" من هذه التطورات

1.3 صناعة راسخة بقوة في جهة الدار البيضاء-سطات

باستثناء مصنع " Sonasid " للدرفلة الموجود في الناظور، تتمركز جميع الوحدات الصناعية لحديد الخرسانة في جهة الدار البيضاء-سطات، التي تعتبر موطن استهلاك مهم وتتسم بميزة القرب من موانئ الدار البيضاء والجرف الأصفر التي يتم عبرهما نقل المواد الأولية سواء كانت خردة أو سبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ المستوردة. ويضاف إلى هذه الأسباب العامل التاريخي المتمثل في كون الدار البيضاء السوق الوطنية الأولى لتجارة حديد الخرسانة، مزودة بذلك مختلف مناطق المملكة.

وبذلك تبلغ القدرة الإنتاجية السنوية الإجمالية لهذه الجهة، من ناحية، بالنسبة للمنتوج نصف المصنع "السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ" حوالي 2,700 مليون طن، منها 800 ألف طن من مصنع الصلب الجديد لشركة "Riva Industries"، ومن ناحية ثانية، حوالي 2,600 مليون طن من حديد الخرسانة.

وبالنسبة لحجم إنتاج حديد الخرسانة، تنتج الوحدات المتواجدة في جهة الدار البيضاء-سطات نسبة متوسطة، خلال السنوات المشمولة بالتحليل، تتراوح بين 90 بالمائة و100 بالمائة من الإنتاج الوطني لمختلف الأقطار.

1.4 استغلال للقدرات الإنتاجية المتاحة متأثر بالوضعية الصعبة لبعض الفاعلين

يبلغ إجمالي القدرة الإنتاجية السنوية المتاحة لسوق حديد الخرسانة 3,290 مليون طن، وهي قادرة على توفير جميع الأقطار مع وجود عروض متنوعة بين الفاعلين، حيث يوفر بعضهم، حسب منشآتهم الإنتاجية، مجموعات كاملة بينما ينتج آخرون مجموعة محدودة من الأقطار.

من حيث استغلال القدرات المتاحة، بلغ المتوسط الوطني في نهاية سنة 2022 أقل من 50 بالمائة، وهو مستوى منخفض نسبياً مقارنة بالاستثمارات التي عبأها الفاعلون، وذلك على الرغم من تدابير الحماية التجارية التي استفادت منها هذه السوق منذ سنة 2013. وفي نهاية سنة 2023، بلغ معدل الاستغلال هذا ما يقارب 52 بالمائة.

وتجدر الإشارة إلى أن صناعة الصلب تتميز في جميع أنحاء العالم بالاستغلال غير الكافي للقدرات الإنتاجية المتاحة من طرف الفاعلين، مما دفع دول مجموعة العشرين " G20" إلى إنشاء منتدى عالمي حول فائض الطاقة الإنتاجية في صناعة الصلب سنة 2016، تحت رعاية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)، لمناقشة سبل استيعاب هذه الطاقات.

وبين سنتي 2018 و2021، شهد معدل استغلال القدرات المتاحة لإنتاج حديد الخرسانة، باستثناء سنة 2020 التي تأثرت بآثار الجائحة، منحى تصاعديا حيث ارتفع من 34,6 بالمائة إلى 44,7 بالمائة. وقبل توقف شركة "Moroccan Iron Steel" في سنة 2023، بلغ هذا المعدل، كما هو مشار إلى ذلك، ما يقارب 52 بالمائة.

وبين سنتي 2022 و2024، تحسن هذا المعدل بشكل ملحوظ، حيث ارتفع من حوالي 45 بالمائة إلى أكثر من 53 بالمائة. وتجدر الإشارة إلى أنه إذا استثنيت القدرات الإنتاجية لشركة " Moroccan Iron Steel "، التي توقف نشاطها سنة 2024، فإن هذا المتوسط الوطني سيبلغ 56 بالمائة.

الرسم البياني 2 | التطور السنوي لمعدل استغلال القدرة الوطنية المتاحة لإنتاج حديد الخرسانة، خلال الفترة ما بين سنتي 2018 و2024.

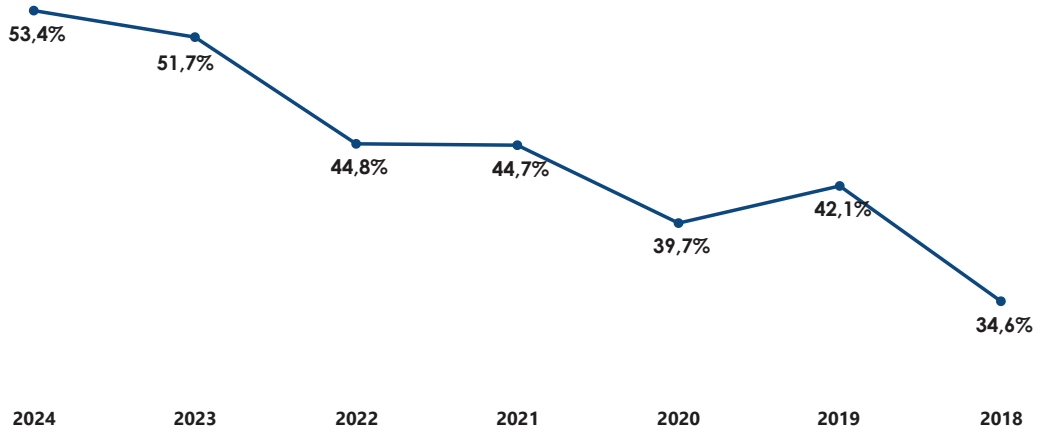

المصدر: أعد من قِبل مجلس المنافسة استنادا إلى بيانات الفاعلين.

توضح دراسة المعطيات المتوفرة لدى مجلس المنافسة أن المتوسط الوطني لاستغلال القدرة الإنتاجية لا يعكس تباينا بين مختلف الفاعلين. وفي هذا الإطار، تم على وجه الخصوص تمييز الحالات التالية:

- الفاعلون الذين يستعملون تجهيزاتهم الصناعية بنسب تفوق المتوسط الوطني لاستغلال القدرة الإنتاجية مع تسجيل منحى تصاعدي سنة تلو الأخرى، مما يسهم في اكتسابهم ميزة تنافسية من حيث التكلفة؛
- الفاعلون في وضعية ضعف تنافسي مزدوج، سواء من حيث قدراتهم الإنتاجية المتاحة أو من حيث مستويات استغلالها؛
- الفاعلون، الصغار منهم والكبار، الذين يسجلون نسب استغلال للقدرات أدنى من متوسط القطاع والذين لم يتمكنوا من الاستفادة بشكل كافٍ من دينامية السوق خلال السنوات الأخيرة.

1.5 اللجوء إلى السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ المستوردة على الرغم من الزخم الذي تشهده الحلقة القبلية من سلسلة القيمة لصناعة حديد الخرسانة

1.5.1 زخم الاندماج بالأرقام

منذ بداية تشغيل مصنع " Sonasid" للدرفلة في الناظور سنة 1984، ومن أجل تلبية الطلب الوطني في مختلف القطاعات، تطور العرض الوطني من حديد الخرسانة في السوق بفضل الزخم الذي شهده الاستثمار في إنشاء الوحدات الصناعية، بدعم من الدولة من خلال اتفاقيات الاستثمار في نشاط صناعة الصلب.

وفي سياق التسلسل الزمني، شرعت شركة "Sonasid"، خلال سنة 2000، في إطار تطوير منشآتها الإنتاجية، في بناء مصنع الدرفلة في الجرف الأصفر، وبعد سنتين في سنة 2002، انطلقت أنشطة الإنتاج بنفس الموقع بصورة متزامنة مع بناء مصنع للصلب. وفي نفس الفترة، تأسست شركة "Uni-vers Acier" وبدأت بتشغيل أول مصنع للدرفلة في سنة 2004.

وفي سنة 2005، أطلقت شركة "Sonasid" نشاط مصنعها للصلب في الجرف الأصفر بعد أن استثمرت أكثر من مليار درهم[60] وفي سنة 2009، أطلقت شركة "Univers Acier " مجمعاً ثانياً لصناعة الصلب في سيدي حجاج، بميزانية تقدر بحوالي مليار درهم، يضم مصنعاً كهربائياً للصلب مزوداً بفرنين لإنتاج السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ باستخدام الخردة المعدنية.

وحسب المعطيات الواردة إلى مجلس المنافسة، تقوم شركة "Riva Industries"، التي بدأت نشاطها في مجال الدرفلة في سنة 2014، حاليا بتنفيذ برنامج استثماري للفترة الممتدة بين سنتي 2017 و2026، بميزانية قدرها 10 مليارات درهم. في إطار هذا البرنامج، شرعت شركة "Riva Industries" في شهر ماي 2022، في إنتاج السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ وتخطط، وفقاً لتوضيحات مسؤولي الشركة، لإدخال تقنية "MIDREX" بحلول سنة 2026. ووفقاً لنفس نمط الاندماج، دخلت شركة "Moroccan Iron Steel" السوق في سنة 2006، والتزمت في سنة 2013 بإنتاج السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ اللازمة لنشاطها في مجال الدرفلة وذلك عقب استثمار بقيمة 303 ملايين درهم.

بدورها، استثمرت شركة "Somasteel" في اندماجها القبلي مبلغا قدره 450 مليون درهم وبدأت في إنتاج السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ الخاصة بها خلال سنة 2025.

وفي نهاية عام 2024، بلغ إجمالي المنظومة الوطنية لإنتاج السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ قدرة سنوية تصل إلى 2,7 مليون طن، يضاف إليها 300 ألف طن من مصنع الصلب Somasteel الذي تم إطلاقه سنة 2025.

[60] المصدر: الموقع الالكتروني: https://www.Sonasid.ma/Profil/Activites

الرسم البياني 4 | توزيع القدرة الوطنية لإنتاج السبائك الفولاذية المستطيلة القواعد حسب الفاعلين، 2024.

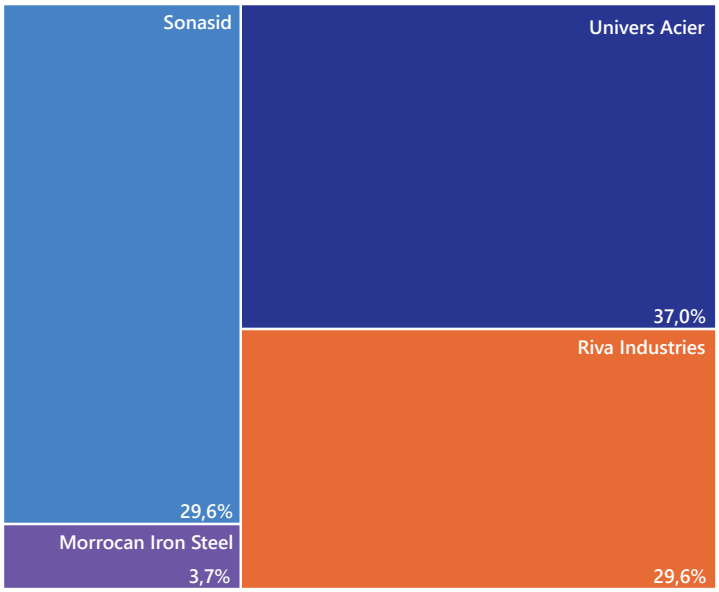

الاسم التجاري للشركة	القدرة السنوية لإنتاج السبائك الفولاذية المستطيلة القواعد (بالطن)
Morrocan Iron Steel	100 000
Riva Industries	800 000
Sonasid	800 000
Univers Acier	1 000 000
Total	2 700 000

المصدر: أعد من قِبل مجلس المنافسة استنادا إلى بيانات الفاعلين.

1.5.2 مقارنة بين الإنتاج الوطني من السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ واستيرادها

على الرغم من الاستثمارات المذكورة أعلاه، لا تزال واردات السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ تشكل بديلاً عن العرض المحلي حتى بالنسبة للفاعلين المندمجين الذين استفادوا من منح استثمارية لتعويض وارداتهم من السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ بإنتاجهم الذاتي لها.

وعليه، في الفترة الممتدة بين سنتي 2018 و2021، شكلت واردات السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ حوالي 43 بالمائة[61] من الطلب المحلي. وخلال الفترة نفسها، اتبعت الكميات المستوردة من قبل الفاعلين الوطنيين منحىً تصاعدياً، حيث ارتفعت من 404756.6 طناً إلى 872369.1 طناً، أي ضعف الكمية المستوردة في سنة 2018. في المقابل تباطأت هذه الدينامية ما بين سنتي 2022 و2024، ليصل الوزن المتوسط للواردات إلى نسبة تفوق 24 بالمائة، وهو نصف الوزن المسجل خلال سنتي 2020 و2021.

الجدول 6 | مقارنة بين تطور الإنتاج الوطني والواردات من السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ خلال الفترة بين سنتي 2018 و2024.

السنة	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
الإنتاج (بالطن)	1 028 730,3	932 582,5	753 250,6	862 827,4	1 181 759,3	1 334 428,1	1 450 076,1
الاستيراد (بالطن)	404 756,6	675 261,6	765 824,6	872 369,1	378 653,0	401 244,8	524 555,1
نسبة الاستيراد من إجمالي العرض (بالنسبة المئوية)	28,2%	42,0%	50,4%	50,3%	24,3%	23,1%	26,6%

المصدر: أعد من قِبل مجلس المنافسة استنادا إلى بيانات الفاعلين.

وتخضع هذه الواردات، التي تشمل مصانع الدرفلة ومصانع الصلب على حد سواء، لمنطق اقتصادي يراعي التحكيم:

[61] لم يقم الفاعلون، خلال الفترة المشمولة بالتحليل، بتصدير السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ.

- **بالنسبة لمصانع الدرفلة**، بين، من جهة، العرض المحلي الذي تتيحه مصانع الصلب المندمجة، والتي تنافس بصفة مباشرة مصانع الدرفلة في سوق بيع حديد الخرسانة والسلك الحديدي ومن جهة أخرى، الاستيراد.

وبموجب هذا التحكيم ، تأخذ قرارات الفاعلين في مجال الدرفلة بعين الاعتبار ([1]) تكلفة الشراء التي تشمل السعر المتفاوض عليه والشحن البحري للسبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ من البلدان المنتجة، ([2]) حجم المشتريات، ([3]) النوعيات المطلوبة و([4]) مواعيد التسليم؛

- **بالنسبة لمصانع الصلب**، بين الإنتاج الذاتي للسبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ أو شرائها على حالتها ودرفلتها على مستوى وحداتها الانتاجية، آخذين بعين الاعتبار توفر الخردة المعدنية أو تكلفة شرائها وتحويلها، سواء كانت محلية أو مستوردة، وبشكل خاص الفارق بين سعري السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ والخردة المعدنية.

ولتأكيد هذا المعطى، يوضح الرسم البياني أدناه تطور نسبة السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ المستوردة ضمن العرض الوطني، والمترتبطة في غالب الأحيان بتكلفة توريدها وتكلفة الخردة المعدنية، وذلك خلال الفترة السابقة لسنة دخول قرار إخضاع استيراد السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ عالية المحتوى من ثاني أكسيد الكربون لنظام رخص الاستيراد[62] حيز التنفيذ.

الرسم البياني 5 | توضيح لتطور وزن الواردات من السبائك الفولاذية المستطيلة القواعد في العرض الوطني مقارنة بأسعار استيرادها واستيراد الخردة المعدنية معبر عنها بالدرهم عن كل طن، انطلاقا من معطيات أحد الفاعلين، خلال الفترة ما بين سنتي 2018 و2023.

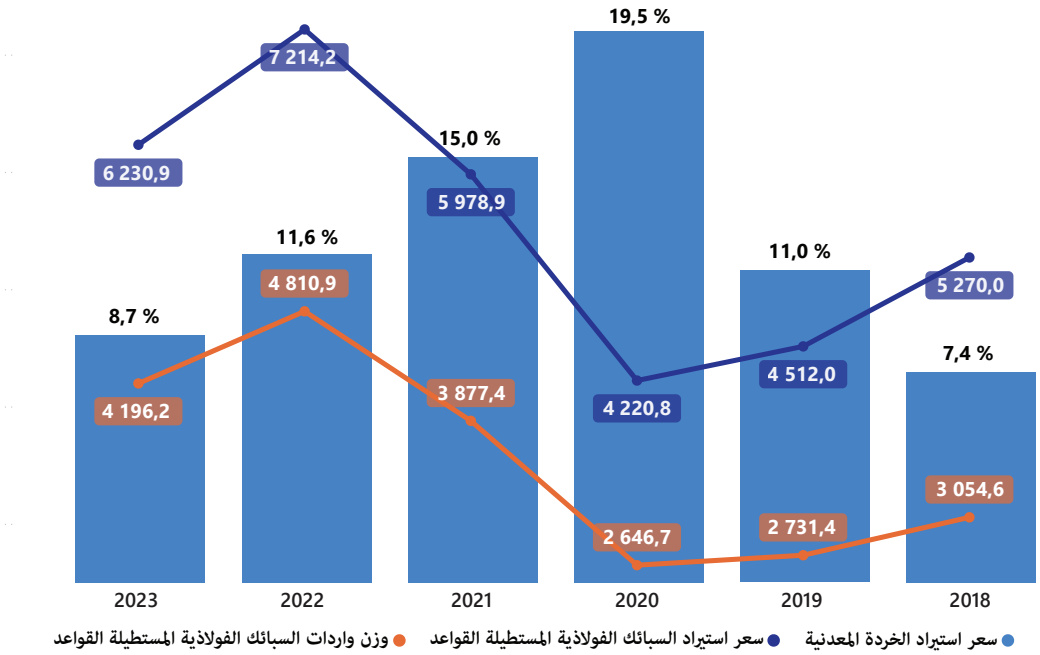

المصدر: أعد من قِبل مجلس المنافسة استنادا إلى بيانات إدارة الجمارك والفاعلين.

[62] يُرجى الاطلاع على قرار وزير الصناعة والتجارة رقم 1184.24 الموقع بتاريخ 7 ماي 2024 والمنشور في الجريدة الرسمية باللغة العربية رقم 7306 بتاريخ 6 يونيو 2024.

1.5.3 توجيه السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ المحلية واستغلال القدرات الإنتاجية المتاحة

تشير المعطيات المقدمة من طرف الفاعلين الوطنيين إلى أن إنتاج السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ المحلية موجه بشكل أساسي لاستهلاكها الذاتي بمصانع الصلب الخاصة بها، بنسبة تبلغ حوالي 95 بالمائة. وعلى وجه التحديد، خلال الفترة المشمولة بالتحليل، لم يتجاوز الجزء الموجه من إنتاج السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ المحلية لتلبية احتياجات مصانع الدرفلة المحلية التابعة للأغيار نسبة 5 بالمائة. وبالتالي، فإن السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ المنتجة محلياً مخصصة أساسا للتحويل الذاتي، ما لا يمنع لجوء بعض الفاعلين الذين يتوفرون على قدرات مهمة من حيث إنتاج وتخزين السبائك، وفقاً لتوضيحات ممثليهم ، إلى بيع هذا المنتوج نصف المصنع كلما كان هامش الربح أكبر من ذلك الممكن تحقيقه عن بيع حديد الخرسانة، نظراً للضغوط التنافسية المواجهة على مستوى السوق البعدية لحديد الخرسانة ولإكراهات الإمدادات بالخردة المعدنية، في المرحلة القبلية.

الرسم البياني 6 | | تطور توزيع مبيعات السبائك الفولاذية المستطيلة القواعد المُنتجة محليًا حسب أصناف مصانع الدرفلة، خلال الفترة بين سنتي 2018 و2024.

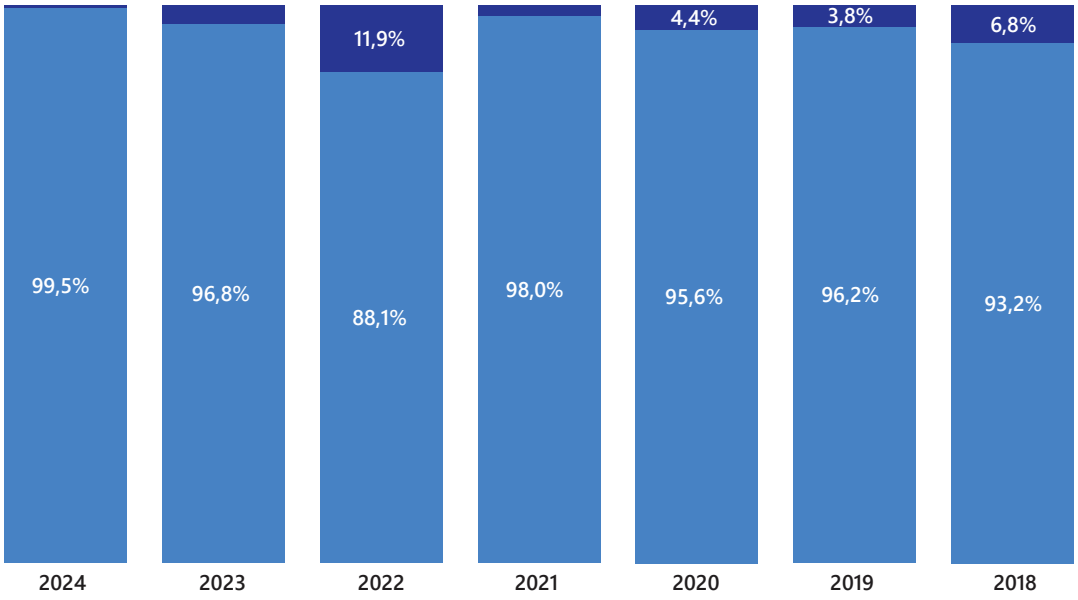

المصدر: أعد من قِبل مجلس المنافسة استنادا إلى بيانات الفاعلين

وتتأكد أيضًا، على مستوى هذه "السوق الناشئة" للسبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ، هيمنة الاستهلاك الذاتي في الطلب الوطني، حيث شكل بين سنتي 2018 و2021 نسبة متوسطة تقارب 55 بالمائة، تعززت ابتداء من سنة 2022 إلى أكثر من 70 بالمائة.

الرسم البياني 7 |بنية الطلب الوطني على السبائك الفولاذية المستطيلة القواعد من حيث الحجم، خلال الفترة ما بين سنتي 2018 و2024.

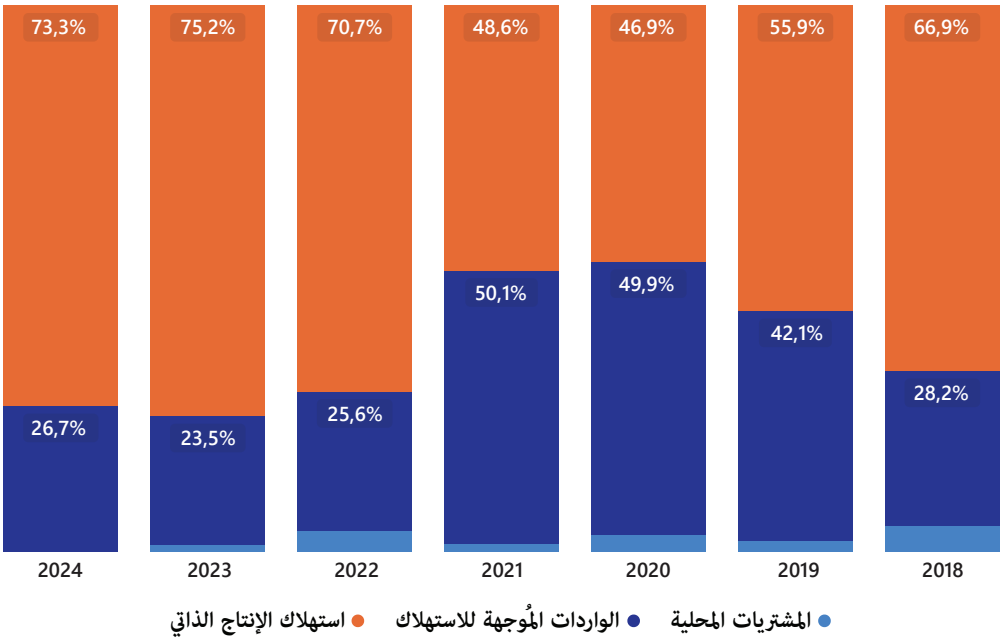

المصدر: أعد من قِبل مجلس المنافسة استنادا إلى بيانات الفاعلين.

بين سنتي 2018 و2021، بلغ معدل استخدام القدرة المتاحة لإنتاج السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ 47,1 بالمائة. وقد شهد هذا المعدل انخفاضا بما يقارب 9 نقاط. وسجلت سنة 2023 انتعاشاً لتصل إلى أزيد من 49 بالمائة، دون أن تصل إلى مستوى معدل استغلال القدرات الإنتاجية المسجل في سنة 2018.

وفي سنة 2024، ارتفع معدل استغلال القدرات المتاحة إلى ما يقرب من 56 بالمائة، مسجلا بذلك تحسنا ملحوظا مقارنة بالسنوات السابقة.

الرسم البياني 8 | التطور السنوي لمعدل استغلال القدرة الوطنية المتاحة لإنتاج السبائك الفولاذية المستطيلة القواعد، خلال الفترة ما بين سنتي 2018 و2024.

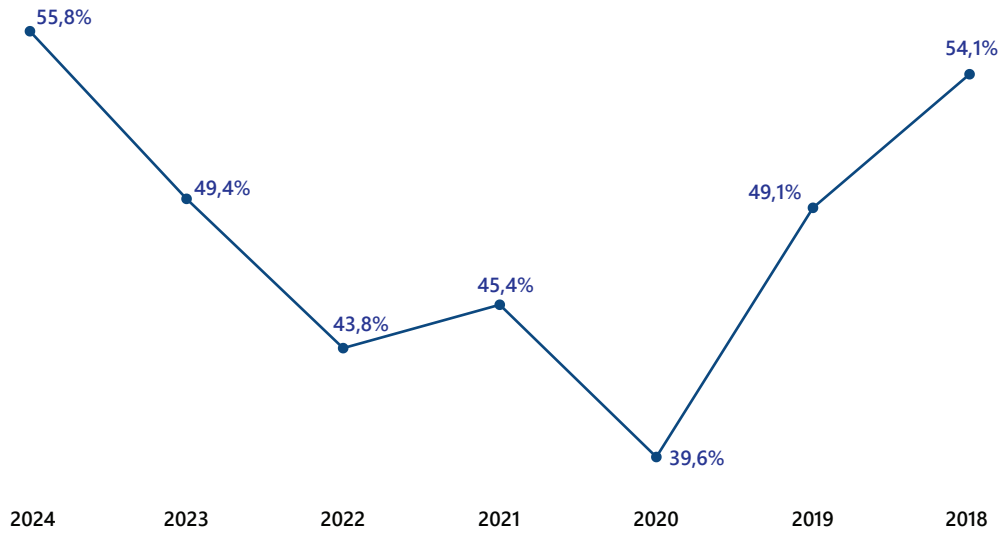

المصدر: أعد من قِبل مجلس المنافسة استنادا إلى بيانات الفاعلين.

وكما تم الإشارة إليه سابقا، فإن معدل استخدام السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ يظل مرتبطا بالوضع الدولي، وهو نتيجة ترشيد المنتجين الوطنيين للتدبير بالنظر إلى وضعية الطلب في السوق الوطنية المدعوم بشكل متزايد بمشاريع البنية التحتية في طور الإنشاء، تحسبا للأحداث الرياضية التي سيتم تنظيمها قريبا في البلاد.

ويبدو أن تعزيز استغلال القدرات الانتاجية قد كان مدعومًا من طرف شركة "Sonasid" وشركة "Riva Industries" التي بدأت تشغيل مصنعها للصلب خلال سنة 2022. فيما شهدت شركتا " Univers Acier " و" Moroccan Iron Steel " تراجعا في معدلات استغلال قدراتهما الإنتاجية للسبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ، دون أن تعود إلى المستويات المسجلة في سنة 2018، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة. وقد كان هذا التراجع ملحوظا للغاية بين سنتي 2023 و2024 بالنسبة لشركة " Univers Acier "، في حين كانت شركة" Moroccan Iron Steel " في وضعية توقف شبه كامل للإنتاج والمبيعات خلال نفس الفترة.

2. تحليل بنية وخصائص الطلب على حديد الخرسانة

2.1 العرض المحلي كمصدر أساسي للطلب المحلي

خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2018 و2021، شهد الطلب المحلي على حديد الخرسانة زيادة كبيرة بنسبة 27,5 بالمائة، حيث ارتفع من 1,15 مليون طن في سنة 2018 إلى 1,47مليون طن في سنة 2021، مع معدل تغطية للطلب من الإنتاج المحلي خلال نفس الفترة بلغ في المتوسط أكثر من 96 بالمائة. وفي الفترة بين سنتي 2021 و2023، بلغت هذه النسبة أعلى مستوى لها بما يعادل 99 بالمائة. وفي سنة 2024، ارتفع الطلب في السوق المحلية الى 1,7 مليون طن، بزيادة قدرها 5 بالمائة مقارنة بسنة 2023، مع معدل تغطية الإنتاج الوطني للطلب بلغ نسبة 100 بالمائة.

من ناحية أخرى، يُظهر الرصيد التجاري[63] أن حجم الواردات تجاوز حجم الصادرات خلال الفترة من 2018 إلى 2023، حيث بلغ أعلى مستوى له في سنة 2019 (6 , 842 104 - ألف طن) قبل أن ينخفض بشكل ملحوظ في عام 2020 (3 , 673 67 - ألف طن)، ليتراجع بشكل طفيف في سنتي 2021 و2023 (8 , 622 14 - ألف طن و 2 , 480 15 - ألف طن) ، على التوالي. وفي سنة 2024، سجّلت المبادلات التجارية أدنى مستوى للواردات خلال الفترة بأكملها، حيث لم تتجاوز 900 5 طن.

الجدول 7 | تطور نسبة الطلب في السوق الوطنية التي يلبيها الإنتاج الوطني من حديد الخرسانة خلال الفترة بين سنتي 2018 و2024.

السنة	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
إنتاج حديد الخرسانة (بالطن)	1 124 345,2	1 367 017,9	1 288 847,4	1 452 856,0	1 428 843,5	1 649 325,2	1 757 541,3
استيراد حديد الخرسانة (بالطن)	40 514,3	120 796,9	68 106,2	17 661,8	44 789,9	33 504,0	5 874,0
تصدير حديد الخرسانة (بالطن)	15 644,8	15 954,3	432,9	3 039,0	7 406,4	18 023,8	14 197,0
الاستهلاك الظاهر (بالطن)	1 149 214,7	1 471 860,5	1 356 520,7	1 467 478,7	1 466 227,1	1 664 805,3	1 749 218,3
حصة الإنتاج من إجمالي الاستهلاك	97,8%	92,9%	95,0%	99,0%	97,5%	99,1%	100,5%

المصدر: أعد من قِبل مجلس المنافسة استنادا إلى بيانات إدارة الجمارك[64] والفاعلين.

[63] تقدير يستند إلى الفرق بين الصادرات والواردات.

[64] المصدر: تم توفير البيانات المتعلقة بالتجارة الخارجية من قبل إدارة الجمارك، بينما وفر الفاعلون البيانات المتعلقة بالإنتاج الذي يعادل الكميات الموردة.

فيما يتعلق بالتصدير، تتميز شركة " Sonasid" بجهودها الرامية إلى مطابقة منتجاتها مع معايير السوق الدولية ودخولها أسواق متنوعة، من بينها الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. ووفقاً لتصريحات ممثلي هذه الشركة، تتجه هذه الأخيرة أيضاً نحو إنتاج الفولاذ الأخضر وفقاً لمتطلبات التنمية المستدامة.

في سنة 2021، بلغ الطلب المحلي على حديد الخرسانة بجميع أقطاره، والذي يوفره المنتجون المحليون، حوالي 1,5 مليون طن. وسجلت أحجام المبيعات، باستثناء سنة جائحة كوفيد، تحسناً واضحاً على مدى السنين. وبلغت قيمة مبيعات حديد الخرسانة في سنة 2021 ما مجموعه 10,112 مليار درهم.

بين سنتي 2018 و2021، تعكس نسب التحسن المسجلة عامل تأثير الأسعار، لا سيما بسبب الاضطرابات التي شهدتها سلسلة القيمة بعد جائحة كوفيد. وبشكل إجمالي بين سنتي 2018 و2021، ارتفع حجم الطلب بنسبة 24 بالمائة مقارنة بـ 35 بالمائة من حيث القيمة.

وفي سنة 2022، سجل الطلب المحلي تراجعاً في الحجم بنسبة 2 بالمائة مقارنة بسنة 2021، بالتزامن مع زيادة في القيمة بنسبة 17 بالمائة بفعل عامل السعر.

وفي سنة 2023، انتعش السوق بزيادة بنسبة 20 بالمائة مقارنة بالسنة السابقة، دون أن ترتفع القيم بنفس النسبة (بما يقارب 5 بالمائة).

وفي نهاية سنة 2024، بلغ إجمالي المبيعات 1,8 مليون طن، وهو ما يمثل زيادة في الحجم بأكثر من 5 بالمائة مقارنة بسنة 2023. وتحسنت قيمة المبيعات بأكثر من مليار درهم، حيث ارتفعت من حوالي 12,5مليار درهم في عام 2023 إلى 13,6 مليار درهم، بزيادة تقارب 9 بالمائة.

الجدول 8 | تطور المبيعات الإجمالية لمنتجي حديد الخرسانة بجميع أقطاره في السوق الوطنية خلال الفترة بين سنتي 2018 و2024.

السنة	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
المبيعات (بالطن)	1 188 461,4	1 379 508,3	1 296 969,9	1 469 050,5	1 437 070,0	1 729 824,5	1 823 511,0
نسبة التغيرات (%)	-	16,1%	-6,0%	13,3%	-2,2%	20,4%	5,4%
المبيعات (بملايين الدراهم)	7 478,3	7 938,4	6 797,4	10 112,8	11 883,6	12 451,9	13 559,5
نسبة التغيرات (%)	-	6,2%	-14,4%	48,8%	17,5%	4,8%	8,9%

المصدر: أعد من قِبل مجلس المنافسة استنادا إلى بيانات الفاعلين.

وعلاوة على ذلك، يجدر التنبيه إلى أن الفارق المسجَّل في أحجام المبيعات خلال الفترة المشمولة بالتحليل، والذي يفوق مستوى الإنتاج الوطني، يُعزى إلى أثر التخزين، باعتبار أن حديد الخرسانة يُعدّ، وفقًا للتوضيحات المقدَّمة من قبل الفاعلين، مادة قابلة للتخزين.

2.2 العوامل المؤثرة على طلب حديد الخرسانة

يبلغ استهلاك حديد الخرسانة للفرد الواحد مستويات منخفضة، بالرغم من التحسن المسجل، مقارنة بالدول ذات المستوى التنموي المماثل كمصر (93,4 كيلوغرام للفرد) وجنوب أفريقيا (84,2 كيلوغرام للفرد[65]). وتؤكد ذلك الأرقام المسجلة خلال السنوات المشمولة بالتحليل، حيث بلغت في سنوات 2018 و2021 و2022 و2023 و2024 ما

[65] المصدر: الموقع الإلكتروني: https://worldsteel.org/wp-content/uploads/World-Steel-in-Figures-2023-4.pdf.

يقارب على التوالي 33,7 كيلوغراما[66] و40,4 كيلوغراما[67] و39,2 كيلوغراما[68] و46,7 كيلوغراما[69] و50 كيلوغراما[70].

وومن البديهي أن إمكانات زيادة هذا الطلب لا تزال كبيرة بالنظر إلى:

- العجز السكني الذي يتعين تغطيته، والذي قدرته الوزارة المكلفة بالإسكان بـ 300 368 مسكن برسم سنة 2021، و
- النمو الديموغرافي كما ورد في التوقعات التي أعدها مركز الدراسات والأبحاث الديموغرافية التابع للمندوبية السامية للتخطيط، والتي تشير إلى أن التوسع الحضري سيشمل جميع مناطق المملكة بحلول سنة 2030 [71]. وتستند هذه التوقعات إلى توسع حضري غير متكافئ، لكنه يشمل جميع الجهات، وبالتالي فإن بعض الجهات التي بلغت بالفعل درجة عالية من التمدن في سنة 2014 ستصبح حضرية في غالبيتها في سنة 2030. وهذا هو الحال بشكل خاص في جهة العيون- الساقية الحمراء (97,7 بالمائة)، والداخلة-وادي الذهب (87,5 بالمائة)، والدار البيضاء-سطات (80,6 بالمائة)، والشرق (79,2 بالمائة)، والرباط-سلا-القنيطرة (75,6 بالمائة)؛
- مشاريع البناء الكبرى المخطط لها على الصعيد الوطني.

ومن ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى أن الطلب على حديد الخرسانة المستخدم في بناء المشاريع السكنية، شأنه شأن مواد البناء الأخرى، لا يزال مرهوناً بعوامل خارجية متنوعة لا علاقة لها بالفاعلين. ويشمل ذلك شروط التمويل التي يوفرها النظام البنكي للمنعشين العقاريين وكذا المشترين المستقبليين للمساكن، مما يعطي دفعة لمشاريع البناء السكني. ومن ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى أن سياسات الدولة تلعب أيضا دورا هاما في دعم الطلب.

ويمكن توضيح ذلك من خلال التدابير المتخذة من أجل:

- تطوير مراكز حضرية وإنشاء مدن جديدة؛
- توفير السكن الاجتماعي من خلال تنويع العرض، عن طريق إطلاق برامج للسكن الاجتماعي، فضلاً عن تحسين القدرة المالية للأسر من خلال إنشاء صناديق لضمان القروض العقارية أو التخفيضات الضريبية الممنوحة للمنعشين العقاريين الخواص (الإعفاء من الضريبة على الشركات بالنسبة للمساكن المخصصة للسكن الرئيسي التي تقل قيمتها عن 250 ألف درهم)

على مدار السنة، ووفقاً لتوضيحات الفاعلين، يشهد الطلب على مواد البناء، بما في ذلك حديد الخرسانة، بعض التفاوتات الموسمية، لا سيما خلال فترات الأعياد الدينية التي تتسم بتباطؤ وتيرة الأشغال في أوراش البناء وبالتزامن مع توافد المغاربة المقيمين في الخارج.

[66] بناءً على توقعات مركز الدراسات والبحوث الديموغرافية التابع للمندوبية السامية للتخطيط لسنة 2018، التي تقدر العدد الإجمالي للسكان بـ 35,219 مليون نسمة.

[67] بناءً على توقعات مركز الدراسات والبحوث الديموغرافية التابع للمندوبية السامية للتخطيط لسنة 2021، التي تقدر العدد الإجمالي للسكان بـ 36.313 مليون نسمة.

[68] بناءً على توقعات مركز الدراسات والبحوث الديموغرافية التابع للمندوبية السامية للتخطيط لسنة 2022، التي تقدر العدد الإجمالي للسكان بـ 36,670 مليون نسمة.

[69] بناءً على توقعات مركز الدراسات والبحوث الديموغرافية التابع للمندوبية السامية للتخطيط لسنة 2023، التي تقدر العدد الإجمالي للسكان بـ 37,022 مليون نسمة.

[70] بناء على تقدير السكان الإجمالي ب 36,828. انظر https://www.hcp.ma/Population-legale-du-Royaume-du-Maroc-repartie-par-regions-provinces-et-prefectures-et-communes-selon-les-resultats-du_a3974.html

[71] يرجى الاطلاع على تقرير مركز الدراسات والبحوث الديموغرافية التابع للمندوبية السامية للتخطيط بعنوان "توقعات السكان على مستوى الجهات والأقاليم للفترة 2014-2030، طبعة 2017".

2.3 القطاع السكني محرك لطلب على حديد الخرسانة

حسب فئة الزبناء، وخلال الفترة المشمولة بالتحليل، من المهم الإشارة إلى هيمنة المبيعات للموزعين الذين يقدمون خدماتهم بشكل رئيسي لمشاريع الإنعاش العقاري وكذلك تجار التقسيط الذين يزودون بدورهم سوق البناء السكني. وبالأرقام، شكلت المبيعات عبر هذا المسلك، بين سنتي 2018 و2024، ما متوسطه 83 بالمائة من الطلب في السوق من حيث الحجم والقيمة، مع تحسن في الحجم بنسبة تقارب 17 بالمائة وفي القيمة بنسبة ما يقارب 40 بالمائة.

أما بالنسبة للمبيعات إلى الشركات المصنعة، فقد احتل هذا القطاع المرتبة الثانية بين سنتي 2018 و2021 من حيث الأهمية، حيث شكل في المتوسط حوالي 7 بالمائة من حيث الحجم والقيمة.

في سنتي 2022 و2023، استفادت شركات البناء والأشغال العمومية من التراجع المزدوج لحصتي مسلك بالموزعين والمصنعين، حيث احتلت المرتبة الثانية بحصة تبلغ حوالي 14 بالمائة من حيث الحجم والقيمة.

من ناحية أخرى، شكلت المبيعات الموجهة إلى هذه الشركات نسبة ضئيلة بلغت حوالي 4 بالمائة من حيث الحجم والقيمة بين سنتي 2018 و2021. في سنة 2023، تحسنت المبيعات عبر هذا المسلك، في غضون سنة واحدة، بنحو 6 أضعاف، من حيث الحجم والقيمة.

وفي سنة 2024، أدى الانخفاض المستمر في حصة مبيعات الموزعين وزيادة الأحجام التي يوفرها المصنعون إلى توزيع الكميات المتبقية على نحو متقارب بين الشركات المصنعة وشركات البناء.

الجدول 9 | تطور الطلب على حديد الخرسانة بجميع أقطاره حسب فئة الزبناء خلال الفترة بين سنتي 2018 و2024.

فئة الزبناء		2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
الموزعون	بالطن	1 058 705,1	1 267 595,6	1 152 172,6	1 242 003,4	1 177 015,1	1 350 236,1	1 236 350,5
	%	89,1%	91,9%	88,8%	84,5%	81,9%	78,1%	67,8%
	بملايين الدراهم	6 715,3	7 289,3	6 037,3	8 565,0	9 727,1	9 676,0	9 377,2
	%	89,8%	91,8%	88,8%	84,7%	81,9%	77,7%	69,2%
شركات البناء والأشغال العمومية	بالطن	36 102,3	42 082,2	56 289,6	99 276,5	171 873,2	286 722,5	290 553,2
	%	3,0%	3,1%	4,3%	6,8%	12,0%	16,6%	15,9%
	بملايين الدراهم	219,4	267,6	322,3	743,4	1 447,6	2 104,1	2 078,2
	%	2,9%	3,4%	4,7%	7,4%	12,2%	16,9%	15,3%
المصنعون	بالطن	93 654,0	69 830,5	88 507,7	127 770,6	88 181,7	92 865,9	296 607,3
	%	7,9%	5,1%	6,8%	8,7%	6,1%	5,4%	16,3%
	بملايين الدراهم	543,5	381,5	437,9	804,4	709,0	671,8	2 104,0
	%	7,3%	4,8%	6,4%	8,0%	6,0%	5,4%	15,5%
المجموع	**بالطن**	1 188 461,4	1 379 508,3	1 296 969,9	1 469 050,5	1 437 070,0	1 729 824,5	1 823 511,0
		100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
	بملايين الدراهم	7 478,3	7 938,4	6 797,4	10 112,8	11 883,6	12 451,9	13 559,5
		100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

المصدر: أعد من قِبل مجلس المنافسة استنادا إلى بيانات الفاعلين.

تظل هيمنة فئة الموزعين سمة مشتركة لدى مختلف الفاعلين طوال الفترة المشمولة بالتحليل مع تباين في بنية محفظة الزبناء:

- الاعتماد على مسلك واحد كما هو الحال بالنسبة لشركة " Univers Acier "،
- أو اللجوء إلى تنوّيع للمسالك، حيث يلحظ إعادة تموضع شركة "Sonasid" قائم على توسيع حضورها لدى شركات البناء والأشغال العمومية والمصنعين،
- أو باعتماد توزيع للمبيعات بالتساوي بين الموزعين وشركات البناء والأشغال العمومية، كما هو الحال بالنسبة لشركة " Somasteel "،
- أو حتى عبر اللجوء إلى شبكة توزيع الشركة الأم، كما هو الحال بالنسبة لشركة "Riva Industries".

2.4 طلب يتم تلبيته بشكل أساسي من طرف ثلاثة منتجين رئيسيين

خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2018 إلى سنة 2023، قامت كل من شركة "Sonasid" و شركة "Riva Industries" وشركة "Univers Acier"بتلبية ما بين 80 و 90 بالمائة من الطلب الوطني سواء من حيث الحجم أو القيمة، مع تحسن ملحوظ في مساهمة شركة "Riva Industries".

وفي سنة 2024، وكما تمت الإشارة إليه سابقا، تراجعت مساهمة شركة "Univers Acier" في السوق نتيجة لتقلص حجم إنتاجها.

وفي نفس السنة، مثلت مساهمة شركتي "Somasteel" و "Universal Industrial Steel"، لتغطية الطلب الوطني نسبة تتراوح بين 10 و20 بالمائة.

من جهتها سجلت شركة " Moroccan Iron Steel" انخفاضا حادا في مساهمتها في تلبية الطلب الوطني لتعرف بعد ذلك توقفا شبه كامل لنشاطها ابتداءً من سنة 2023.

ثانيا. تقييم الدينامية التنافسية لسوق حديد الخرسانة

1. تحديد الأسواق المعنية

1.1 سوق المنتجات

انصب التحليل التنافسي على حديد الخرسانة بقطر 6 و8 و10 و12 ملم (دون تمييز بين المنتجات المباعة على شكل قضبان أو حلقات) الموجهة إلى أوراش البناء السكنية. وتشكل هذه الأقطار النسبة الأكبر من مبيعات الفاعلين الذين استحوذوا، خلال الفترة المشمولة بالتحليل وفقاً لمعطياتهم، على نسبة متوسطة تزيد عن 71 بالمائة، من حيث الحجم والقيمة.

1.2 البعد الجغرافي

بحكم طبيعته، فإن حديد الخرسانة مادة يؤثر نقلها على القدرة التنافسية للفاعلين، لا سيما عندما تكون موجهة إلى مناطق استهلاك بعيدة عن مواقع الإنتاج. ونظراً لهذا الإكراه، يلجأ الفاعلون الوطنيون إلى تنظيم أنشطتهم في السوق الوطنية.

وفي هذا الإطار، اعتبر مجلس المنافسة، من خلال قراراته، أن هذه السوق ذات بعد وطني[72].

[72] يرجى الاطلاع على قرار مجلس المنافسة الصادر بتاريخ 12 أبريل 2021 تحت الرقم 26/ق/2021 المتعلق بتولي شركة "Nouvelles Sidérurgies Industrielles " المراقبة الحصرية لشركة "Longometal Afrique".

2 تركيز سوق حديد الخرسانة

استند التحليل التنافسي الذي تم إجراؤه على البيانات المتعلقة بالفترة الممتدة من سنة 2018 إلى سنة 2024، على المنوال التالي:

- في البداية، سيتم عرض بنية سوق حديد الخرسانة الأكثر استخداماً في أوراش البناء، وذلك حسب الأقطار المستهدفة ومسالك التوزيع؛
- ثم في مرحلة ثانية، سيتم تحليل درجة تركيز السوق المعنية من خلال دراسة مستوى تركيزها على الصعيد الوطني. وسيشمل هذا التحليل أيضًا قطاع حديد الخرسانة المُوَجَّه إلى أوراش البناء عبر الموزعين.

لتحليل تركيز السوق، سيتم اعتماد حصص السوق لكل فاعل من حيث قيمة حجم المبيعات وحساب مؤشرات تركيز السوق[73]

2.1 بنية السوق الوطنية لحديد الخرسانة المستخدم في أوراش البناء

من حيث إجمالي مبيعات حديد الخرسانة المخصص لأوراش البناء، بلغ حجم هذه السوق في سنة 2021 ما يقارب 1033630,1 طن بقيمة 7197,6 مليون درهم.

وفي سنة 2024، ارتفع الحجم إلى 1253 919,5 طن بقيمة 9379,7 مليون درهم، مما يمثل زيادة في حجم المبيعات وقيمتها بنسبة بلغت على التوالي 21 بالمائة و30 بالمائة.

وتعتبر الأقطار 10 ملم و12 ملم الأكثر مبيعاً والأكثر تداولاً وذلك بالنظر إلى مجالات استعمالها الواسعة. وقد شكلت هذه الأقطار، من حيث الحجم، خلال الفترة الممتدة بين 2018 و2024، نِسَبًا متوسطة بلغت على التوالي 35 بالمائة و33 بالمائة.

وخلال سنة 2024، شكلت هذه الأقطار 34,7 بالمائة و36,7 بالمائة على التوالي من الأحجام المسوقة في السوق الوطنية.

الجدول 10 | تطور بنية السوق الوطنية لحديد الخرسانة المستخدم في أوراش البناء من حيث الكمية خلال الفترة بين سنتي 2018 و2024.

السنة	2018		2019		2020		2021		2022		2023		2024	
الأقطار	المبيعات (بالطن)	%	المبيعات (بالطن)	%	المبيعات (بالطن)	%	المبيعات (بالطن)	%	المبيعات (بالطن)	%	المبيعات (بالطن)	%	المبيعات (بالطن)	%
10 ملم	312 652,0	36,6%	362 383,4	37,9%	343 752,3	36,9%	369 958,2	35,8%	342 391,2	33,2%	385 633,5	30,0%	435 036,9	34,7%
12 ملم	283 630,2	33,2%	314 615,2	32,9%	308 265,7	33,1%	330 968,1	32,0%	330 474,7	32,0%	422 266,0	32,8%	460 470,3	36,7%
8 ملم	168 325,1	19,7%	188 048,7	19,7%	212 499,7	22,7%	225 697,4	21,8%	226 883,6	22,0%	289 674,7	22,5%	232 174,2	18,5%
6 ملم	90 130,5	10,5%	91 113,1	9,5%	67 670,5	7,3%	107 006,4	10,4%	131 808,5	12,8%	189 298,3	14,7%	126 238,1	10,1%
المجموع	854 737,7	100%	956 160,5	100%	932 188,2	100%	1 033 630,1	100%	1 031 557,9	100%	1 286 872,5	100%	1 253 919,5	100%

المصدر: أعد من قِبل مجلس المنافسة استنادا إلى بيانات الفاعلين.

أما متوسط استهلاك القطر 6 ملم، المنتج بشكل رئيسي من قبل كبار الفاعلين، شركة " Sonasid " وشركة "Riva Industries" وشركة " Univers Acier "، فقد بلغ حوالي 11 بالمائة خلال السنوات المشمولة بالتحليل.

[73] في جميع الأجزاء المتعلقة بالتحليل التنافسي، يتم حساب المؤشرات، ولا سيما مؤشر هيرشمان-هيرفيندال، آليا على أساس قيم حصص السوق، بأرقام مكتملة وغير مقربة.

على مدى السنوات، وباستثناء سنة جائحة كوفيد، لوحظ استقرار شبه تام في مستويات استهلاك الأقطار المستهدفة من حيث الحجم، مع تباينات في القيمة غالباً ما تكون أكبر من التباينات في الحجم، مما يشير إلى عامل تأثير الأسعار خاصة في أعقاب الجائحة.

تجدر الإشارة إلى أن تأثير السعر كان أكثر وضوحًا في سنة 2022، مع استقرار أحجام المبيعات مقارنةً بزيادة في القيمة تجاوزت 18 بالمائة، مما يعكس تأثيرًا للسعر استفاد منه غالبية الفاعلين.

وفي سنة 2023، يبدو تأثير السعر أقل وضوحًا، مع زيادة في أحجام المبيعات بنسبة 25 بالمائة مقابل زيادة في القيمة لا تتجاوز11 بالمائة.

الجدول 11 | تطور بنية السوق الوطنية لحديد الخرسانة المستخدم في أوراش البناء من حيث القيمة خلال الفترة بين سنتي 2018 و2024.

السنة	2018		2019		2020		2021		2022		2023		2024	
الأقطار	المبيعات (بمليون الدراهم)	%	المبيعات (بمليون الدراهم)	%	المبيعات (بمليون الدراهم)	%	المبيعات (بمليون الدراهم)	%	المبيعات (بمليون الدراهم)	%	المبيعات (بمليون الدراهم)	%	المبيعات (بمليون الدراهم)	%
10 ملم	1 988,3	36,5%	2 110,6	37,7%	1 855,3	37,2%	2 566,4	35,7%	2 831,3	33,2%	2 853,6	30,0%	3 252,7	34,7%
12 ملم	1 801,0	33,0%	1 835,7	32,8%	1 634,3	32,7%	2 284,6	31,7%	2 734,4	32,0%	3 120,6	32,8%	3 404,2	36,3%
8 ملم	1 087,7	19,9%	1 117,4	20,0%	1 145,3	22,9%	1 581,1	22,0%	1 876,5	22,0%	2 129,1	22,4%	1 761,7	18,8%
6 ملم	577,4	10,6%	534,1	9,5%	358,9	7,2%	765,6	10,6%	1 097,0	12,8%	1 410,5	14,8%	961,1	10,2%
المجموع	5 454,5	100%	5 597,7	100%	4 993,7	100%	7 197,6	100%	8 539,1	100%	9 513,8	100%	9 379,7	100%

المصدر: أعد من قِبل مجلس المنافسة استنادا إلى بيانات الفاعلين.

يظل التحليل حسب فئة الزبناء متوافقاً مع ذلك المعتمد بالنسبة لحديد الخرسانة بمختلف أقطاره، حيث تسجَّل هيمنة الموزّعين سواء من حيث الحجم أو من حيث القيمة. فخلال الفترة المشمولة بالتحليل، استحوذ هؤلاء على نسبة متوسطة تبلغ حوالي 87 بالمائة من حيث الحجم والقيمة.

في هذا القطاع، تؤكد البيانات التي تم تحليلها أهمية اعتماد شركة "Riva Industries" على شبكة الموزعين التابعة لمجموعتها الأم، باعتبارها شركة تاريخية متخصصة في تجارة مواد البناء في السوق الوطنية.

الجدول 12 | تطور بنية سوق حديد الخرسانة المستخدم في أوراش البناء من حيث الكمية، حسب مسالك التوزيع خلال الفترة بين سنتي 2018 و2024.

السنة	2018		2019		2020		2021		2022		2023		2024	
فئة الزبناء	المبيعات (بالطن)	%	المبيعات (بالطن)	%	المبيعات (بالطن)	%	المبيعات (بالطن)	%	المبيعات (بالطن)	%	المبيعات (بالطن)	%	المبيعات (بالطن)	%
الموزعون	778 863,2	91,1%	901 148,9	94,2%	865 494,4	92,8%	936 185,1	90,6%	891 348,8	86,4%	1 070 752,2	83,2%	942 284,9	75,1%
المصنعون	54 761,6	6,4%	29 705,0	3,1%	36 819,2	3,9%	53 524,0	5,2%	58 791,5	5,7%	106 724,6	8,3%	168 822,9	13,5%
شركات البناء والأشغال العمومية	21 112,9	2,5%	25 306,6	2,6%	29 874,6	3,2%	43 921,0	4,2%	81 417,7	7,9%	109 395,8	8,5%	142 811,7	11,4%
المجموع	854 737,7	100%	956 160,5	100%	932 188,2	100%	1 033 630,1	100%	1 031 557,9	100%	1 286 872,5	100%	1 253 919,5	100%

المصدر: أعد من قِبل مجلس المنافسة استنادا إلى بيانات الفاعلين.

أمّا الحصّة المتبقية، فقد تقاسمها الصناعيون وشركات البناء والأشغال العمومية، خلال فترة التحليل، بالتساوي.

الجدول 13 | تطور بنية سوق حديد الخرسانة المستخدم في أوراش البناء من حيث القيمة، حسب مسالك التوزيع خلال الفترة بين سنتي 2018 و2024.

السنة	2018		2019		2020		2021		2022		2023		2024	
فئة الزبناء	المبيعات (بمليون الدراهم)	%	المبيعات (بمليون الدراهم)	%	المبيعات (بمليون الدراهم)	%	المبيعات (بمليون الدراهم)	%	المبيعات (بمليون الدراهم)	%	المبيعات (بمليون الدراهم)	%	المبيعات (بمليون الدراهم)	%
الموزعون	4 982,6	91,3%	5 268,6	94,1%	4 634,0	92,8%	6 519,6	90,6%	7 359,6	86,2%	7 927,3	83,2%	7 153,9	76,3%
المصنعون	332,6	6,1%	170,9	3,1%	190,1	3,8%	351,2	4,9%	483,2	5,7%	768,5	8,1%	1 192,8	12,7%
شركات البناء والأشغال العمومية	139,3	2,6%	158,3	2,8%	169,5	3,4%	326,9	4,5%	696,4	8,2%	818,1	8,6%	1 033,0	11,0%
المجموع	5 454,5	100%	5 597,7	100%	4 993,7	100%	7 197,6	100%	8 539,1	100%	9 513,8	100%	9 379,7	100%

المصدر: أعد من قِبل مجلس المنافسة استنادا إلى بيانات الفاعلين.

2.2 درجة تركيز سوق حديد الخرسانة المستخدم في أوراش البناء

خلص تحليل حصص السوق بالنسبة للفاعلين، بناء على تجميع معطياتهم الفردية، إلى وجود فئتين من الفاعلين:

- الفاعلون الكبار، وهم شركة " Sonasid " وشركة "Riva Industries" وشركة " Univers Acier"؛
- الفاعلون الآخرون، وهم مصنع الصلب " Somasteel "، "Moroccan Iron Steel" و"Universal Industrial Steel".

في مقدمة الترتيب، استحوذت كل من شركة "Sonasid" و"Riva Industries" وشركة " Univers Acier " على حصة متوسطة في السوق تتراوح ما بين 80 و90 بالمائة.

خلال السنوات التي شملها التحليل، وبالنسبة للمجموعة الأولى، تمكنت شركة "Riva Industries" من تحقيق تحسن واضح في حصتها من السوق، متقدمة على شركة " Univers Acier "، وكذلك ابتداءً من سنة 2021 على شركة " Sonasid ". وتماشيا مع الاستنتاجات المسجلة سابقا، شهدت شركة "Univers Acier" تراجعا خلال سنتي 2022 و2024.

بالنسبة للمجموعة الثانية، والتي يبلغ متوسط حصتها، على مدى سنوات التحليل، ما بين 10 و20 بالمائة فقدت شركة "Moroccan Iron Steel" نسبة من حصتها في السوق في سنة 2023، لتشهد توقفا لنشاطها في سنة 2024.

من حيث درجة تركيز السوق، يُبرز مؤشر (CR3) ، بنية احتكار القلة، كما تؤكده قيمة مؤشر هيرفيندال-هيرشمان (IHH) التي تفوق بشكل ملحوظ عتبة 2000 .

وبالمثل، مكّنت مستويات مؤشرات التركيز خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2018 و2024 من رصد تغيرات في بنية السوق.

الجدول 14 | تطور مؤشر هيرفيندال-هيرشمان (IHH) للسوق الوطنية لحديد الخرسانة الموجه لأوراش البناء خلال الفترة بين سنتي 2018 و2024.

السنة	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
مؤشر هيرفيندال-هيرشمان (IHH)	2 772	2 727	2 957	3 079	2 749	2 522	2 792

المصدر: أعد من قِبل مجلس المنافسة استنادا إلى بيانات الفاعلين.

وفيما يخص فئة الموزعين، التي يتمّ من خلالها تسويق حوالي 87 بالمائة من مبيعات الأقطار المستخدمة في أوراش البناء ، تتأكد الملاحظات السابقة المتعلقة بتموقع الشركات الثلاثة الكبرى لصناعة الصلب.

وكما تمت الإشارة إليه سابقا، وبفضل شبكة التوزيع التابعة لمجموعتها الأم، التي يتمّ من خلالها تسويق الجزء الأكبر من مبيعاتها من حديد الخرسانة، تمكنت شركة " Riva Industries " سنة 2021 من تعزيز تموقعها التنافسي في هذا القطاع، واحتلال مرتبة المزوّد الأول، متقدمةً على الفاعل التاريخي. ويُعزى هذا الارتفاع في حصة السوق، في آنٍ واحد، إلى التراجعات التي سجّلتها شركة " Sonasid "، رغم حفاظها على موقع الصدارة ضمن شريحة مقاولات البناء والأشغال العمومية، إضافةً إلى حدة تراجع حصة شركة " Moroccan Iron Steel ". وخلال السنوات بين 2022 و2024، تمكنت شركة "Riva Industries" من الاحتفاظ بموقعها الريادي في السوق.

ويتجلى أيضًا الطابع المركّز للسوق في فئة الموزعين، حيث يستحوذ ثلاثة فاعلين على ما يتراوح ما بين 80 بالمائة و90 بالمائة من السوق، فضلاً عن تغير بنية السوق خلال الفترة المشمولة بالتحليل، كما يتضح من خلال جميع مؤشرات التركيز.

الجدول 15 | تطور مؤشر هيرفيندال-هيرشمان (IHH) لفئة موزعي حديد الخرسانة في السوق الوطنية الموجهة لأوراش البناء خلال الفترة بين سنتي 2018 و2024.

السنة	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
مؤشر هيرفيندال-هيرشمان (IHH)	2 727	2 695	2 943	3 097	2 928	2 668	2 988

المصدر: أعد من قِبل مجلس المنافسة استنادا إلى بيانات الفاعلين.

3. شروط الولوج إلى سوق حديد الخرسانة

يصطدم الولوج إلى سوق حديد الخرسانة بحاجزين أساسيين:

3.1 حواجز ذات طابع مالي أكثر تقييدًا لإنشاء مصانع صلب مندمجة

على غرار الصناعات ذات الأثر الكبير على البيئة، تخضع أنشطة مصانع الصلب لإجراءات إدارية لإنشاء وحداتها. وتختلف هذه الإجراءات وكذا الاستثمارات في المعدات واللوجستيك الضرورية لمباشرة النشاط، سواء تعلق الأمر بمصانع الدرفلة أو الوحدات المندمجة.

بالنسبة لمصانع الدرفلة، يظل الولوج إلى السوق أكثر سهولة أمام الفاعلين الجدد الراغبين في العمل في مجال إنتاج وتوزيع حديد الخرسانة. ويساعد على ذلك، أولاً، حجم الاستثمار الأولي الذي لا يشكل عائقًا كبيرًا للعمل في هذه السوق، وثانيًا، توفر السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ سواء كانت مستوردة أو مصنعة وطنيًا. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المنتوج النصف مصنّع يظل منتوجاً معيارياً يسمح، من خلال عملية غير معقدة، بإنتاج حديد الخرسانة بأقطار تتراوح غالباً بين 8 ملم وأكثر.

غير أن الولوج إلى نشاط مصانع الصلب المندمجة، التي تقع في المرحلة القبلية لنشاط الدرفلة لضمان توفير احتياجها الخاص من السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ وتنويع المنتوجات المعروضة، لا يزال صعباً نظراً للتمويل الضروري لبدء النشاط وتشغيله. كما يجب مراعاة الاحتياجات الاستثمارية المتعلقة بالوعاء العقاري الكافي لاستثمار من هذا النوع[74]، وكذلك التكنولوجيات والخبرات التقنية اللازمة. ويمكن تقدير حجم الاستثمار في نشاط مصانع الصلب التي تعمل بالكهرباء بنحو 140 إلى 200 دولار أمريكي عن كل طن الواحد من القدرة الإنتاجية.

وعليه، فإن هذا النشاط ذي المردودية المتنامية، يتطلب، من ناحية، وبحكم استهلاكه المكثف للطاقة، ومن ناحية أخرى، نظراً لأهمية تكلفة توريد الخردة المعدنية، احتياجات كبيرة وحاسمة من الرأسمال للولوج إلى هذه السوق. وتقدر احتياجات الفاعلين المندمجين من الخردة المعدنية وحدها، بالنسبة لوحدة ذات قدرة إنتاجية سنوية تبلغ 600 ألف طن، بما يتراوح بين 50 و60 ألف طن شهرياً، أي تكلفة شهرية تبلغ حوالي 200 مليون درهم في نهاية كل شهر.

3.2 سوق الخردة كعامل مقيِّد لتنافسية أسعار صناعة حديد الخرسانة

وتؤكّد شركات صناعة الصلب أن تنافسية القطاع لا ترتبط فقط بالكميات أو بالأسعار، بل تتطلّب كذلك توفّر الخردة بشكل منتظم وبجودة ملائمة، بما ينسجم مع متطلبات المخطط الصناعي لوحدات الإنتاج، ويحدّ من التكاليف الإضافية، خاصة فيما يتعلق باستهلاك الطاقة ومعالجة الخردة قبل استعمالها.

وفقًا للتصريحات التي تم الإدلاء بها خلال جلسات الاستماع، فإن الخردة المعدنية المحلية لا تلبي في كثير من الأحيان هذه المتطلبات، وذلك بسبب واقع السوق الوطنية لإنتاج و تثمين المعادن القديمة، الذي يهيمن عليه، من ناحية، نشاط تجميع لا يخضع لأي إطار تشريعي أو تنظيمي، ومن ناحية أخرى، تعاني هذه السوق من عدد من الاختلالات البنيوية.

وأمام هذا الوضع، يواجه الفاعلون إكراهات حقيقية تفاقمت بسبب عدم إمكانية الحصول على الخردة المعدنية المستوردة في أعقاب جائحة كوفيد-19، سواء من حيث توفر هذا المُدخل أو من حيث تكاليف توريده، فضلاً عن القيود المتزايدة المفروضة على الصعيد العالمي والتي ترمي إلى تخصيص الخردة المعدنية لتلبية احتياجات الصناعات الوطنية.

ومن أجل الإحاطة بشكل أوضح بالإشكاليات المطروحة حالياً على مستوى سوق الخردة المعدنية، سيتم، فيما يلي، عرض مكونات هذه السوق وأهم آليات اشتغالها:

3.2.1 العرض الوطني من الخردة المعدنية

يتكون العرض الوطني للخردة المعدنية بشكل أساسي من تلاث فئات رئيسية[75]:

- الخردة المعدنية الخفيفة المكونة من مخلفات الهدم ومنتجات متنوعة غير صالحة للاستهلاك. وتُعرف هذه الخردة بكونها ذات مردودية أقل مقارنةً بالفئتين الأخريين؛

[74] العقار الصناعي المعبأ لهذا النشاط يخص تخزين ومعالجة الخردة المعدنية، وعمليات إنتاج حديد الخرسانة، وتخزين المنتوجات شبه النهائية (السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ) والنهائية (حديد الخرسانة وربما الأسلاك المعدنية).

[75] تضاف إلى هذه الفئات الثلاث خردة التصنيع، الناتجة عن عمليات تصنيع الصلب نفسها، والتي غالبًا ما يتم إعادتها لإعادة صهرها في الموقع.

■ الخردة المكتلة أو المعاد تدويرها، وهي خردة ناتجة عن معدات ومواد صناعية غير صالحة للاستعمال، وتشمل على وجه الخصوص سكك حديدية وهياكل ومخلفات من الصلب وحتى المركبات أو هياكل السيارات أو الشاحنات وهياكل السفن الخارجة عن الخدمة؛

■ المخلفات المعدنية الناتجة عن الأنشطة الصناعية ، المعروفة بالخردة المعدنية "العالية النقاوة" أو "المستعادة"، تُستخلص داخل مصانع إنتاج وتصنيع المنتجات المعدنية، وتمثّل ناتجاً مباشراً لعمليات التحويل الصناعي، مثل مخلّفات المعالجة الآلية والقص المرتبطة بعمليات التصنيع. على الرغم من الجهود المبذولة والزخم الصناعي المتزايد الذي تعرفه البلاد، لا يزال هذا النوع من الخردة المعدنية محدوداً مقارنة باحتياجات هذا القطاع.

وفي إطار مقاربة قائمة على الطلب، واستنادا إلى المعطيات التي قدمتها مصانع الصلب بشأن مشترياتها[76] من الخردة خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2024، يتبيّن أنّ العرض الإجمالي لهذا المدخل بلغ خلال سنة 2024 ما يقارب 1,907 مليون طن، مقابل 1,859 مليون طن خلال سنة 2023، بقيمة مالية تُقدَّر على التوالي بـ 7,442 مليار درهم و7,637 مليار درهم.

وباستبعاد سنة جائحة كوفيد-19 لما تميّزت به من اختلالات ظرفية، تُقدَّر الاحتياجات الوطنية من الخُردة، استناداً إلى سنوات الرصد، بمتوسط حجم يفوق 1,5 مليون طن سنوياً.

الخطاطة 3 | رسم توضيحي لآليات اشتغال السوق القبلية لتوريد الخردة المعدنية.

المتدخلون	أنشطة غير مهيكلة		أنشطة شبه مهيكلة	أنشطة مهيكلة	
	الصناعيون وحدات التثمين	كبار تجار الخردة المعدنية	شبه تجار جملة	المجمعون المحليون على مستوى الأحياء	المنقبون الصغار
الوسائل	شركات صناعية وخدماتية	شركات ذات موارد مالية ولوجستية وبشرية	لوجستيات نقل خاصة و/أو مخازن	معدات للوزن داخل المستودعات	دون وسائل محددة
المصادر	• الإنتاج الذاتي من النفايات المخلفة عن النشاط الصناعي • المخزون الذاتي من المعدات والتجهيزات الصناعية الغير الصالحة للاستعمال	• تجار الخردة المعدنية من الدرجة الثانية والثالثة • وسطاء البحث عن مصادر الخردة • الصناعيون وموردو المعدات والآلات الغير الصالحة للاستعمال	• تجار الخردة المعدنية من الدرجة الثانية • وسطاء البحث عن مصادر الخردة والمعدات المنتهية صلاحيتها	• المنقبون الصغار • صغار منتجي النفايات	• الوسط الحضري والقروي • المطارح والمكبات • التنقيب المباشر لدى صغار منتجي النفايات وأصحاب الورش
الأدوار	المخلّفات المعدنية للأنشطة الصناعية والخردة المُكتلة	خردة خفيفة، خردة مُكتلة و المخلّفات المعدنية للأنشطة الصناعية	خردة خفيفة ومُكتلة	الخردة المُكتلة	خردة خفيفة
	التثمين عبر إعادة بيع الخردة المعدنية	التجميع، التجارة والمعالجة	التجميع الثاني الفرز وإعادة البيع حسب النوع	التجميع الأولي الفرز وإعادة البيع حسب النوع	التنقيب الأولي

المصدر: أعد من قِبل مجلس المنافسة استنادًا إلى تصريحات تجار الخردة المعدنية وممثلي شركات إعادة التدوير.

من حيث مصادر التوريد، تشير البيانات التي تم تحليلها، خلال سنوات المعاينة، إلى اللجوء إلى الاستيراد بنسبة متوسطة بلغت 47 بالمائة من حيث الحجم، كما هو موضح أدناه:

[76] تشمل تحليلات مشتريات الخردة المعدنية البيانات التي تم تقديمها إلى مجلس المنافسة من طرف شركة "Sonasid" وشركة "Maghreb Steel" وشركة "Univers Acier" وشركة "Morrocan Iron Steel" وشركة " Riva Industries " (ابتداء من سنة 2022، سنة بدء تشغيل مصنعها للصلب).

الرسم البياني 9 | بنية توريد الخردة المعدنية حسب المنشأ من حيث الكمية والقيمة، خلال الفترة ما بين سنتي 2018 و2024.

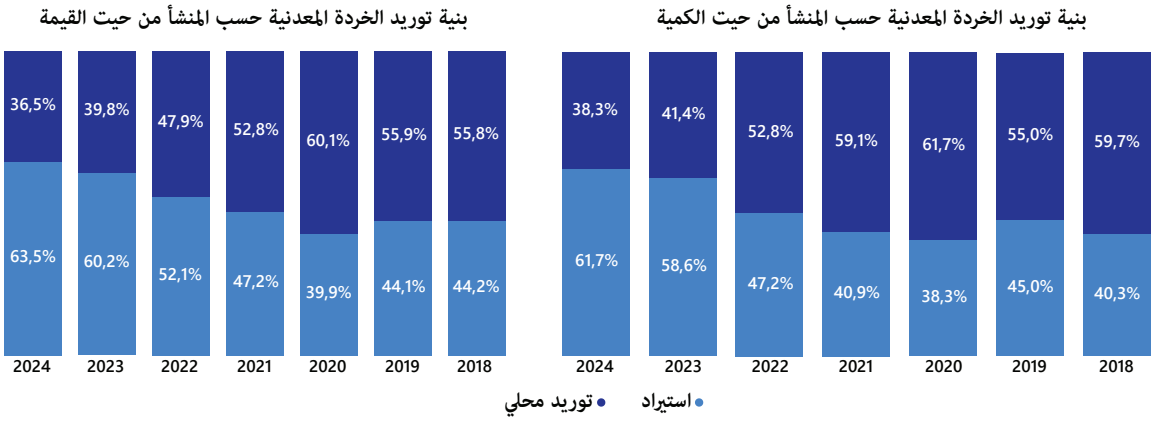

المصدر: أعد من قِبل مجلس المنافسة استنادا إلى بيانات الفاعلين.

يعكس تطور بنية توريد الخردة المعدنية عبر السنوات بوضوح لجوء مصانع الصلب إلى الاستيراد كخيار يعتمده هؤلاء الفاعلون، كما تم بيانه سابقاً، وذلك تبعاً لعمليات التحكيم الاقتصادية بين اقتناء المنتج المصنع، أو نصف المصنع (السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ أو حتى البلاطة)، وبين شراء الخردة المعدنية. ويتم ذلك في إطار برمجة دقيقة للتوريد، أو من خلال "مشتريات تكميلية" تبعاً للفرص المتاحة من حيث الأسعار، وأيضاً في حالات عدم توفر الخردة المعدنية المحلية، سواء كان هذا النقص حقيقياً أو "مفتعلا"، حين يعمد بعض المتدخلين في سلسلة التجميع إلى تأجيل البيع بغية الاستفادة من ارتفاع أكبر في الأسعار[77]. ويُظهر تطور بنية توريد الخردة المعدنية من حيث القيمة، أن نسبة اللجوء إلى الخردة المعدنية المحلية تمثل في المتوسط ما يزيد عن نصف القيمة الإجمالية لمقتنيات الفاعلين الوطنيين، كما هو موضّح في الرسم البياني أعلاه.

وتُظهر المقارنة بين هياكل توريد الخردة المعدنية، من حيث الحجم والقيمة، أن شراء الخردة المعدنية من مصادر أجنبية يكلف أكثر من شراء الخردة المعدنية المحلية، لا سيما في فترة ما بعد جائحة كوفيد-19. فيما يتعلق ببلدان منشأ[78] الخردة المستوردة، تشير البيانات المتعلقة بالمشتريات المنجزة بين سنتي 2018 و2024، كما ورد في تصريحات الفاعلين، إلى تنوع المصادر مع هيمنة الموردين الأوروبيين، ولا سيما المملكة المتحدة (بحجم متوسط بلغ حوالي 32 بالمائة في سنة 2024) وإسبانيا وهولندا (بحجم متوسط يزيد عن 15 بالمائة و13 بالمائة على التوالي).

[77] مع الإشارة إلى أن حجم الكميات المطلوب توريدها إلى مصانع الصلب أو تجار الجملة يمنح المتدخلين في المراحل القبلية من سلسلة التوريد قوة تفاوضية أكبر تجاه المشترين.

[78] بلد المنشأ أو بلد المقر الضريبي للمورد.

الرسم البياني 10 | أهم بلدان مصادر استيراد الخردة، حسب الكمية بالطن، خلال الفترة ما بين سنتي 2018 و2024.

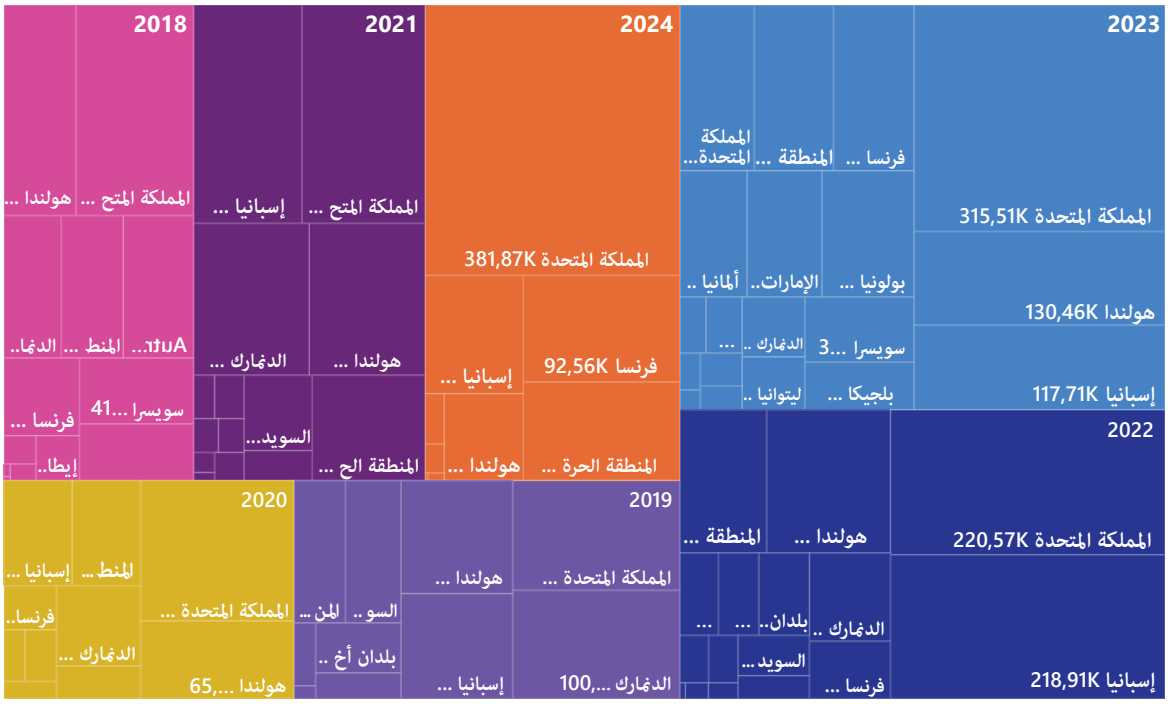

المصدر: أعد من قِبل مجلس المنافسة استنادا إلى بيانات الفاعلين.

فيما يتعلق بالخردة المعدنية المحلية، فقد تبين أن سلسلة تجميعها تعتمد على:

- بداية، تعتمد السلسلة أساسًا على المنقبين عن الخردة وغيرهم من صغار المجمعين، الذين يؤمّنون عمليات تجميع غير مهيكلة. وتُنجز هذه العمليات الأولية عبر مجموع التراب الوطني، في الوسطين الحضري والقروي، سواء في الشوارع أو المطارح والمكبات، أو من خلال الجمع المباشر من المنازل، وذلك لاسترجاع مختلف أنواع النفايات من صغار منتجي النفايات وورشات الميكانيك. ووفق تقديرات الفاعلين، تمثّل هذه المرحلة نحو 70 بالمائة من إجمالي عمليات التجميع.

- في الحلقة الثانية، يتم الاعتماد على الوسطاء المحليين، الذين غالبًا ما يكونون مزودين بمعدات وزن ويزاولون أنشطتهم في مستودعات بالأحياء. ويتم تزويد هؤلاء الوسطاء من قبل المنقّبين عن الخُردة وصغار المجمعين أو، حسب خصوصية كل مدينة، من صغار منتجي النفايات أنفسهم. وبالإضافة إلى تجميع كميات كبيرة، قد تتراوح شهرياً بين 2000و4000 طن حيث يقوم هؤلاء الفاعلون بعمليات فرز أولي للنفايات لإعادة بيعها حسب الأصناف.

- في الحلقة الثالثة، يتم الاعتماد على عدد من تجار شبه الجملة على المستوى الجهوي"، الذين يوظفون وسائل لوجستية خاصة لنقل الخردة المعدنية انطلاقاً من مستودعات شبكة الوسطاء المحليين للتنقيب والتجميع الأولي، مع إمكانية الاستعانة بمستودعات للتخزين. بالإضافة إلى هذا المصدر للتوريد، يمكن لهؤلاء التجار، حسب قدراتهم المالية، الاعتماد على "وسطاء" ينشطون في استكشاف مكامن الخردة، سواء تلك الناتجة عن الأنشطة الصناعية أو عن معدات

وآلات تـم الاسـتغناء عنهـا، إضافـة إلى الاضطـلاع بـدور الوسـاطة في ربـط عمليـات بيـع وشراء المكامـن التـي يتـم تحديدهـا.

■ في آخـر حلقـة مـن السلسـلة، ينشـط فاعلـون مـن كبـار تجّـار الخـردة، في إطـار شركات متخصصـة في تجـارة وإعـداد جاهزيـة الخـردة والمعـادن القديمـة، والحاصلـة عـلى التراخيـص القانونيـة المطلوبة لمعالجـة النفايـات الخطرة.

تعمـل هـذه الحلقـة الأخـيرة مـن السلسـلة عـلى تجميـع وبيـع الخـردة بالجملـة بشـكل أسـاسي في الـدار البيضـاء، التـي تعتـبر مركـزًا رئيسـيًا لهـذه المـوارد، وتتمتـع بمـوارد ماليـة ولوجسـتية كبـيرة لتجميـع ومعالجـة وتخزين وتسليم النفايات الحديدية لزبنائها.

ويشـمل ذلـك عـلى وجـه الخصـوص معـدلا متوسـطا لعـدد العاملـين في كل وحـدة إنتـاج يبلـغ 120 شـخصاً يقومـون بمهـام المناولـة والفـرز والتنظيـف والقـص والتقطيـع يدويـاً أو باسـتخدام معـدات صناعيـة، ومسـتودعات تصـل مسـاحتها، حسـب حجـم نشـاط الفاعـل، مـن 20 إلى 25 هكتـاراً، فضـلاً عـن أسـطول من الشاحنات المستخدمة في الجمع والتسليم.

للحصـول عـلى إمداداتهـم ، يعتمـد تجـار الخـردة المعدنيـة عـلى (1) تجـار الجملـة و"الوسـطاء" المذكوريـن أعـلاه و الذيـن ينشـطون عـلى المسـتوى الجهـوي ، وكذلـك عـلى (2) طلبـات العـروض المنظمـة لبيـع المعـدات والمـواد الصناعيـة المتقادمـة وغـير الصالحـة للاسـتعمال، لا سـيما مـن طـرف كبـار الفاعلـين الوطنيـين مثـل المكتـب الوطنـي للسـكك الحديديـة، ومجموعـة المكتـب الشريـف للفوسـفاط والمكتـب الوطنـي للكهربـاء والمـاء الصالـح للـشرب، وذلـك بنسـبة لا تتجـاوز، وفقـاً لتقديـرات الفاعلـين، 30 بالمائـة، (3) الاقتنـاء المبـاشر مـن الصناعيـين الموردين للمخلفـات المعدنيـة الناتجـة عـن الأنشـطة الصناعيـة، أو عـن طريق (4)الاستيراد بالنسبة لأولئك الذين حصلوا على التراخيص اللازمة.

وفيـما يتعلـق بفـرص بيـع الخـردة المعدنيـة المجمعـة، اضطـر كبـار تجـار الخـردة المعدنيـة إلى توجيـه مبيعاتهم حصريـاً إلى السـوق المحليـة لصالـح مصانـع الصلـب والحديـد الوطنيـة، وذلـك في ظـلّ القيـود المفروضـة عـلى الاسـتيراد والتصديـر منـذ سـنة 2009 بموجـب القـرار المشـار إليـه أعـلاه الصـادر عـن وزيـر التجـارة الخارجيـة. ووفقـاً لتقديـرات الفاعلـين التاريخيـين في السـوق الذيـن تـم الاسـتماع إليهـم في إطـار التحقيق، فـإن هـؤلاء الفاعلـين قـادرون، حسـب حجمهـم، عـلى ضـخ كميـات يمكـن أن تصـل شـهرياً مـن 5000 إلى 6000 طـن، لتلبيـة احتياجـات الصناعـة الوطنيـة. ووفقـاً لتصريحاتهـم، قبـل بضـع سـنوات كان هـذا الحجـم أكـبر، حيـث كان يـتراوح بـين 15000 و20000 طـن، مـما سـمح للعديـد منهـم بالقيـام بعمليـات تصديـر إلى عـدة وجهـات في جميـع أنحـاء العـالم (مثـل كوريـا والهنـد والصـين وغيرهـا) بالاعتـماد عـلى خدمـات شركات الوساطة التجارية الدولية.

ومـع تزايـد احتياجـات الصناعـة الوطنيـة مـن الخـردة المعدنيـة والضغـوط التـي تمـارس عـلى توريدهـا مـن السـوق الدوليـة بسـبب القيـود المفروضـة عـلى تصديرهـا مـن قبـل العديـد مـن البلـدان المصـدرة، شـهد سـوق الخـردة المعدنيـة المغـربي، عـلى مـر الزمـن ومنـذ خمسـينيات القـرن المـاضي التـي شـهدت ازدهـار هذا النشاط، تطوراً مع:

■ أولا، انتقـال الفاعلـين مـن حلقـة إلى أخـرى، مـع تطـور شـبكة علاقاتهـم، ولا سـيما قدراتهـم الماليـة، نظـرا لطبيعـة هـذا النشـاط "المربحـة" التـي أكدهـا جميـع المشـترين والموردين الذيـن تـم الاسـتماع إليهم، ثـم بالتـوازي مـع ذلـك:

- تضاعف عدد الوسطاء وإنشاء العديد من الشركات، إلى جانب الفاعلين التاريخيين، الذين بادروا إلى إنشاء فدرالية جمع وإعادة تدوير المعادن القديمة، وهم "Futur Fer" و"Mani Metal" و"Public Metal" وورثة "Fatih Abderrahmane Ben Larbi" و"RS Metal". ومع إنشاء شركات جديدة، شهدت السوق ظهور مهن جديدة، منها على وجه الخصوص تفكيك السفن أو حتى هدم المركبات غير الصالحة للاستعمال. يضاف إلى ذلك توسيع نطاق الخدمات لتشمل عمليات جديدة للتقطيع والتعبئة والسحق أو الصهر، فضلاً عن تطوير إعادة التدوير..

كما أعربت بعض مصانع الصلب، من بين الشركات الجديدة في سوق الخردة المعدنية، عن قلقها إزاء انتشار نوع جديد من الفاعلين الذين استفادوا من خضوع مبيعات " المخلفات المعدنية للأنشطة الصناعية[79] " للضريبة على القيمة المضافة. ووفقاً للتفسيرات المقدمة، فإن هؤلاء الوافدين الجدد، على الرغم من اقتصار نشاطهم فعلياً على شراء وبيع الخُردة دون إنجاز عمليات تحويل حقيقية، فإنهم يصنفون أنفسهم كمصنعين منتجين للمخلفات المعدنية للأنشطة الصناعية.

وتؤكد البيانات المتعلقة بالفترة بين سنتي 2018 و2024، التي تم تزويد مجلس المنافسة بها، الدور الطلائعي الذي لازال يمارسه تجّار الخُردة لتجميع الموارد المحلية داخل السوق الوطنية.

وبالتالي، من أصل متوسط حجم يزيد عن 732 ألف طن من الخردة المعدنية المحلية التي تم عرضها في السوق بين سنتي 2018 و2024، بقيمة 2,470 مليار درهم، تم توفير ما يقرب من 90 بالمائة منها من قبل تجار الخردة المعدنية.

من خلال الرسم البياني التالي، يمكن ملاحظة الجهود التي بذلتها مصانع الصلب خلال السنوات الأخيرة لتنويع مصادر توريدها، وذلك في إطار سعيها إلى التحكّم في هذه التكلفة، وتجاوز تجار الخردة المعدنية من المستويات العليا، وتحقيق توفير في الهوامش الوساطة التي يفرضها تدخّل هؤلاء. ويظهر ذلك بشكل خاص من خلال الولوج المباشر إلى المعدات غير الصالحة للاستعمال ولا سيما في إطار طلبات العروض المنظمة، من طرف المكتب الوطني للسكك الحديدية وآخرون بنسبة بلغت 3,7 بالمائة و2 بالمائة على التوالي في سنتي 2023 و2024، إضافة إلى المخلفات المعدنية للأنشطة الصناعية بنِسَب تناهز 1,5بالمائة و2,2 بالمائة على التوالي في سنتي 2023 و2024.

ووفقًا للتصريحات التي تم الحصول عليها، ومع تزايد الضغوط على الخردة المعدنية، فقد أصبحت بعض شركات الصلب تتجه إلى تمويل نشاط تجار الجملة في الحلقة الثالثة الذين يقومون بجمع الخردة المعدنية "حصريًا" لصالح "ممولهم".

[79] يُرجى الاطلاع على قانون المالية لسنة 2022.

الرسم البياني 11 | تطور مصادر توريد الخردة المعدنية المحلية من حيث الحجم والقيمة، خلال الفترة ما بين سنتي 2018 و2024.

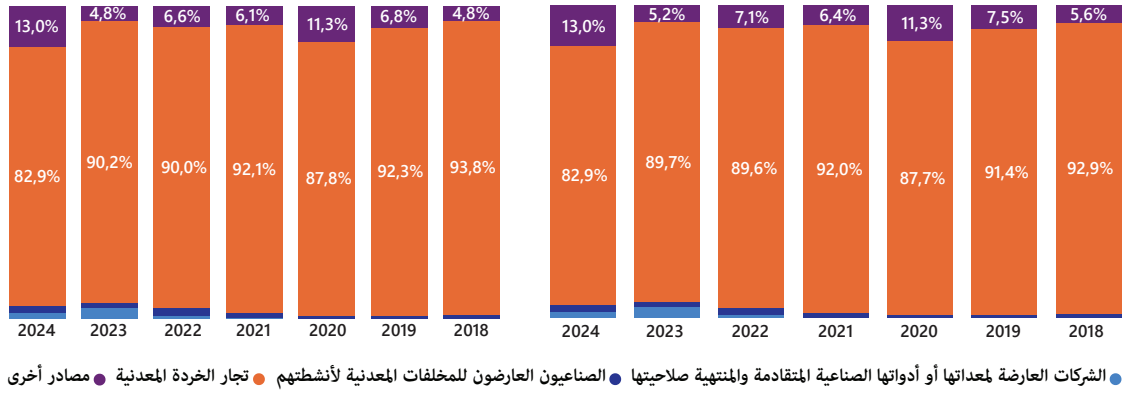

المصدر: أعد من قِبل مجلس المنافسة استنادا إلى بيانات الفاعلين.

يؤكد تحليل عرض تجار الخردة المعدنية، الذي تم إجراؤه انطلاقاً من حجم مشتريات مصانع الصلب منهم ودون احتساب المعاملات المحتملة غير المصرَّح بها، بنية احتكار القلة المشترية لهذا القطاع وذلك كما تمت الإفادة به خلال جلسات الاستماع المنظمة.

وبالمثل، يمكن استخلاص دينامية السوق بين سنتي 2018 و2024، حيث تشير مستويات مؤشرات التركيز إلى تراجع واضح لموقع تجار الخردة المعدنية التاريخيين مقابل تعزيز موقع وافدين جدد، ولا سيما شركة "Metalimpex Morocco" التابعة لمجموعة "SUEZ"، وكذلك تلك التابعة لمجموعة "Meski Invest"، الأم لشركة "Riva Industries". وفي هذا الصدد، يمكن تسليط الضوء على تراجع حصة السوق التراكمية للفاعلين التاريخيين في هذا القطاع، حيث انتقلت بين سنتي 2018 و2024 من 84 بالمائة إلى 22 بالمائة.

الجدول 16 | تطور مؤشرات تركيز قطاع خردة الحديد على أساس قيم مشتريات مصانع الصلب خلال الفترة بين سنتي 2018 و2024.

السنة	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
مؤشر التركيز من الدرجة 1 (CR1)	28,1%	27,3%	23,2%	15,0%	20,9%	15,1%	20,2%
مؤشر التركيز من الدرجة 2 (CR2)	53,6%	49,1%	37,1%	29,6%	34,2%	29,0%	31,3%
مؤشر التركيز من الدرجة 3 (CR3)	66,5%	69,1%	48,6%	44,3%	44,1%	40,7%	42,2%
مؤشر التركيز من الدرجة 4 (CR4)	75,5%	80,9%	59,0%	58,6%	51,4%	50,0%	51,0%
مؤشر التركيز من الدرجة 5 (CR5)	82,9%	86,8%	67,4%	67,9%	58,4%	59,0%	57,0%
مؤشر التركيز من الدرجة 6 (CR6)	89,8%	91,9%	74,3%	73,7%	64,4%	65,6%	62,0%
مؤشر التركيز من الدرجة 7 (CR7)	94,0%	94,8%	80,1%	79,1%	70,2%	70,4%	66,4%
مؤشر التركيز من الدرجة 8 (CR8)	98,2%	97,8%	85,2%	83,6%	74,8%	73,9%	70,7%

المصدر: أعد من قِبل مجلس المنافسة استنادا إلى بيانات الفاعلين.

3.2.2 الطلب الوطني على الخردة المعدنية

المشترون المحليون للخردة هم بشكل أساسي:

- مصانع الصلب الناشطة في سوق حديد الخرسانة، المنتجة للسبائك المستخدمة في صناعة المنتجات الطويلة، بما في ذلك حديد الخرسانة والسلك الحديدي، وهي، كما سبق ذكره، شركة " Sonasid " وشركة " Univers Acier " وشركة "Riva Industries" وشركة " Moroccan Iron Steel ". وطبقا للاعتبارات المشار اليها مسبقا، فإن هذا التحليل لا يتضمن شركة "Somasteel" ، التي شرعت منذ وقت قريب في الاندماج العمودي للمراحل القبلية لنشاطها بطاقة سنوية قدرها 000 300 طن؛
- " Maghreb Steel "، التي تحتل مكانة رائدة في إنتاج الصلب المسطح من خلال تحويل البلاطة، التي يتم إنتاجها بدورها عن طريق صهر الخردة المعدنية.

وتبلغ القدرة الإنتاجية السنوية الإجمالية لهذه الشركات 4 ملايين طن من الصلب الخام، بما في ذلك شركة " Moroccan Iron Steel "، التي توقفت عن الإنتاج والبيع حالياً، وكذلك شركة "Somasteel"، التي شرعت في إنتاج السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ في سنة 2025.

ولتلبية احتياجات هذه الأنشطة، تشير البيانات المتوفرة لدى مجلس المنافسة إلى أن متوسط حجم الاحتياجات الوطنية من الخردة المعدنية قد بلغ في سنة 2023 و2024 على التوالي أكثر من 1,858 مليون طن بقيمة 7,637 مليار درهم وأكثر من1,906 مليون طن بقيمة 7,442 مليار درهم.

وبحسب الفاعلين، فإن المعطيات المقدمة تُظهر أن الجزء الأكبر من المشتريات، برسم هاتين السنتين أي بما يعادل 95 بالمائة من حيث الحجم والقيمة، قد تم من طرف كل من شركة " Sonasid " وشركة "Riva Industries" و" Maghreb Steel ".

يُظهر تحليل المشتريات حسب مصدر توريد الخردة المعدنية لدى الشركات الكبرى الوطنية سلوكاً متبايناً بين هؤلاء الفاعلين خلال السنوات المعنية، حيث يهيمن لجوء شركة " Sonasid " إلى الاستيراد، ، في حين يظل توريد الخردة المعدنية من مصادر أجنبية ثانوياً بالنسبة لشركة " Univers Acier ". فيما تلجأ شركة "Riva Industries" في توريدها من الخردة المحلية إلى شركات تابعة لمجموعتها الأم.

3.2.3 أسعار وتكلفة توريد النفايات الحديدية

قبل عرض مستويات الأسعار التي يتحمّلها الفاعلون في صناعة الصلب عند اقتناء الخُردة المعدنية، سيتم تقديم معطيات توضيحية حول التسعيرة المعتمدة على مختلف مستويات سلسلة تجميع الخُردة، وذلك بالاستناد إلى معطيات تصريحية خلال جلسات الاستماع المنعقدة مع عدد من المتدخلين، ولا سيما الوزارة المكلفة بالانتقال الطاقي وكذا تجّار الخُردة.

على مستوى المنقبين والمجمعين الأولين، يباع الكيلوغرام الواحد من الخردة المعدنية بين 2,50 و2,70 درهم مع تقدير سعر كل قطعة على حدة. ويبيع المجمعون المحليون من الحلقة الثانية المخزون الذي جمعوه بين 2,70 و3,0 درهم للكيلوغرام الواحد، دون احتساب تكاليف النقل، مع تقدير سعر كل حصة على حدة.

تقدر قيمة المبيعات في الحلقة الثالثة لتجار شبه الجملة على المستوى الجهوي، حسب الجودة، بين 3,50 و3,60 دراهم للكيلوغرام الواحد شاملة لجميع التكاليف. ووفقًا لتصريحات الجهات التي تم الاستماع إليها، لا ينبغي أن تحجب هذه المؤشرات حقيقة أن هذه الأسعار قد تبلغ مستويات أعلى تبعاً

لدرجات الوساطة، مع تسجيل تطوّرها زمنياً وفقاً لتوازنات العرض والطلب. ولغرض التوضيح، فقد بلغ سعر بيع الخردة المعدنية من قبل الفاعلين في المرحلة النهائية من السلسلة، وفقًا للمعطيات التي قدمها التجار الذين تم الاستماع إليهم، 2,30 درهمًا للكيلوغرام الواحد في سنة 2017، و2,70 درهمًا للكيلوغرام الواحد في سنة 2018، 3,90 دراهم للكيلوغرام في سنة 2021 و4,50 دراهم للكيلوغرام في سنة 2022 مع هامش يقدر بـ 5 إلى 7 سنتيم للكيلوغرام الواحد، أي أقل بكثير من الهوامش التي حققها الفاعلون في عمليات التصدير التي تمت قبل القيود المفروضة منذ سنة 2019.

من جانب المنتجين، واستنادًا إلى المعطيات التي تم توفيرها من طرفهم، تبلغ تكاليف توريد الخردة المعدنية المستوردة مستويات أعلى من تكاليف الخردة المعدنية المحلية، كما هو موضح أدناه.

الرسم البياني 12 | تطور متوسط تكلفة توريد الخردة المعدنية حسب المنشأ (بالدرهم عن كل طن)، خلال الفترة ما بين سنتي 2018 و2024.

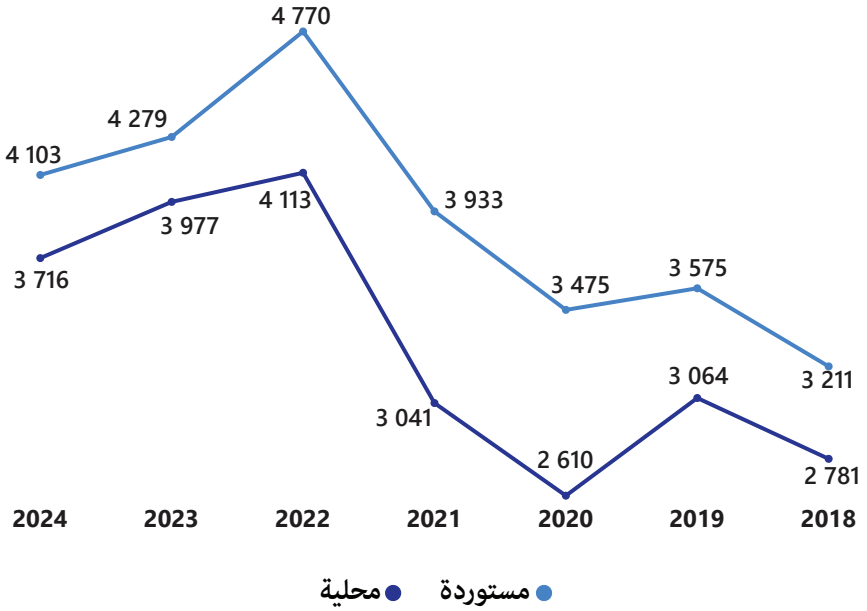

المصدر: أعد من قِبل مجلس المنافسة استنادا إلى بيانات الفاعلين.

اتّسع الفارق بين تكلفة التوريد بالخُردة المستوردة وتلك المُقتناة من السوق المحلية مع أزمة كوفيد-19، ثم تعمّق أكثر مع مرحلة تعافي الاقتصاد التي انطلقت منذ سنة 2021.

وبالتالي، إذا كان الفارق في سنتين 2018 و2019 أقل من 520 درهم عن الطن الواحد ، فقد سجلت سنوات 2020 و2021 و2022 فوارق أكبر بلغت على التوالي 864,9 درهم عن الطن الواحد، و892,2 درهم عن الطن الواحد و657,7 درهم عن الطن الواحد.

ويؤكد الرسم البياني أيضًا أهمية الزيادات التي بدأت سنة 2021 وتفاقمت في سنة 2022. وللتوضيح، بلغت الزيادة في أسعار الخردة المعدنية سنة 2022 مقارنة بمستواها المسجل في سنة 2018 أكثر من 48,5 بالمائة بالنسبة للخردة المستوردة وحوالي 48 بالمائة بالنسبة للخردة المحلية.

وفي سياق مقارنة تكاليف التوريد حسب المنشأ، تؤكد منحنيات التطور الملاحظة التي أشار إليها الفاعلون في قطاع الصلب وتصريحات تجار الخردة المعدنية الذين تم الاستماع إليهم بشأن توجه العرض المحلي لنوع من "المواءمة " لأسعار الخردة المحلية، على جميع مستويات سلسلة التجميع، مع أسعار السوق الدولية، علاوة على مقارنة تشمل أسعار حديد الخرسانة وكذلك السبائك، عبر تتبع السوق وأسعار بورصة لندن للمعادن.

وبشكل خاص فيما يتعلق بالخردة المعدنية المحلية، تشير معطيات الفاعلين المتعلقة بالفترة من سنة 2018 إلى سنة 2024 إلى مستويات أسعار متفاوتة حسب أصناف الموردين المحليين، بمتوسط 3328,7درهم عن الطن الواحد و3935,2 درهم عن الطن الواحد، لسنتي 2022 و2024.

وغالباً ما يطبق تجار الخردة المعدنية، والذين يشكلون المصدر الرئيسي لتزويد مصانع الصلب بالخردة المعدنية المحلية، أسعاراً أكثر من المتوسط المسجل في السوق. وفي هذا الصدد، أوضح مصنعو الصلب أنهم يخوضون مفاوضات صعبة مع هؤلاء التجار الذين يفرضون أسعارًا مرتفعة بغض النظر عن جودة الخردة المعدنية المعروضة للبيع، وذلك منذ أن أصبحوا غير قادرين على تصدير الخردة المعدنية بسبب القيود التي فرضتها الدولة.

بالإضافة إلى ذلك، ومن جانب المصنعين، تظهر الأسعار زيادة نسبية ابتداء من سنة 2021، نظرًا لأهمية المخلفات الناتجة عن الصناعات المعدنية بالنسبة لمصنعي الصلب.

الرسم البياني 13 | مقارنة تكلفة توريد الخردة المعدنية المحلية لدى تجار الخردة والمصنعين (بالدرهم عن كل طن)، خلال الفترة ما بين سنتي 2018 و2024.

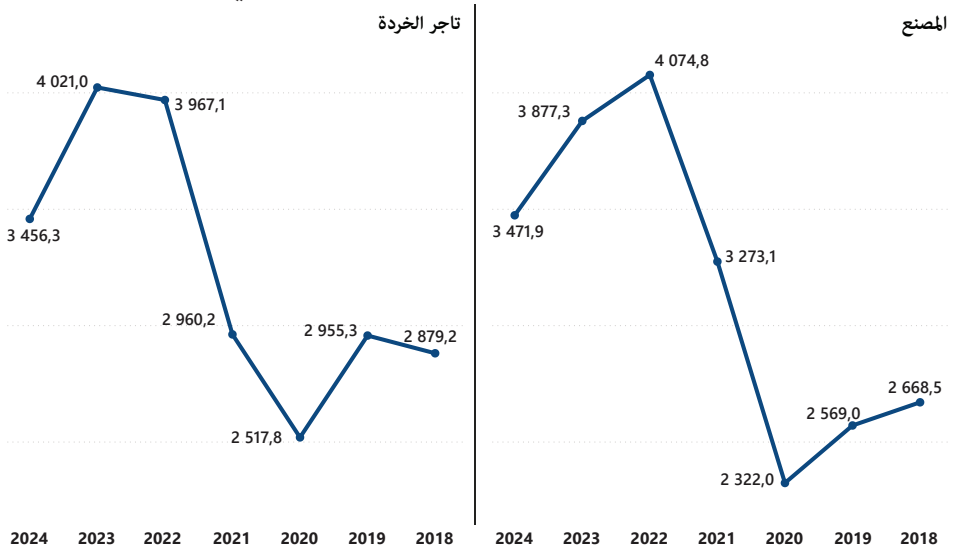

المصدر: أعد من قِبل مجلس المنافسة استنادا إلى بيانات الفاعلين.

وفي ظلّ تعدد حالات النفاد المتعددة في توافر الخُردة المعدنية المحلية لدى المورّدين، ولا سيما تجار الخردة المعدنية، وبالنظر إلى مستويات الأسعار المعتمدة من طرفهم، وفي غياب مراجع معتمدة لجودة الخُردة وتصنيفها، فضلاً عن عدم وجود إطار تنظيمي ومعياري خاص بهذا النشاط، يؤكد فاعلو صناعة الصلب أنّ التنافسية السعرية لمنتجاتهم تتعرض لضغوط مستمرة، وذلك رغم مختلف الجهود المبذولة لتحسين النجاعة التشغيلية وخفض الكلفة.

وفيما يتعلّق بجودة الخُردة المحلية، تتوافق تصريحات المتدخلين على أنّ ضعف تطوّر أنشطة الفرز والتنظيف والقصّ وهي أنشطة تتطلّب كفاءات تقنية ومعرفة متخصصة يؤدي حتماً إلى تحمّل المنتجين لتكاليف إضافية، فضلاً عن مخاطر محتملة قد تمتدّ لتؤثّر حتى على جودة المنتَج المصنع.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى الاستثمارات التي قام بها كبار الفاعلين في السوق لتحسين إنتاجيتهم وأرباحهم من خلال الرفع من قدراتهم على الإعداد لجاهزية الخردة المعدنية المشتراة ومعالجتها، والتي يمكن أن تصل تكلفتها الإضافية عند بعض الفاعلين إلى 1360 درهم عن الطن الواحد.

علاوة على ذلك، يشكو هؤلاء المنتجون من الطابع غير المهيكل السائد في أنشطة التجميع، مما يزيد من احتمالات الاحتيال واختلالات في السير التنافسي للسوق البعدية لحديد الخرسانة.

وبالتفصيل، تم توضيح أنه مع دخول تطبيق الضريبة على القيمة المضافة على مبيعات "المخلفات المعدنية للأنشطة الصناعية[80]" حيز التنفيذ، ظهرت فئة جديدة من الفاعلين في السوق الوطنية. وعلى الرغم من أن هؤلاء الفاعلين لا يقومون في الواقع سوى بشراء وإعادة بيع الخردة المعدنية في وحدات لا تقوم بأي عملية تحويل حقيقية، فإنهم يصنفون أنفسهم على أنهم مصنعون منتجون لهذه المواد.

ووفقاً للتصريحات التي تم الحصول عليها، وبسبب تنوع مصادر التوريد للفاعلين، بما في ذلك الخردة المعدنية المكتسبة بدون ضريبة على القيمة المضافة عبر مسالك التجميع الموازية، فإن جميع مبيعاتهم يتم تحرير فواتير لها تشمل الضريبة على القيمة المضافة، حيث تعتبر جميعها مخلفات معدنية للأنشطة الصناعية. وبالتالي، وبناءً على هذا النمط، يشهد السوق ارتفاعاً في أسعار بيع الخردة المعدنية.

3.3 تقييد استيراد السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ واحتمالية تشكيلها مخاطر تنافسية

كما سبق ذكره، خضعت واردات السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ، اعتبارًا من شهر يونيو 2024، لترخيص فرضته الدولة توافقا مع التعهدات البيئية التي التزم بها المغرب في مجال خفض انبعاثات الكربون ومكافحة الاحتباس الحراري. ووفقًا لتوضيحات الوزارة المكلفة بالصناعة، فإن هذا التقييد ينطبق بشكل خاص على السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ المنتجة بمحتوى عالٍ من ثاني أكسيد الكربون، وتحديدًا السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ المصنوعة من خام الحديد. أما السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ المنتجة في مصانع الصلب بالكهرباء، بما في ذلك تلك التي تستخدم جزئيًا خام الحديد المختزل مسبقًا، فهي معفاة من هذا التقييد.

بالإضافة إلى الامتثال للتعهدات البيئية للبلاد، أشارت تصريحات ممثلي الوزارة الذين تم الاستماع إليهم بشأن هذا الموضوع إلى أهداف صناعية واقتصادية وبيئية أخرى ترمي إلى تعزيز السيادة الصناعية، والتي تأكدت أهميتها مع أزمة كوفيد-19، مع تشجيع الإنتاج المحلي المستدام والحفاظ على فرص الشغل في قطاع الصلب. وبشكل أكثر تفصيل، تمت الإشارة إلى أن هذا التقييد ينبع من رغبة في:

- تعزيز السيادة الصناعية للبلاد والحد من التبعية للسوق الدولية من خلال تقليص استيراد السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ وتشجيع رفع الأداء الصناعي للقطاع وتوطيد خلق قيمة مضافة محلية، لا سيما وأن مشروع معيار لتحديد المواصفات الكيميائية والفيزيائية للسبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ في طور الإعداد. وبالنسبة للوزارة، فإن مثل هذا الأداء الصناعي من شأنه:
  - من ناحية، الحفاظ على الاستثمارات التي قام بها الفاعلون بدعم من الدولة، وكذلك فرص الشغل التي تم خلقها، مع زيادة معدل استخدام قدرات مصانع الصلب المحلية، وبالتالي الحصول على أقصى مساهمة لها في الاقتصاد الوطني، و
  - من ناحية أخرى، تلبية الطلب المتزايد على منتوجات الصلب، المدعوم بمشاريع البناء والبنية التحتية الكبرى، مع تطوير عرض قابل للتصدير بفضل جهود المنتجين المحليين في مجال خفض انبعاثات الكربون من هذا القطاع؛

[80] يُرجى الاطلاع على قانون المالية لسنة 2022.

■ تسريع الانتقال إلى أنماط إنتاجية تعتمد على السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ المُنتَجة وفق السلسلة الكهربائية المستعملة للخردة المعاد تدويرها، وغالبًا ما تستخدم تقنيات مبتكرة لخفض الانبعاثات الكربونية؛

■ تحسين آليات تتبّع ومراقبة الوثائق الخاصة بواردات هذا المنتوج نصف المصنّع، الذي تعرض في الماضي لتلاعبات تجارية متعددة على مستوى السوق الدولية.

وفي رأي مجلس المنافسة، فإن هذا الخيار، على الرغم من أنه مبرر باعتبارات موضوعية، لا ينبغي أن يحجب بعض المخاطر. ويتعلق ذلك بما يلي:

■ تقييد خيارات توريد السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ المستوردة في حالة عدم توفرها وارتفاع أسعار الخردة المعدنية، من خلال فرض استيراد السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ المنتجة حصريًا من مصانع الصلب الكهربائية باستخدام الخردة المعدنية المعاد تدويرها، والتي قد تكون أعلى تكلفة من تلك المنتجة من خام الحديد المستخدم حتى الآن في الصناعة الوطنية. بالإضافة إلى شركة "Universal Industrial Steel" التي ستضطر إلى شراء السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ المحلية من منافسيها في السوق القبلية لحديد الخرسانة، اعتمادًا على الجودة المطلوبة والسعر المتفاوض عليه ومدة التسليم.

وفي نفس السياق، يتطلب ضمان الحياد التنافسي لهذا الترخيص تعزيز الشفافية فيما يتعلق بشروط ومعايير منحه. وتتجلى أهمية هذه الشفافية في تلك المُتاحة للفاعلين فيما يتعلق بمعالجة طلباتهم، مع ضمان المساواة في المعاملة والإنصاف الإجرائي للجميع خلال مختلف مراحل مسطرة دراسة هذه التراخيص.

■ زيادة الاحتياجات من الخردة المعدنية، وبالتالي زيادة الضغط على هذا المدخل في ضوء القيود المفروضة، من ناحية، بشكل متزايد في جميع أنحاء العالم على تصدير الخردة المعدنية، ومن ناحية أخرى، على السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ المصنوعة من خام الحديد المستوردة إلى المغرب.

وبالفعل، في ضوء السياسات الرامية إلى تقليل البصمة الكربونية لقطاع الصلب في جميع أنحاء العالم، قد يتسارع الطلب على نفايات الحديد في السنوات المقبلة في ظل انخفاض استخدام خام الحديد مع إغلاق مصانع الصلب التقليدية ذات الأفران العالية وتطور مصانع الصلب الكهربائية.

■ إن تعزيز منظومة التتبع وآليات المراقبة المتوخّاة لا ينبغي أن يقتصر على مرحلة ولوج السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ المستوردة إلى التراب الوطني، بل يجب أن يشمل أيضًا مراقبة السوق الداخلية. ومن شأن هذه الرقابة أن تضمن "تطهير" السوق من بعض الممارسات "الاحتيالية" التي قد تترتب عنها، في حال ثبوتها، آثارا سلبية على حماية المستهلك وعلى السير السليم للسوق . ويخص ذلك على وجه التحديد عمليات درفلة السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ المستوردة "بالتعاقد من الباطن" من قبل فاعلين غير صناعيين، والتي تتمّ في كثير من الأحيان دون احترام المعيار المعمول به لحديد الخرسانة، ليتم بعد ذلك تسويق هذه المنتجات في المناطق القروية وفي أوراش البناء الذاتي.

4. الدخول والخروج من سوق حديد الخرسانة

ننظراً لطبيعة صناعة الصلب التي تتطلب رأسمال مهم والمتطلبات التنظيمية الصناعية التي تستند إليها هذه الصناعة، يظل الدخول إلى هذه السوق صعباً، لا سيما عندما يتعلق الأمر، كما تم توضيحه سابقاً، بفاعلين مندمجين.

ويمكن تأكيد هذا الواقع من خلال تطوّر مسار إحداث مصانع الصلب المندمجة داخل السوق الوطنية. فخلال مرحلة دخولها الأولى إلى السوق، تعمد هذه الشركات إلى مزاولة نشاط درفلة السبائك ذات القواعد المستطيلة من الفولاذ لإنتاج حديد الخرسانة، قبل أن تتّجه، عقب بلوغ نشاطها مرحلة النضج وترسيخ موقعها في السوق، إلى الاستثمار في المراحل القبلية من سلسلة الإنتاج، وذلك بهدف تأمين إمداداتها من هذا المنتوج نصف المصنّع.

ويختلف نموذج كل من شركتي "Riva Industries" و "Somasteel" قليلاً عن سابقاتها، حيث كانت مجموعاتهما الأم تمارس في الأصل نشاطا تجاريا، بصفتهما موزعين وطنيين لمواد البناء، وتغطي اليوم المراحل القبلية (الإنتاج) والبعدية (التوزيع بالجملة) من سلسلة القيمة.

وسجل أكبر عدد من الوافدين إلى السوق خلال العقد الأول من الألفية الجديدة، وهو ما يمكن ربطه بدينامية الطلب في تلك الفترة وزخم تطوير مشاريع البنية التحتية والانعاش العقاري. خلال العقد الماضي، وبصرف النظر عن دخول شركتي "Universal Industrial Steel" و "Riva Industries" على التوالي في سنتي 2013 و2015، شهدت السوق توسعات ومشاريع اندماج في المراحل القبلية.

وفيما يتعلق بعمليات الخروج من السوق، لم يتم تسجيل سوى توقف نشاط شركة "Ynna Steel" في سنة 2018، دون أن يتم الحصول على أسباب واضحة تفسر ذلك.

5. دينامية المنافسة في سوق حديد الخرسانة

في إطار تحليل دينامية المنافسة في سوق حديد الخرسانة الخاصة بأوراش البناء، سيتم دراسة ما يلي:

- أسعار البيع التي يحددها الفاعلون للأقطار المستهدفة، نظراً لأنها إحدى وسائل ممارسة المنافسة واكتساب حصص جديدة في السوق؛
- تنوع محفظة المنتوجات التي تشكل أحد أدوات ممارسة المنافسة وتحسين الوضع التنافسي للفاعلين في السوق؛
- الدور الذي يلعبه الموزعون في تنظيم السوق والتفاعل مع الطلب؛
- تنوع الأنشطة التي تشجع على زيادة الأرباح وتعزيز الوضع التنافسي.

5.1. أسعار البيع كوسيلة لممارسة المنافسة

كشف تحليل متوسط الأسعار[81] دون احتساب الرسوم، المعتمدة من طرف المنتجين لبيع الأقطار المستهدفة للموزعين، عن تباين في سلوك الفاعلين. وبالإضافة إلى هذا التباين، فإن تقلبات الأسعار في السوق إثر الظرفية الاقتصادية، والتي قد تؤدي إلى لجوء الفاعلين "الصغار"، إلى بيع منتوجاتهم دون بلوغ العتبة الربحية، وذلك وفقًا لتصريحات الجهات التي تم الاستماع إليها، مما يؤكد الطابع التنافسي لهذه السوق.

[81] الأسعار التي تم تحليلها هي أسعار متوسطة تم حسابها من خلال قسمة قيمة المبيعات على الكميات المباعة للأقطار المستهدفة، وفقاً لبيانات الفاعلين. ويتم بيع جميع الأقطار بنفس السعر باستثناء قطر 6 ملم الذي يكون سعره أعلى قليلاً حسب تصريحات الفاعلين.

وتثبت هذه الملاحظة أنه على الرغم من "التجانس النسبي" للمنتوجات التي ينتجها كل مصنّع، فإن المنافسة في هذه السوق تتم بناءً على الأسعار. ومع ذلك، فإن اعتماد أسعار منخفضة مقارنة بالمنافسين لا يساعد بالضرورة الفاعل المعني على كسب حصص في السوق.

وقد تأكد هذا المعطى من خلال التصريحات التي تم استقاؤها خلال جلسات الاستماع المنعقدة، والتي أشارت إلى أن التمايز بين الفاعلين في سوق حديد الخرسانة لا يعتمد بالضرورة على السعر وحده، بل أيضاً على عوامل أخرى مثل سرعة تلبية الطلبات وشروط الأداء التي يمنحها المنتجون اعتمادًا على الكميات المشتراة والقدرة المالية للموزعين.

وعلاوة على ذلك، وكما أكدته التصريحات المستقاة خلال جلسات الاستماع، فإن بعض المنتجات في السوق تستفيد من صورة العلامة التجارية للمنتج بالإضافة للشهادات التي يتوفر عليها.

5.2. تنوع محفظة المنتجات

بناءً على تحليل المعطيات المقدمة من طرف الفاعلين، لم تشهد السوق الوطنية لحديد الخرسانة أي عرض لمنتوجات جديدة، خلال الفترة المشمولة بالتحليل.

في هذه السوق، باستثناء مساعي شركة " Sonasid " لترسيخ مكانتها في أسواق متخصصة بمنتوجات جديدة تمامًا وذات قيمة مضافة عالية مثل الفولاذ الأخضر والألياف الفولاذية، يبدو أن الابتكار في السوق الوطنية أكثر حضوراً في مجال عمليات التصنيع، مع التحسينات التشغيلية التي يسعى الفاعلون إلى تحقيقها، فضلا عن تلك المتعلقة بالتنمية المستدامة.

يضاف إلى ذلك الجهود المبذولة للتمييز في مجال اللوجستيك التجاري من أجل تحسين آجال تلبية الطلبات والتسليم، وكذلك توفير مزيج من الأقطار المناسبة لاحتياجات أوراش البناء. وفي هذا الصدد، تعتبر شركات " Sonasid " و"Riva Industries" و" Univers Acier " هي الأفضل في تلبية مثل هذه الطلبات، حيث أنها تمثل أكبر موردي حديد الخرسانة بقطر 6 ملم.

وفي هذا الصدد، تُظهر مكونات محافظ المنتوجات هيمنة الأقطار 10 ملم و12 ملم و8 ملم كسمة مشتركة بين جميع الفاعلين، مع توجه شركات "Sonasid" و"Riva Industries" و"Univers Acier"، نحو توريد قطر 6 ملم، الذي يستخدم أيضًا في تصنيع السلك الحديدي، والتي يتطلب إنتاجها آليات إنتاج خاصة.

5.3. دور الموزعين في تحفيز السوق

تؤكد نسبة الطلب على حديد الخرسانة المخصص لأوراش البناء والتي تمت تلبيتها عبر مسلك الموزعين، كما هو مذكور سابقًا، خلال الفترة المشمولة بالتحليل بنسبة 87 بالمائة، من حيث الكمية والقيمة، على أهمية الدور الذي يلعبه هذا المسلك في توزيع هذه المادة في السوق الوطنية.

كما يعمل مسلك الموزعين على نحو معين وبأكثر من طريقة على تحفيز سوق حديد الخرسانة. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال إمكانية قيام هؤلاء الفاعلين بالتزود من مختلف المنتجين وبيع حديد الخرسانة بمختلف أنواعه بغض النظر عن العلامة التجارية.

وبالفعل، يمكن للموزعين، بفضل فتح حسابات للزبناء لدى المنتجين وفقًا لشروط تتعلق بشكل خاص بالقدرة على الأداء وحالات التخلف عن الأداء، التزود من المنتج الذي يختارونه. وفي هذا الصدد، أكد بعض الموزعين الذين تم الاستماع إليهم أنهم لا يلتزمون بعلامة تجارية معينة، وأن اختيار منتوج بدلاً من آخر يعتمد على الخدمات المقدمة والأسعار والمزايا الأكثر جاذبية، أو حتى على طلب الزبون بشكل خاص عندما تكون المبيعات موجهة إلى أوراش البناء والأشغال العمومية.

وبالتالي، تؤدي هذه الحالة إلى دينامية في المبيعات وتحفيز الطلب، مما يؤثر على وضع المنتجين في السوق، مدعومًا بالتأثير المشترك لما يلي :

- **الامتداد الجغرافي لنشاط الموزعين**، مما يسمح للمنتجين بولوج الأسواق الجهوية، التي لا يزال عامل تكلفة النقل فيها مهماً، وبشكل أساسي من خلال تدخل الموزعين الذين تمتد أنشطتهم في عدة مناطق أو حتى على الصعيد الوطني؛

- **نمط اشتغال الموزعين**، بمساعدة مواردهم اللوجستيكية وقاعدتهم المالية ووفقًا لحجم نشاطهم، وتشمل طريقة الاشتغال هذه ما يلي:

• المهام التي يؤدونها لصالح زبنائهم، من حيث التوزيع على المنتجين، والتخزين و"إعادة تكوين" مزيج الأقطار وفقًا لطلب السوق والطلبات المنتظر تسليمها، مع العلم أن مشترياتهم من المنتجين تتم وفقًا لمجموعات تشمل جميع الأقطار[82] أو حتى تثمينها من خلال تشكيل شبكات حديدية ملحومة؛

• تنظيم عمليات التسليم، وفق صيغة التسليم المباشر" (back-to-back)، انطلاقًا مباشرة من موقع المنتج إلى موقع زبنائهم من المنعشين الكبار والمتوسطين الذين يقومون بأنفسهم بتحصيص الأقطار حسب الاستخدامات المرغوب فيها أو بتقطيع قضبان حديد الخرسانة، التي يتم شراؤها على شكل حلقات[83]، أو من مستودعاتهم بعد" إعادة جمع "المشتريات وفقًا للأقطار والمزيج المطلوبين؛

• القيام بعمليات شراء فورية من المنتجين، بكميات كبيرة دون أن تتطابق بالضرورة مع الطلبات، وذلك نظرًا لقابلية تخزين حديد الخرسانة. من خلال هذه المشتريات، يتيح الموزعون إمكانية تدوير مخزون المنتجين، لا سيما خلال فترات انخفاض الطلب، مما يسهل بيع مخزونهم من المنتوجات النهائية وتمويل احتياجاتهم من المواد الأولية.

- إخضاع المنتجين للمفاضلة والتنافس، لا سيما من خلال البحث عن أفضل شروط الأسعار والدفع والخدمات؛

- اتسهيلات التي يمنحها الموزعون للمنعشين العقارين وأوراش البناء، والتي تتمثل بشكل خاص في تأجيل أداء قيمة حديد الخرسانة الذي يتم تسليمه إلى زبنائهم، وغالبًا ما تكون هذه الآجال أطول من تلك التي يمنحها المنتجون، حيث يمكن أن تصل إلى 120 يومًا من تاريخ إصدار الفاتورة. كما يمنح الموزعون الكبار للموزعين الصغار تأجيلات في أداء قيمة الطلبات المسلّمة.

[82] يقوم الموزعون بشراء كميات كبيرة من المنتجين بجميع الأقطار وبنفس السعر، ثم يقومون، حسب طلب السوق، بفرزها وإعادة بيعها على شكل مجموعات مختلطة من الأقطار بأسعار مختلفة.

[83] يتم تقطيع الحلقات، التي غالبًا ما يتم شراؤها بسعر أقل من حزم القضبان، من طرف الموزعين لإعادة بيعها وِفق مجموعات متنوعة القياسات بأسعار أعلى ومختلفة.

كما أن غياب تنظيم مقنن لحلقات سلسلة توزيع حديد الخرسانة من شأنه أن يسهِم في بروز أشكال أخرى من الاحتيال، مع ما يترتّب عن ذلك من مخاطر لتسويق منتجات غير مطابقة للمواصفات، ولا سيّما تلك التي تعاني من اختلالات تتعلّق بالكتلة الخطية التي تقيس كثافة القضبان، وكذا بطول القضبان المشكلة عن طريق تقطيع الحلقات خارج مواقع المنتجين.

5.4. أنشطة متنوعة تتيح زيادة في الأرباح وتعزيزا للمكانة التنافسية للفاعلين في السوق

لأجل تعزيز مكانتهم التنافسية وقدرتهم في السوق، يعتمد المنتجون، سواء كانوا مصانع صلب أو مصانع درفلة، على وسائل مختلفة للتميز.

ويشمل ذلك، بشكل أساسي، السعي إلى التنويع في سلسلة القيمة، على غرار تطوير الأنشطة:

- **التي تسمح بتحسين كفاءة نظام الدرفلة:** ويمكن توضيح ذلك من خلال الأنشطة الصناعية لتصنيع السلك الحديدي المخصص للشبكات الملحومة والمنتوجات المسحوبة (Produits tréfilés) الموجهة إلى عدة أسواق تطبيقية (البناء والأشغال العمومية والزراعة والصناعة)؛
- **التي تشكل محركات نمو حقيقية لتصريف المنتجات المصنعة:** على غرار أنشطة صناعة المنتجات المدرفلة ومنتجات الصلب المدرفلة والعوارض المعدنية وهياكل الخرسانة الموجهة إلى سوق البناء والتي تحل محل تجميع حديد الخرسانة في أوراش البناء بشكل متزايد، مما يضمن توفير الوقت، وتعزيز السلامة وتحسين إدارة المشاريع، وأنشطة الانعاش العقاري، والتجارة وتوزيع مواد البناء بمختلف أشكالها، أو حتى تسويق المنتجات نصف المصنعة (السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ) إلى مصانع الدرفلة المحلية؛
- **التي تتيح التحكم في التكاليف أو تحقيق مداخيل مع منح ميزة تنافسية للفاعل المعني في السوق:** على غرار معالجة الخردة المعدنية وإعداد جاهزيتها أو تثمين النفايات المنتجة أو المجمعة؛
- **التي تعزز الموقع في قطاعات متخصصة في طور النمو**، لا سيما إنتاج الفولاذ الأخضر والمنتوجات الجديدة ذات القيمة المضافة العالية.

الجزء الثالث: العوامل المفسرة لارتفاع أسعار بيع حديد الخرسانة المسجلة في السوق الوطنية خلال سنة 2022

ستعتمد دراسة العوامل المفسرة لارتفاع أسعار بيع حديد الخرسانة المسجلة في السوق الوطنية خلال سنة 2022 على العوامل التالية:

- من ناحية، على تركيبة تكلفة إنتاج هذه المادة وتشكيل الأسعار المطبقة من طرف الفاعلين المنتجين استناداً إلى بيانات الفترة الممتدة من سنة 2018 إلى سنة 2021،
- ومن ناحية أخرى، على مقارنة تطورات أسعار البيع عند الخروج من المصنع بتلك المتعلقة بتكاليف الإنتاج المباشرة، من جهة، وأسعار البيع الموجهة لأوراش البناء المطبقة من طرف الموزعين، من جهة أخرى، وذلك استنادًا إلى معطيات المنتجين[84] والموزعين خلال الفترة الممتدة من سنة 2018 إلى نهاية شتنبر 2022، وكذلك
- تحليل تكاليف المشتريات المستهلكة من طرف الفاعلين خلال الفترة الممتدة من سنة 2018 إلى نهاية شتنبر 2022، علاوة على تحليل هوامش الربح على مبيعات حديد الخرسانة مع دراسة تغيير بنية تكاليف إنتاج أقطار القضبان الحديدية المستهدفة.

أولا: تحليل بنية التكلفة الإجمالية لحديد الخرسانة وتشكيل سعر البيع عند الخروج من المصنع

1. تحليل بنية التكاليف

من خلال تحليل بنية التكاليف التي ستلي، توضح البيانات النسب المتوسطة[85] للعناصر المصروفات التي تم فحصها لإنتاج الأقطار المستهدفة، وهي 6 ملم و8 ملم و10 ملم و12 ملم، بين سنتي 2018 و2021، حسب تصنيف الفاعلين.

1.1 مصانع الصلب المندمجة[86]

تشير معطيات الفاعلين المندمجين المتعلقة بالفترة المذكورة أعلاه، إلى هيمنة كلفة الإنتاج على متوسط التكلفة الإجمالية لحديد الخرسانة بمقدار 99 بالمائة.

لتحليل بنية تكاليف إنتاج حديد الخرسانة من طرف مصانع الصلب المندمجة، سيتم تفصيل التكاليف في مرحلتي إنتاج المنتوج النصف المصنع، أي إنتاج السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ، ومرحلة درفلتها لإنتاج حديد الخرسانة.

1.1.1. بنية تكلفة إنتاج السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ

استنادا إلى المعطيات التي قدمها الفاعلون، يتيح تحليل بنية تكاليف إنتاج السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ بالنسبة للمصانع المندمجة، خلال فترة التحليل الممتدة من سنة 2018 إلى سنة 2021، تحديد النسب المتوسطة التالية:

- **70,4 بالمائة** مرتبطة باستهلاك المدخلات المكونة من الخردة المعدنية، التي تشمل بشكل أساسي تكلفة شراء الخردة المعدنية المحلية أو المستوردة؛

[84] بالنظر لعدم توفر حسابات تحليلية لدى الفاعلين، لن يتم إجراء التحليل حسب أقطار القطبان الحديدية. علاوة على ذلك، تشير توضيحات الفاعلين إلى أنه باستثناء القطر 6 ملم، الذي ينتج عنه مزيد من المخلفات، لا تتم عمليات البيع بأسعار مختلفة بالنسبة للأقطار الأخرى المستهدفة.

[85] يتم حساب النسب المتوسطة لكل فاعل بناءً على المتوسطات السنوية المرجحة للعنصر المعني كما قدمها الفاعل. ونظراً لعدم اكتمال بيانات مصنع الدرفلة "Universal Industrial Steel"، فلن يتم إدراجه في التحليل.

[86] لا يشمل تحليل فئة مصانع الصلب المندمجة، شركة "Riva Industries" التي لم تبدأ إنتاجها من السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ إلا في شهر ماي 2022.

- **11,7 بالمائة** م مرتبطة باستهلاك الطاقة، وخاصة الكهربائية (10,1 بالمائة)، محتلة بذلك المرتبة الثانية في عناصر التكلفة؛
- **7,4 بالمائة** ممتعلقة بشراء المواد الاستهلاكية، بما في ذلك المواد المقاومة للحرارة والأقطاب الكهربائية المستخدمة بكثرة في أفران الصهر؛
- **4,2 بالمائة** متعلقة باهتلاك المعدات والمنشآت الصناعية؛
- **3,1 بالمائة** مرتبطة باليد العاملة، مع العلم أن التدخل البشري يقتصر على توجيه عمليات الصهر والصب؛
- **1,3 بالمائة** مرتبطة بتكاليف صيانة المنشآت الصناعية.

تُظهر المقارنة بين الفاعلين تشابهاً في نسب عناصر استهلاك المواد الأولية والطاقة، وفيما يتعلق بهذه الأخيرة على وجه الخصوص، فإن استهلاك مصانع الصلب يتفاوت حسب عمر وجودة الفرن وكذا حسب جودة الخردة المعدنية المستعملة.

بالنسبة لبقية عناصر التكاليف، بما في ذلك شراء المواد الاستهلاكية والصيانة والاهتلاك، يمكن أن ترتبط الاختلافات بسياسات الصيانة الوقائية والعلاجية لكل فاعل، فضلاً عن عمر المنشآت الصناعية والكميات المنتجة.

1.1.2. بنية تكلفة إنتاج حديد الخرسان

تُظهر بنية تكاليف الدرفلة، وفق المعطيات المقدمة من طرف الفاعلين المندمجين، أهمية العنصر المتعلق بالسبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ سواء تعلق الأمر باقتنائها أو انتاجها ذاتيا، حيث مثّلت على مدى الأربع سنوات موضوع التحليل، نسبة متوسطة قدرها 84,4 بالمائة.

يحتل عنصر الطاقة المرتبة الثانية من حيث الأهمية، بنسبة متوسطة تقدر بأقل من 6 بالمائة. ومن خلال تصنيفها حسب مصدر الطاقة، يبلغ متوسط تكلفة الطاقة الكهربائية خلال السنوات المعنية بهذا التحليل 2,6 بالمائة، بينما يبلغ متوسط تكلفة الوقود الصناعي المستخدم لتسخين السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ 2,7 بالمائة.

وتجدر الإشارة إلى أن عملية الدرفلة خارج موقع إنتاج السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ تسبب، لا سيما بالنسبة لشركة "Sonasid"، تكلفة إضافية مرتبطة بالطاقة وذلك بالنظر إلى خفض استهلاك الكهرباء الذي يتيحه:

- التحميل المستمر للخردة المسخنة مسبقًا في المرحلة القبلية، من جهة
- والشحن المستمر على الساخن للسبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ في آلة الدرفلة في المرحلة البعدية، من جهة أخرى.

ومع ذلك، يتمكن الفاعل من التحكم في تكلفة الطاقة بفضل الجهود المبذولة في مجالات الصيانة وتكوين الموارد البشرية وتوظيف الطاقات المتجددة، بما في ذلك استخدام بدائل الوقود وفقًا لمنطق الاقتصاد الدائري.

1.2 مصانع الدرفلة

على غرار مصانع الصلب المندمجة، تمثل تكلفة إنتاج حديد الخرسانة بمصانع الدرفلة نسبة تفوق 99 بالمائة، وذلك بسبب تكلفة الخدمات اللوجستية الصناعية لنقل السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ المشتراة والمخزنة إلى خطوط الدرفلة.

يمثل شراء السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ، التي تشكل المدخل الأساسي لإنتاج حديد الخرسانة في مصانع الدرفلة، لوحده ما يناهز 89 بالمائة من تكلفة إنتاج حديد الخرسانة و، ذلك خلال الفترة المشمولة بالتحليل.

أما عنصر الطاقة، المرتبط باستهلاك الوقود الصناعي والكهرباء اللازمة لتشغيل الآلات، فيمثل 3,4 بالمائة من تكلفة إنتاج حديد الخرسانة.

فيما يتعلق باستهلاك الطاقة، تجدر الإشارة إلى أن مصانع الصلب توفر في استهلاك الوقود بنسبة 40بالمائة[87] مقارنة بمصانع الدرفلة المستقلة، نظرًا لأن نمط الإنتاج داخل مصانعها يسمح لها بالشحن المستمر داخل الفرن للسبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ المنتجة، مما يخفض من استهلاكها للوقود.

باختصار، يتبين أن تكلفة إنتاج حديد الخرسانة، التي يحدد من خلالها سعر بيعه، تعتمد أساساً على تكلفة السبائك الفولاذية المستطيلة القواعد، سواء أكانت مقتناة أو منتجة ذاتياً، وذلك بالنسبة للفاعلين المندمجين وصناع الدرفلة على حد سواء.

2. تحديد سعر البيع عند الخروج من المصنع

سيتم تفصيل كيفية تكوين سعر البيع عند الخروج من المصنع على منوال عرض بنية تكلفة الإنتاج أي بمعنى انه سيتم الأخذ بعين الاعتبار أسعار بيع الأقطار المستهدفة وثم تحديد البنية المتوسطة لتكوين هذه الأسعار، خلال السنوات الأربع المشمولة بالتحليل.

2.1 مصانع الصلب المندمجة

وفقًا للمعطيات المقدمة من طرف الفاعلين المندمجين بشأن السنوات الأربعة المشمولة بالتحليل، يمثل متوسط السعر الشامل للرسوم لبيع الأقطار المستهدفة عند الخروج من المصنع حوالي 80 بالمائة من تكلفة الإنتاج و18 بالمائة من الضرائب. ويمثل هامش الربح التشغيلي متوسطًا يقارب 3 بالمائة، إذا لم نأخذ بعين الاعتبار شركة " Moroccan Iron Steel " التي تعرضت لخسائر في حصتها من السوق مرتبطة بتراجع مبيعاتها ومستوى ربحيتها.

2.2 مصانع الدرفلة

على مدى السنوات الأربعة المشمولة بالتحليل، شكلت تكلفة إنتاج حديد الخرسانة ما يقارب من 84 بالمائة من متوسط السعر الشامل للرسوم لبيع الأقطار المستهدفة عند الخروج من المصنع. ولا تتجاوز هوامش الربح التشغيلية الناتجة عن هذا النشاط 2 بالمائة من سعر البيع.

ثانيا. تحليل تطور أسعار بيع أقطار حديد الخرسانة المستهدفة

من أجل تقييم تطور أسعار بيع أقطار حديد الخرسانة المستهدفة خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2022 [88] التي سجلت ارتفاعات في الأسعار، تم القيام بمقارنة مع الفترة الممتدة من سنة 2018 إلى سنة 2021. وقد تم إجراء هذا التحليل على مرحلتين:

[87] تقرير نشاط شركة "Sonasid" لسنة 2021.

[88] لم يشمل هذا التحليل مصنع الدرفلة لشركة "Universal Industrial Steel" بسبب عدم اكتمال البيانات المقدمة، وكذلك شركة "Riva Industries" نظراً للانطلاق الحديث لنشاط مصنعها للصلب في ماي 2022،وبالمثل، لم يأخذ التحليل بعين الاعتبار شركة "Morrocan Iron Steel"وذلك نظرا لوضعيتها السالف الإشارة إليها.

- أولاً،من خلال مقارنة تطور متوسط أسعار البيع عند الخروج من المصنع للأقطار المستهدفة بنمط تطور تكاليف الإنتاج المباشرة[89]. وقد تم إجراء هذا التحليل الأولي وفقًا لتقسيم للفاعلين حسب خصوصية نمط إنتاج حديد الخرسانة في مصانع الصلب المندمجة ثم من قبل مصانع الدرفلة، كما تم توضيحه في التحاليل السابقة؛
- ثانيا،تمت دراسة المستويات التي بلغتها الأسعار المطبقة من طرف الموزعين لبيع الأقطار المستهدفة لمشاريع الإنعاش العقاري.

بعد ذلك، تم استكمال تحليل تطورات أسعار بيع حديد الخرسانة بفحص العوامل المفسرة للزيادات في التكاليف المباشرة لإنتاج الأقطار المستهدفة، بالإضافة إلى تحليل الجداول الزمنية للمراجعات المطبقة من قبل الفاعلين ومبالغ التغيرات ذات الصلة.

1. تحليل تطور أسعار البيع عند الخروج من المصنع مقارنة بتطور التكاليف المباشرة لإنتاج الأقطار المستهدفة

تؤكد البيانات التي تم تحليلها أهمية الزيادات المسجلة خلال الفترة الأولى من سنة 2022، وذلك بالنسبة لجميع الفاعلين.

مكنت هذه المقارنات كذلك من ملاحظة أن متوسط أسعار البيع عند الخروج من المصنع، دون احتساب الرسوم، المستخلص من بنية تكلفة الفاعلين، قد تطور بين سنة 2018 ونهاية شهر شتنبر 2022، بنفس منحى تكاليف الإنتاج المباشرة للأقطار المستهدفة، تنازليا وتصاعديا، باستثناء شهر شتنبر الذي لم ينعكس فيه حتما الارتفاع الطفيف في تكلفة الإنتاج المباشرة على سعر البيع. ولتجسيد ما سبق، تعرض فيما يلي تطورات أحد الفاعلين في السوق.

بين سنتي 2018 و2021، يعكس شكل منحنى تطور أسعار البيع وتكاليف الإنتاج المباشرة، على شكل حرف "V"، آثار الوضع الاقتصادي الدولي. بفعل جائحة كوفيد-19 وتوقف النشاط الاقتصادي ابتداءاً من شهر مارس 2020، إضافة إلى:

- خلال سنة 2018 تطبيق الولايات المتحدة الأمريكية لرسوم إضافية على واردات الصلب بنسبة 25 بالمائة مع الانتقال إلى نظام الحصص لعدد من الدول (الاتحاد الأوروبي/اليابان) وبالموازاة مع ذلك، دخلت حيز التنفيذ تدابير حمائية بنسبة 25 بالمائة فرضتها المفوضية الأوروبية على الكميات الزائدة عن الحصص، فضلاً عن ارتفاع أسعار الحديد الخام في سنة 2019 مع قرار الحكومتين البرازيلية، بإغلاق العديد من المناجم الوطنية لاستخراج هذا الخام، والأسترالية بوقف تصديره.
- خلال سنة التعافي 2021 التي شهدت انتعاش ما بعد جائحة كوفيد والأزمة المالية للمنعشين العقاريين الصينيين، ثم في سنة 2022 اندلاع النزاع الروسي الأوكراني.

وهكذا، بدأت الزيادات الأولى في متوسط أسعار البيع عند الخروج من المصنع اعتبارًا من سنة 2021. ويبدو أن استمرار ارتفاع تكاليف الإنتاج المباشرة، مع بداية سنة 2022، قد أدى إلى تفاقم تأثير الزيادات التي حدثت في سنة 2021 ودفع المنتجين إلى زيادة أسعارهم بشكل أكبر.

[89] تم احتسابها بناءً على البيانات المقدمة من طرف الفاعلين، مع إدراج التكاليف الرتبطة بالمواد الأولية والمواد الاستهلاكية والطاقة وتكاليف الصيانة واليد العاملة بعين الاعتبار بشكل أساسي.

الرسم البياني 14 | مقارنة لتطور التكاليف المباشرة لإنتاج الأقطار المستهدفة من حديد الخرسانة والأسعار الغير الشاملة للرسوم للبيع عند الخروج من المصنع لدى أحد الفاعلين في السوق، خلال الفترة ما بين سنتي 2018 و2021.

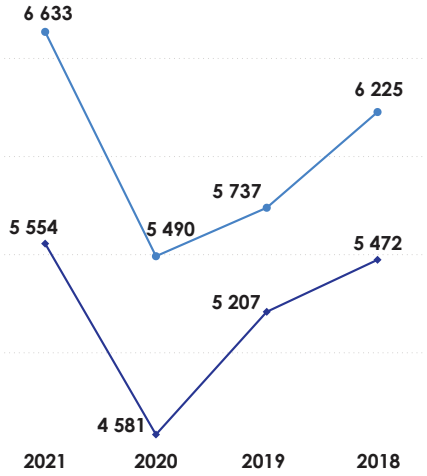

المصدر: أعد من قِبل مجلس المنافسة استنادا إلى بيانات الفاعلين.

مع الزيادات المهمة لأسعار الخردة المعدنية على الصعيد الدولي، كما سيبين أسفله، بين مارس وماي 2022، مباشرة بعد إعلان الحرب في أوكرانيا، سجل ارتفاع للتكاليف المباشرة للإنتاج ولأسعار البيع للفاعلين. وبلغ هذا الارتفاع ذروته في أبريل من نفس السنة، تزامناً مع أكبر الزيادات في أسعار الخردة المعدنية والسبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ على الصعيد الدولي خلال تلك الأشهر الثلاثة، كما هو موضح أسفله.

الرسم البياني 15 | مقارنة لتطور التكاليف المباشرة لإنتاج الأقطار المستهدفة من حديد الخرسانة والأسعار الغير الشاملة للرسوم للبيع عند الخروج من المصنع، لدى أحد الفاعلين في السوق، خلال الفترة بين شهري يناير وشتنبر 2022.

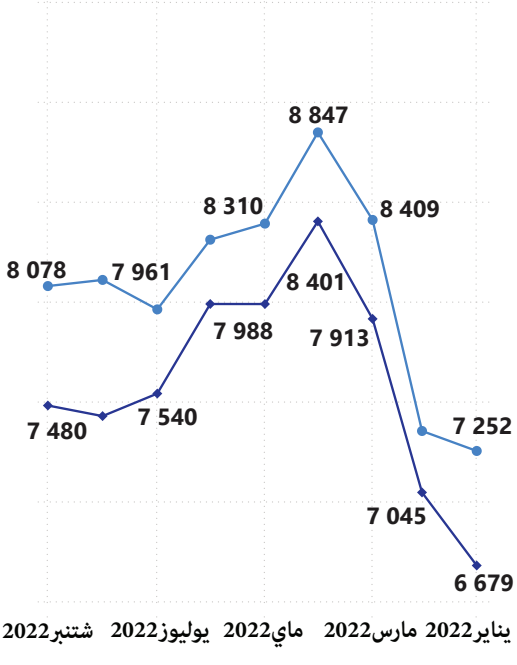

المصدر: أعد من قِبل مجلس المنافسة استنادا إلى بيانات الفاعلين

تبرز مقارنة تغيرات متوسط أسعار البيع عند الخروج من المصنع، دون احتساب الرسوم، مع تغيرات التكاليف المباشرة للإنتاج لدى هذا الفاعل ، كما هو موضح في المعطيات أدناه، أن ارتفاع التكاليف يظل فعليا أكبر من ارتفاع أسعار البيع ، وإن كان أقل حدة من الناحية الإسمية.

ويمكن توضيح ذلك من خلال مقارنة التغيرات بين شهر أبريل 2022، الذي شهد أكبر ارتفاع في الأسعار والتكاليف المباشرة للإنتاج، وسنوات 2018 و2019 و2021.

الجدول 17 | تقديم التغيرات الإسمية والنسبية في تكاليف الإنتاج المباشرة للأقطار المستهدفة وأسعار البيع المتوسطة الغير الشاملة للرسوم، لدى أحد الفاعلين في السوق (أبريل 2022 مقارنة بـ 2018 و2019 و2021).

التغيرات	النسبة
التغير النسبي للتكلفة المباشرة للإنتاج ما بين 2018 وأبريل 2022	53,50%
التغير النسبي لسعر البيع دون احتساب الرسوم ما بين 2018 وأبريل 2022	42,10%
التغير العددي للتكلفة المباشرة للإنتاج بالدرهم للكيلوغرام ما بين سنة 2018 وشهر أبريل 2022	2,9
التغير العددي لسعر البيع دون احتساب الرسوم بالدرهم للكيلوغرام ما بين سنة 2018 وشهر أبريل 2022	2,6
التغير النسبي للتكلفة المباشرة للإنتاج ما بين 2019 وأبريل 2022	61,40%
التغير النسبي لسعر البيع دون احتساب الرسوم ما بين 2019 وأبريل 2022	54,20%
التغير العددي للتكلفة المباشرة للإنتاج بالدرهم للكيلوغرام ما بين سنة 2019 وشهر أبريل 2022	3,2
التغير العددي لسعر البيع دون احتساب الرسوم بالدرهم للكيلوغرام ما بين سنة 2019 وشهر أبريل 2022	3,1
التغير النسبي للتكلفة المباشرة للإنتاج ما بين2021 وأبريل 2022	51,30%
التغير النسبي لسعر البيع دون احتساب الرسوم ما بين 2021 وأبريل 2022	33,40%
التغير العددي للتكلفة المباشرة للإنتاج بالدرهم للكيلوغرام ما بين سنة 2021 وشهر أبريل 2022	2,8
التغير العددي لسعر البيع دون احتساب الرسوم بالدرهم للكيلوغرام ما بين سنة 2021 وشهر أبريل 2022	2,2

المصدر: أعد من قِبل مجلس المنافسة استنادا إلى بيانات الفاعلين.

وتظل هذه الملاحظة صحيحة بمقارنة التغيرات في النسب المئوية بين شهري أبريل ويناير من سنة 2022 وكذلك بين شهري شتنبر ويناير من سنة 2022.

الجدول 18 | تقديم التغيرات الإسمية والنسبية في تكاليف الإنتاج المباشرة للأقطار المستهدفة وأسعار البيع المتوسطة الغير الشاملة للرسوم، لدى أحد الفاعلين في السوق (شهر يناير مقارنة بشهري أبريل وشتنبر من سنة 2022).

التغيرات	النسبة
التغير النسبي للتكلفة المباشرة للإنتاج ما بين يناير وأبريل 2022	25,80%
التغير النسبي لسعر البيع دون احتساب الرسوم ما بين يناير وأبريل 2022	22,00%
التغير العددي للتكلفة المباشرة للإنتاج بالدرهم للكيلوغرام ما بين يناير وأبريل 2022	1,7
التغير العددي لسعر البيع دون احتساب الرسوم بالدرهم للكيلوغرام ما بين يناير وأبريل 2022	1,6
التغير النسبي للتكلفة المباشرة للإنتاج ما بين يناير وشتنبر 2022	12,00%
التغير النسبي لسعر البيع دون احتساب الرسوم ما بين يناير وشتنبر 2022	11,40%
التغير العددي للتكلفة المباشرة للإنتاج بالدرهم للكيلوغرام ما بين يناير وشتنبر 2022	0,8
التغير العددي لسعر البيع دون احتساب الرسوم بالدرهم للكيلوغرام ما بين يناير وشتنبر 2022	0,8

المصدر: أعد من قِبل مجلس المنافسة استنادا إلى بيانات الفاعلين.

يتضح كذلك أن انخفاض التكاليف المباشرة للإنتاج غالباً ما يليه انخفاض أكبر نسبياً في سعر البيع المباشر، دون احتساب الرسوم، أو، في بعض الحالات، يبقى عند مستوى قريب. ويمكن توضيح ذلك ابتداءاً من شهر يونيو 2022، من خلال مقارنة التغيرات في التكاليف المباشرة لإنتاج الأقطار المستهدفة مع أسعار البيع المتوسطة عند الخروج من المصنع، دون احتساب الرسوم، بين شهري يونيو وأبريل، ويوليوز ويونيو، ثم بين شهري غشت ويوليوز من نفس السنة، مع استثناءات في الفترة بين شهري يونيو وغشت 2022.

الجدول 19 | تقديم التغيرات الإسمية والنسبية في تكاليف الإنتاج المباشرة للأقطار المستهدفة وأسعار البيع المتوسطة الغير الشاملة للرسوم، لدى أحد الفاعلين في السوق (بين شهري يونيو وأبريل 2022، ويوليوز ويونيو 2022، وغشت ويوليوز 2022).

التغيرات	النسبة
التغير النسبي للتكلفة المباشرة للإنتاج ما بين أبريل ويونيو 2022	-4,90%
التغير النسبي لسعر البيع دون احتساب الرسوم ما بين أبريل ويونيو 2022	-6,10%
التغير العددي للتكلفة المباشرة للإنتاج بالدرهم للكيلوغرام ما بين أبريل ويونيو 2022	-0,4
التغير العددي لسعر البيع دون احتساب الرسوم بالدرهم للكيلوغرام ما بين أبريل ويونيو 2022	-0,5
التغير النسبي للتكلفة المباشرة للإنتاج ما بين يونيو ويوليوز 2022	-5,60%
التغير النسبي لسعر البيع دون احتساب الرسوم ما بين يونيو ويوليوز 2022	-4,20%
التغير العددي للتكلفة المباشرة للإنتاج بالدرهم للكيلوغرام ما بين يونيو ويوليوز 2022	-0,4
التغير العددي لسعر البيع دون احتساب الرسوم بالدرهم للكيلوغرام ما بين يونيو ويوليوز 2022	-0,3
التغير النسبي للتكلفة المباشرة للإنتاج ما بين يوليوز وغشت 2022	-1,50%
التغير النسبي لسعر البيع دون احتساب الرسوم ما بين يوليوز وغشت 2022	1,90%
التغير العددي لسعر البيع دون احتساب الرسوم بالدرهم للكيلوغرام ما بين يونيو ويوليوز 2022	-0,1
التغير النسبي للتكلفة المباشرة للإنتاج ما بين يوليوز وغشت 2022	0,1

المصدر: أعد من قِبل مجلس المنافسة استنادا إلى بيانات الفاعلين.

في المقابل، تُظهر المعطيات أنّ سلوك الفاعلين في السوق خلال هذه الفترة من سنة 2022، وبغضّ النظر عن طبيعة كلّ فاعل، يعكس حدة المنافسة في السوق. ويُستدلّ على ذلك من خلال تأجيل بعض الفاعلين، بشكلٍ إرادي، لتعديل أسعار البيع بما يتناسب مع ارتفاع التكاليف المباشرة للإنتاج حفاظا على حصصهم في السوق أو لتعزيزها.

2. تحليل تطور أسعار بيع الأقطار المستهدفة المطبقة من قبل الموزعين والموجهة لأوراش البناء مقارنة بتطور أسعار البيع عند الخروج من المصنع

يستند هذا التحليل إلى:

- **فيما يتعلق بأسعار البيع المطبقة من قبل الموزعين**، مقارنة بالمعلومات التي تم جمعها خلال جلسات الاستماع والتفاعلات مع المهنيين والمنتجين والموزعين، بالإضافة إلى معالجة البيانات المقدمة من لدن مجموعة مختارة من الموزعين[90] والذين قاموا بملأ الاستبيان الذي أعدته مصالح التحقيق والبحث التابعة لمجلس المنافسة؛

[90] تم تحديدها، كما ذُكر سابقا، بالاعتماد على قوائم كبار الزبناء التي وفرتها شركات صناعة حديد الخرسانة وفاعلون آخرون في سوق مواد البناء، وبمساهمة المنتجين المتوفرين على شبكة خاصة بهم أو تابعة للمجموعة الأم التي ينتسبون إليها.

- **فيما يتعلق بأسعار البيع المطبقة عند الخروج من المصنع من طرف المنتجين**، متوسط الأسعار المصرح بها من طرف مصانع الصلب المندمجة، نظراً لكون الموزعين الذين أجابوا على الاستبيان لم يقوموا بالتوريد خلال الفترة المشمولة بالتحليل من مصانع الدرفلة.

وكما هو موضح أسفله، واستنادًا إلى البيانات المتعلقة بالأقطار المستهدفة التي تم موافاة مجلس المنافسة بها، فإن تغير متوسط الأسعار الشاملة للرسوم المطبقة من طرف عينة الموزعين على مبيعاتهم لأوراش البناء يتطابق مع نفس المنحى، التنازلي والتصاعدي، لمتوسط الأسعار الشاملة للرسوم للبيع عند الخروج من المصنع المطبقة من قبل الفاعلين المندمجين.

ويتضح أن الزيادات التي طرأت على متوسط أسعار البيع عند الخروج من المصنع، مع احتساب الرسوم، ابتداءً من سنة 2021، تمَّ تمريرها من طرف الموزّعين على أسعارهم بدرجات متفاوتة حسب الأقطار المبيعة، وقد كان هذا الأثر أكثر بروزًا بالنسبة لقطر 6 ملم، علمًا أن الممارسة السائدة تقضي باعتماد نفس الأسعار عند الخروج من المصنع بغضّ النظر عن القطر.

الرسم البياني 16 | مقارنة لتطور متوسط الأسعار الشاملة للرسوم لبيع الأقطار المستهدفة عند الخروج من المصنع المطبقة من قبل الفاعلين المندمجين وعند الاستلام المطبقة من قِبل الموزعين لفائدة أوراش الانعاش العقاري، خلال الفترة ما بين سنتي 2018 و2021.

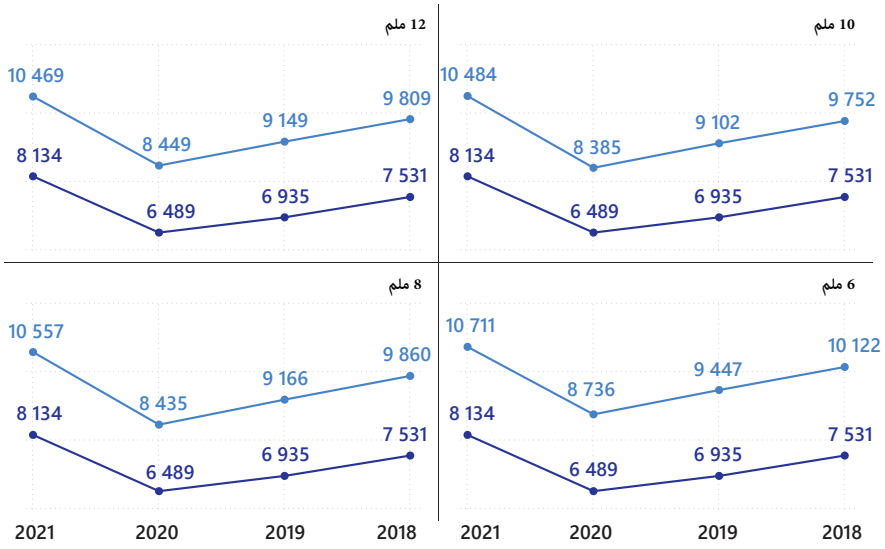

المصدر: أعد من قِبل مجلس المنافسة استنادا إلى بيانات الفاعلين.

خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2022، سُجلت أكبر الزيادات في مستويات الأسعار الشاملة للرسوم المطبقة للبيع، سواء عند الخروج من المصنع أو عند الاستلام من طرف الموزعين بين شهري مارس وماي، مع تأجيل تطبيق الزيادة التي طبقها المنتجون في أبريل على أسعار الموزعين إلى يونيو.

وابتداءً من شهر يونيو، اتبعت أسعار بيع الموزعين نفس المنحى التنازلي لأسعار البيع عند الخروج من المصنع المطبقة من قبل المنتجين.

الرسم البياني 17 | مقارنة لتطور متوسط الأسعار الشاملة للرسوم لبيع الأقطار المستهدفة عند الخروج من المصنع المطبقة من قبل الفاعلين المندمجين وعند الاستلام المطبقة من قِبل الموزعين لفائدة أوراش الانعاش العقاري، خلال الفترة ما بين شهري يناير وشتنبر 2022.

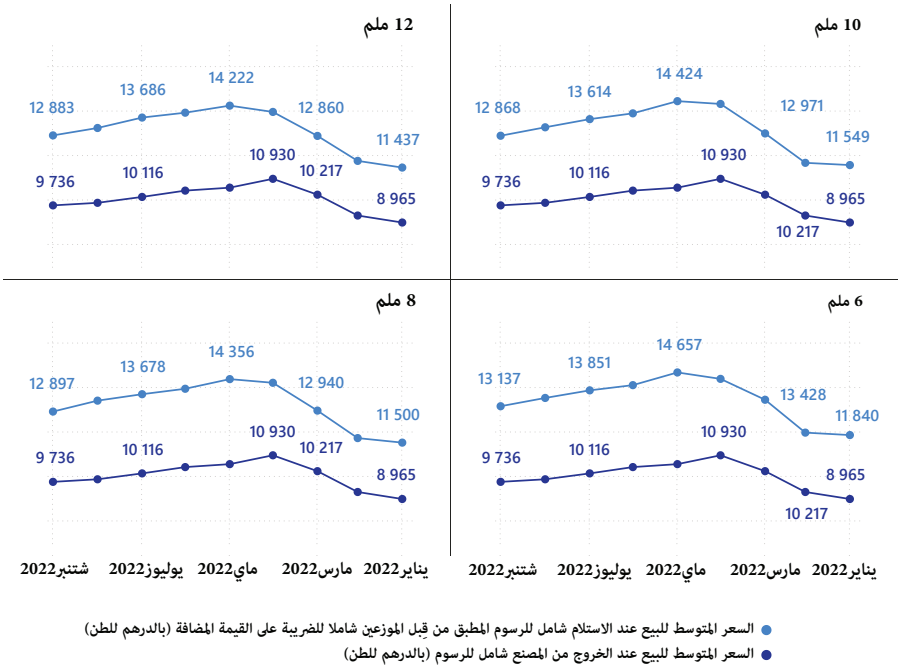

المصدر: أعد من قِبل مجلس المنافسة استنادا إلى بيانات الفاعلين.

تُظهر المقارنة بين متوسط التغيرات في أسعار البيع المطبقة من قبل المنتجين والموزعين أنّ الزيادات الإسمية التي اعتمدها الموزعون كانت، في الغالب، أعلى من تلك التي طبّقها المنتجون.

ويعكس اختلاف نسب التغير في أسعار البيع المطبقة من طرف الموزعين والمنتجين بحسب أقطار الحديد، تنويعًا في تطبيق الزيادات السعرية حسب حجم الطلب في السوق.

فقد تمّ تسجيل أن الحديد بقطر 10 ملم، الأكثر طلبًا في السوق، بيع من طرف الموزعين في أبريل 2022 بأسعار أعلى مقارنةً بالسنوات 2018 و2019 و2021، وبفارقٍ أكبر من الزيادة التي تحمّلوها عند الشراء من المنتجين خلال نفس الفترات، علما أن هذه الفوارق أوضح من حيث القيمة الإسمية أكثر من النسبة المئوية.

وتبقى الملاحظة صحيحة بالنسبة للقطر 6 مم، المعروض في السوق خلال الفترة المشمولة بالتحليل، حصريًا من قبل مصانع شركات "Univers Acier" ، "Riva Industries"،"Sonasid"، إذ توضح البيانات تغيّرا اسميا أكبر في أسعار الموزعين مقارنة بالأسعار المطبقة من طرف المنتجين.

الجدول 20 | تقديم التغيرات في متوسط الأسعار الشاملة للرسوم لبيع الأقطار المستهدفة عند الخروج من المصنع وأسعار بيعها عند الاستلام الشاملة للرسوم والمطبقة من قِبل الموزعين لفائدة أوراش الإنعاش العقاري (أبريل 2022 مقارنة بـ 2018 و2019 و2021).

التغيرات	10 mm	12 mm	8 mm	6 mm
التغير النسبي لثمن البيع من طرف المنتجين ما بين 2018 وأبريل 2022	45,10%	45,10%	45,10%	45,10%
التغير النسبي لثمن البيع من طرف الموزعين ما بين 2018 وأبريل 2023	46,60%	42,10%	43,90%	41,90%
التغير العددي لثمن البيع من طرف المنتجين ما بين 2018 وأبريل 2022	3,4	3,4	3,4	3,4
التغير العددي لثمن البيع من طرف الموزعين ما بين 2018 وأبريل 2022	4,5	4,1	4,3	4,2
التغير النسبي لثمن البيع من طرف المنتجين ما بين 2019 وأبريل 2022	57,60%	57,60%	57,60%	57,60%
التغير النسبي لثمن البيع من طرف الموزعين ما بين 2019 وأبريل 2022	57,10%	52,40%	54,80%	52,10%
التغير العددي لثمن البيع من طرف المنتجين ما بين 2019 وأبريل 2022	4	4	4	4
التغير العددي لثمن البيع من طرف الموزعين ما بين 2019 وأبريل 2022	5,2	4,8	5	4,9
التغير النسبي لثمن البيع من طرف المنتجين ما بين 2021 وأبريل 2022	34,40%	34,40%	34,40%	34,40%
التغير النسبي لثمن البيع من طرف الموزعين ما بين 2021 وأبريل 2022	36,40%	33,10%	34,40%	34,10%
التغير العددي لثمن البيع من طرف المنتجين ما بين 2021 وأبريل 2022	2,8	2,8	2,8	2,8
التغير العددي لثمن البيع من طرف الموزعين ما بين 2021 وأبريل 2022	3,8	3,5	3,6	3,7

المصدر: أعد من قِبل مجلس المنافسة استنادا إلى بيانات الفاعلين.

وتتأكد هذه الملاحظة من خلال مقارنة التغير بين شهري أبريل ويناير من سنة 2022 وكذلك بين شهري شتنبر ويناير من نفس السنة، مع ملاحظة انخفاض التغيرات في شهر شتنبر لجميع الأقطار المستهدفة ذات قيمة إسمية أقل من 1.5 درهم للكيلوغرام . تماشيا مع منحى تباطؤ ارتفاع الأسعار الذي بدأ منذ شهر يونيو.

الجدول 21 | تقديم التغيرات في متوسط الأسعار الشاملة للرسوم لبيع الأقطار المستهدفة عند الخروج من المصنع وأسعار بيعها عند الاستلام الشاملة للرسوم والمطبقة من قِبل الموزعين لفائدة أوراش الإنعاش العقاري (شهر يناير مقارنة بشهري أبريل وشتنبر من سنة 2022).

التغيرات	10 mm	12 mm	8 mm	6 mm
التغير النسبي لثمن البيع من طرف المنتجين ما بين يناير وأبريل 2022	21,90%	21,90%	21,90%	21,90%
التغير النسبي لثمن البيع من طرف الموزعين ما بين يناير وأبريل 2022	23,80%	21,90%	23,40%	21,30%
التغير العددي لثمن البيع من طرف المنتجين ما بين يناير وأبريل 2022	2	2	2	2
التغير العددي لثمن البيع من طرف الموزعين ما بين يناير وأبريل 2022	2,7	2,5	2,7	2,5
التغير النسبي لثمن البيع من طرف المنتجين ما بين يناير وشتنبر 2022	8,60%	8,60%	8,60%	8,60%
التغير النسبي لثمن البيع من طرف الموزعين ما بين يناير وشتنبر 2022	11,40%	12,60%	12,10%	11,00%
التغير العددي لثمن البيع من طرف المنتجين ما بين يناير وشتنبر 2022	0,8	0,8	0,8	0,8
التغير العددي لثمن البيع من طرف الموزعين ما بين يناير وشتنبر 2022	1,3	1,4	1,4	1,3

المصدر: أعد من قِبل مجلس المنافسة استنادا إلى بيانات الفاعلين.

وابتداءً من شهر يونيو 2022، ومع تراجع أسعار المدخلات الرئيسية لمصانع الصلب ومصانع الدرفلة، أدت انخفاضات أسعار التوريد من المنتجين إلى تعديلات تنازلية في الأسعار المطبقة من طرف الموزعين إلا أن نسب هذه التعديلات ظلت في الغالب أقل من التغيرات التي طبقت من قبل المنتجين، باستثناء القطرين 10 ملم و12 ملم في شهر غشت من نفس السنة.

الجدول 22 | تقديم التغيرات في متوسط الأسعار الشاملة للرسوم لبيع الأقطار المستهدفة عند الخروج من المصنع و أسعار بيعها عند الاستلام الشاملة للرسوم والمطبقة من قِبل الموزعين لفائدة أوراش الانعاش العقاري (بين شهري يونيو وأبريل 2022، ويوليوز ويونيو 2022، وغشت ويوليوز 2022).

التغيرات	10 mm	12 mm	8 mm	6 mm
التغير النسبي لثمن البيع من طرف المنتجين ما بين أبريل ويونيو 2022	-4,80%	-4,80%	-4,80%	-4,80%
التغير النسبي لثمن البيع من طرف الموزعين ما بين أبريل ويونيو 2022	-3,00%	-0,20%	-1,90%	-2,00%
التغير العددي لثمن البيع من طرف المنتجين ما بين أبريل ويونيو 2022	-0,5	-0,5	-0,5	-0,5
التغير العددي لثمن البيع من طرف الموزعين ما بين أبريل ويونيو 2022	-0,4	0	-0,3	-0,3
التغير النسبي لثمن البيع من طرف المنتجين ما بين يونيو ويوليوز 2022	-2,70%	-2,70%	-2,70%	-2,70%
التغير النسبي لثمن البيع من طرف الموزعين ما بين يونيو ويوليوز 2022	-1,90%	-1,60%	-1,80%	-1,70%
التغير العددي لثمن البيع من طرف المنتجين ما بين يونيو ويوليوز 2022	-0,3	-0,3	-0,3	-0,3
التغير العددي لثمن البيع من طرف الموزعين ما بين يونيو ويوليوز 2022	-0,3	-0,2	-0,2	-0,2
التغير النسبي لثمن البيع من طرف المنتجين ما بين يوليوز وغشت 2022	-2,60%	-2,60%	-2,60%	-2,60%
التغير النسبي لثمن البيع من طرف الموزعين ما بين يوليوز وغشت 2022	-2,70%	-3,40%	-2,10%	-2,50%
التغير العددي لثمن البيع من طرف المنتجين ما بين يوليوز وغشت 2022	-0,3	-0,3	-0,3	-0,3
التغير العددي لثمن البيع من طرف الموزعين ما بين يوليوز وغشت 2022	-0,4	-0,5	-0,3	-0,3

المصدر: أعد من قِبل مجلس المنافسة استنادا إلى بيانات الفاعلين.

وتشير التغيرات التي تم تحليلها إلى وجود ضغط من السوق لخفض أسعار البيع، له تأثير أكبر على استراتيجيات المنتجين مقارنة باستراتيجيات الموزعين.

3. العوامل المفسّرة لتطور التكاليف المباشرة للإنتاج الكامنة وراء ارتفاع أسعار البيع عند الخروج من المصنع المسجّلة سنة 2022

كما ذكرنا سابقًا، فإن الزيادات المسجّلة في أسعار البيع عند الخروج من المصنع للأقطار المستهدفة في هذه الدراسة قد تطورت، خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2022، وفق نفس المنحى الذي عرفته التكاليف المباشرة للإنتاج التي تحمّلها المنتجون.

ومن أجل فهم أفضل للعوامل الكامنة وراء ارتفاع هذه التكاليف وبالتالي ارتفاع أسعار البيع، سيستعرض فيما يلي السياق العام السائد خلال فترة ارتفاع الأسعار. ليتم بعد ذلك التركيز على المشتريات المستهلكة من طرف المنتجين خاصة منها تلك المتعلقة بالمدخلين الرئيسين في مرحلتي

إنتاج السبائك الفولاذية المستطيلة القواعد والدرفلة، والمتمثلين على التوالي في الخردة المعدنية والسبائك. والهدف من ذلك هو تحليل ما إذا كانت التطورات ذات الصلة خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2022 قد اتبعت:

- نفس منحى أسعار تداول المدخل المعني في الأسواق العالمية، في الاتجاهين التصاعدي أو التنازلي، لا سيما عندما تكون هذه المقارنة ممكنة،
- أو في بعض الحالات، اتجاهاً مغايراً عمّا سُجّل في السنوات السابقة.

3.1 تذكير بسياق ارتفاع أسعار بيع حديد الخرسانة

شهد الاقتصاد العالمي اضطرابات شديدة في سلاسل الإنتاج والتوريد في جميع أنحاء العالم مع أزمة كوفيد-19 التي شهدها العالم في سنة 2020.

وتبعا لهذه الاضطرابات، أسفر اختلال التوازن بين العرض الطلب، مدعوما بندرة المواد الخام وتعطل السلاسل اللوجستية، عن ضغوط تضخمية معمّمة أثرت على المواد الأولية والمواد الأساسية والطاقة.

ومع مطلع سنة 2022، أسفرت الأزمة الجيو-سياسية الناجمة عن النزاع بين أوكرانيا وروسيا إلى ارتفاع حاد في الأسعار، إذ بلغت مستويات قياسية مقرونة بتقلبات شديدة[91]، علما أن روسيا تعد ثاني أكبر مصدر للنفط الخام في العالم وأحد المنتجين الأساسيين للمواد الأولية والمواد الأساسية. فضلا عن ذلك، فاقمت خيارات البلدان المصدرة الأخرى، المتمثلة في تخصيص إنتاجها من الموارد الأساسية لتلبية الطلب داخل أسواقها الداخلية، حدة هذا السياق، ما ترتب عنه ارتباك في إستراتيجيات التوقع لدى جميع الفاعلين الاقتصاديين، إذا باتوا غير قادرين على التنبؤ بظروف السوق ويصطدمون بحالة غير مسبوقة من اللايقين.

ولم يسلم الاقتصاد الوطني من ارتفاع الأسعار، لاسيما وأن المغرب يلجأ إلى الاستيراد لتلبية نحو 90 بالمائة من احتياجاته الطاقية، وقسط كبير من المواد الخام والمواد الأولية لضمان سير قطاعاته الإنتاجية، ناهيك عن تداعيات الجفاف التي أدت، إلى حد كبير، إلى التأثير على التطلعات الاقتصادية والصناعية للبلاد على المديين القصير والمتوسط. وعلى غرار القطاعات الأخرى، بما فيها إنتاج مواد البناء، تأثرت صناعة تصنيع حديد الخرسانة بهذا المنحى التصاعدي.

وأجمع الفاعلون، الذين تم الاستماع إليهم، على الوتيرة غير المسبوقة للزيادات المسجلة في 2022، مشيرين إلى حجمها وإلى طابعها المعمّم الذي طال جميع فروع سلسلة القيمة علاوة على التمديد الملحوظ في آجال التوريد من الخارج.

وتشير تفسيرات الفاعلين إلى أن صناعة الصلب الوطنية لا تزال حساسة للتطورات في السوق الدولية التي تأخذ بعين الاعتبار باستمرار في خياراتهم المتعلقة بعمليات الإنتاج وفي تحديد استراتيجياتهم الخاصة بالأسعار، بالنظر إلى:

- من جهة، الاعتماد الوطني على مصادر الطاقة والمدخلات والمواد الأولية الاستهلاكية المستوردة؛
- ومن جهة أخرى، طابع الطاقة الإنتاجية الفائضة الذي يميز صناعة الصلب على الصعيد العالمي الذي يسهم في تعدد العروض التصديرية، بما في ذلك إلى المغرب، في ظل تراجع الطلب في الأسواق المحلية.

[91] للتوضيح، يمكن الإشارة إلى تطور سعر برميل النفط الخام برنت الذي تم تداوله في 3 مارس 2022 بسعر 110 دولارات أمريكية، ليصل بعد 5 أيام إلى 130 دولارًا أمريكيًا قبل أن ينخفض إلى ما دون 100 دولار أمريكي في 15 مارس من نفس السنة.

وتجسد الوضعية خلال سنة 2018 هذا الأمر، حيث أثر ارتفاع أسعار المدخلات في السوق الدولية على تكاليف الإنتاج في الوقت الذي أدى فيه توافق العديد من الأسواق الكبرى على اتخاذ تدابير حمائية مماثلة لتلك التي قررتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى تصريف الصادرات الأجنبية نحو أسواق بديلة. وقد عانت السوق الوطنية بدورها، من فائض في الطاقة الإنتاجية، أمام ارتفاع ملموس في حجم الواردات، لا سيما تلك الواردة من تركيا.

كذلك في سنة 2019، تأثرت تكاليف الإنتاج، حسب تفسيرات الفاعلين الاقتصاديين، بمستويات أسعار الخردة المعدنية والسبائك الفولاذية المستطيلة القواعد بسبب ارتفاع أسعار خام الحديد في أعقاب الحادث الذي وقع في أحد مناجم استخراج هذا الخام في البرازيل، فضلاً عن القيود التي فرضتها أستراليا على تصديره. وفي هذا السياق، بلغت الزيادة في حجم المبيعات بالطن من الأقطار المستهدفة من حديد الخرسانة، مقارنة بسنة 2018، حوالي 12 بالمائة مقابل زيادة في قيمة المبيعات بنسبة لا تتجاوز 3 بالمائة. وفي سنة 2021، شهدهذا القطاع أيضًا انتعاشًا في النشاط الاقتصادي في جميع أنحاء العالم، مما أدى إلى ارتفاع أسعار المدخلات واضطرابات شديدة في سلاسل التوريد، مع العلم أن التدابير التي اتخذتها الصين لخفض صادراتها وإنتاجها من الصلب كانت، وفقًا لتفسيرات الفاعلين، مفيدة للقطاع الوطني.

نظرًا لتأثير الظرفية الدولية على هذه الصناعة، أبرزت مصانع الصلب المجهودات المبذولة للرفع من كفاءة أدائها وترشيد تكاليف الإنتاج. وقد اتضح جليا أن الأولوية التي توليها مصانع الصلب لتأمين مخزون كافٍ من الخردة المعدنية بأسعار مناسبة، مما يضمن استمرار تزويد أفران الصهر. كما أكد الفاعلون على أهمية البعد التجاري، ولا سيما استراتيجية الأسعار في ظل الفائض البنيوي في القدرة الإنتاجية وللمنافسة الأجنبية، ما يدفعهم إلى إجراء تعديلات على الأسعار وفقًا لتطور الطلب في السوق وللقيود العملية المتعلقة بتوريد المدخلات والإنتاج.

وبشكل خاص فيما يتعلق بارتفاع تكاليف الإنتاج خلال سنة 2021 والأشهر التسعة الأولى من سنة 2022، أشار الفاعلون إلى زيادات "غير اعتيادية" في أسعار الخردة المعدنية. وقد بلغت هذه الزيادات في حالة الخردة شديدة الانصهار (HMS) ، دون احتساب تكاليف الشحن والنقل والصرف، أكثر من 1454 درهمًا عن الطن الواحد، تحت تأثير مضاعف لتباطؤ إنتاج الخردة المعدنية بسبب تراجع الإنتاج الصناعي وانخفاض أنشطة التنقيب والتجميع.

ومع اندلاع الحرب في أوكرانيا، البلد المنتج للحديد والصلب والذي يستورد منه بعض المنتجين المحليين السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ المخصصة لإنتاج السلك الحديدي، بلغ سعر الخردة المعدنية مستوى قياسيًا مع تسجيل ارتفاعات مهمة لأسعار الأنواع العالية النقاوة. كما تأثرت الخردة المعدنية المحلية بهذا المنحى التصاعدي "في غير تناسق مع التوجه المرصود في السوق العالمية ووجود فرق ملحوظ في المردودية" . وبالإضافة إلى ارتفاع أسعار الخردة المعدنية، التي تشكل أكثر من 75 بالمائة من تكلفة إنتاج السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ، (انطلاقا من معطيات فترة التحليل الممتدة ما بين سنتي 2018 و 2024، دون احتساب سنة 2020)، فقد شملت الزيادات أيضاً مدخلات ومواد استهلاكية أخرى، خصت للإنتاج داخل مصانع الصلب، لا سيما المواد المقاومة للحرارة والأقطاب الكهربائية. فيما شملت، بالنسبة لمصانع الدرفلة، إلى جانب تكلفة توريد السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ، الوقود والغازوال المستخدم بكثرة في مجال اللوجستيك الصناعية.

ووفقًا لتصريحات الفاعلين خلال جلسات الاستماع المنظمة في إطار التحقيق، فإن زيادات تكلفة المشتريات انعكست على أسعار البيع، على الرغم من الجهود المبذولة للترشيد، والتي شملت على وجه الخصوص، في حالة الأنشطة المندمجة:

- الخيارات التكنولوجية المتخذة التي تسمح بالترشيد في عدة مجالات، لا سيما في استهلاك المواد المضافة (سبائك الحديد) وتثمين المنتجات الثانوية الناتجة عن هذه الصناعة؛
- تعزيز عمليات الصيانة وتكوين الموارد البشرية في إطار نهج متكامل لترشيد الموارد؛
- تطوير الأنشطة الداخلية لفرز وتنظيف الخردة المعدنية، مما يتيح تحقيق مكاسب في مرحلة الشراء وكذلك في استهلاك الطاقة في مرحلة الصهر؛
- الاشتراك في آليات التحوط المالي الآجلة للوقاية من الآثار السلبية لتقلبات الأسعار، لا سيما لتوريد الخردة المعدنية. كما هو الشأن بالنسبة لشركة "SONASID"؛
- التحكيم بين إنتاج السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ ذاتيا أو شرائها أو تخزينها لضمان تحقيق مكاسب من حيث المشتريات واستهلاك الطاقة؛
- التحكيم فيما يتعلق بتوريد بدائل تنافسية، بشكل خاص بالنسبة للوقود المستخدم في مرحلة الدرفلة، والذي يتم استبداله بالغاز الطبيعي المسال أو الزيوت المستعملة، حسب سعره في السوق، في انتظار تطوير عرض وطني للغاز الطبيعي المسال الموجه للصناعيين لتزويد هذه الصناعة التي تعتمد في قدرتها التنافسية على التكلفة الإجمالية للطاقة المستخدمة.

ويضاف إلى هذه الجهود المكاسب التي حققتها بعض مصانع الصلب من استخدام الطاقة الريحية واستثماراتها في مختلف شهادات الجودة والسلامة والبيئة وتدبير الطاقة، مما دفعها إلى الالتزام بعمليات مستمرة لترشيد التكاليف. إضافة إلى إعادة تدوير المياه التي تستهلك بكثرة في هذه الصناعة، مما سمح للفاعلين في صناعة الصلب من تقليص تكاليف الإنتاج.

3.2 تطور تكلفة المشتريات المستهلكة من المدخلات الرئيسية

3.2.1 الخردة المعدنية المستوردة

لتوضيح مستويات الأسعار الدولية للخردة، التي تشكل المكون الأساسي للسبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ، سيتم أخذ بعين الاعتبار السعر الشامل للتكلفة ولأجرة الشحن (CFR) للخردة شديدة الانصهار(Heavy Melting Scarp) الواردة من تركيا كما تنشرها وكالة (Argus)[92] .تجدر الإشارة إلى أن سعر الخردة شديدة الانصهار غالباً ما يكون أقل من المؤشرات الدولية المرتبطة بأنواع أخرى.

خلال فترة التحليل، سُجلت زيادات قوية ابتداءً من سنة 2021، بنسبة تقارب 40 بالمائة مقارنة بالمتوسط المسجل في سنة 2018. ووفقًا للتحليلات القطاعية في هذا المجال، تكبدت صناعة الصلب ارتفاعًا ملحوظًا خلال الفترة التي أعقبت جائحة كوفيد، مع ارتفاع أسعار خام الحديد الذي تم تداوله بأكثر من 200 دولار أمريكي عن الطن الواحد خلال سنة 2021 مقارنة بالسعرالاعتيادي الذي يتراوح بين 70 و80 دولارًا أمريكيًا.

[92] المعروفة سابقًا باسم Petroleum Argus Ltd، هي وكالة مستقلة تقدم معلومات عن الأسعار وخدمات استشارية وبيانات السوق ومراقبة اقتصادية لقطاعات النفط والغاز الطبيعي والكهرباء والانبعاثات والوقود الحيوي والكتلة الحيوية والغاز الطبيعي المسال والمعادن والصناعات الكيميائية والأسمدة والفلاحة والفحم على مستوى العالم.

وتفاقمت هذه الزيادات خلال الأشهر الخمسة الأولى من سنة 2022، حيث بلغت ذروتها في فبراير ومارس وأبريل، لتصل إلى ما يقرب من ضعف السعر المتوسط الشامل للتكلفة ولأجرة الشحن(CFR) لسنة 2018. وخلال هذه الأشهر، بلغت الأسعار على التوالي 504 دولاراً أمريكياً و641 دولارًا أمريكيًا و618 دولارًا أمريكيًا عن الطن الواحد.

وأعقب هذه المستويات القياسية تحسن في الأسعار اعتبارًا من شهر يونيو لتستقر عند مستويات أقل من المتوسط المسجل في سنة 2021، ولكن دون العودة إلى ما دون المتوسط المسجل في سنة 2018، أي 340 دولارًا أمريكيًا عن الطن الواحد.

الرسم البياني 18| تطور السعر الشامل للتكلفة ولأجرة الشحن لتداول الخردة شديدة الانصهار الواردة من تركيا، خلال الفترة ما بين سنة 2018 إلى متم شهر شتنبر 2022.

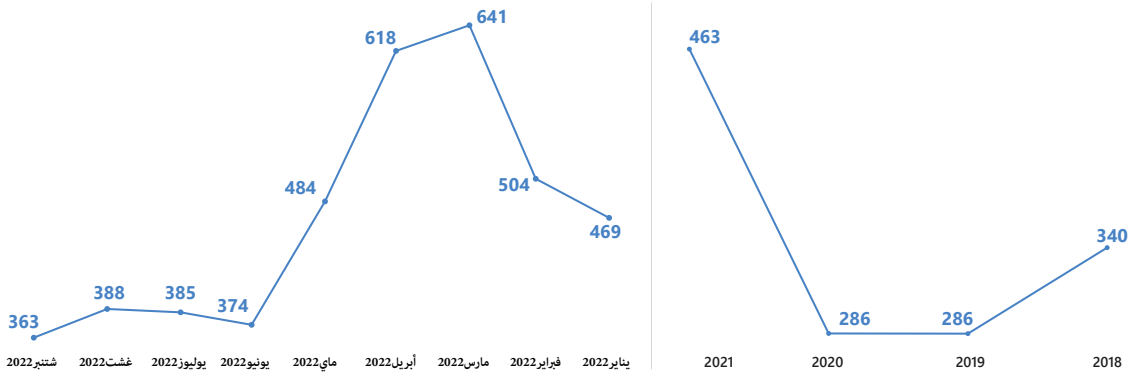

المصدر: أعد من قِبل مجلس المنافسة استنادا إلى بيانات الفاعلين.

وعلى نفس المنوال، فقد عرفت تكلفة توريد الخردة المعدنية المستوردة من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية تطورًا اتبع بشكل عام نفس المنحى التنازلي والتصاعدي. وفي سنة 2021، ارتفع متوسط التكلفة المتحملة، حسب بلد المنشأ، بأكثر من 36 بالمائة مقارنة بسنة 2018 وبأكثر من 60 بالمائة مقارنة بسنة 2019. أما خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2022، بلغت القيمة الأعلى أكثر من ضعف التكلفة التي تم تحملها في سنتي 2019 و2020 وأقل من المتوسط المسجل في سنة 2021.

تشير المقارنة بين تطور سعر تداول الخردة المعدنية وتكلفة شرائها التي تحملها الفاعلون مع متوسط أسعار البيع المعتمدة ، كما تمّت دراسته سابقًا، إلى نهج استراتيجية تسعير "منظم" على مرور الوقت وفق تزامن للارتفاعات والانخفاضات خلال فترة التحليل. تحديدا خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2022، تبرز المقارنة التأثير المتأخر غالبا لتقلبات أسعار التداول وتكاليف الشراء على أسعار البيع، وذلك على الأرجح بسبب تأثير المخزون. ويمكن توضيح ذلك من خلال ذروة التداول وتكلفة التوريد، التي تم تسجيلها خلال شهر مارس لتنعكس على التكاليف المباشرة للإنتاج وأسعار البيع في الأشهر الموالية .

وتحديدا فيما يخص حالات استيراد الخردة المعدنية ، تجدر الإشارة إلى أن الزيادات الملاحظة قد تفاقمت بفعل التغيرات في تكلفة الشحن البحري وكذلك سعر صرف العملة (الدولار الأمريكي/الدرهم المغربي). ويضاف إلى ذلك الضرائب المطبقة على استيراد الخردة المعدنية الخاضعة، كما سبق ذكره، للنظام العام الذي يحدد الرسوم الجمركية بنسبة 2,5 بالمائة حسب القيمة (ad valorem) ، بالإضافة

إلى الرسم شبه الضريبي على الاستيراد بنسبة 0,25 بالمائة، والضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد بنسبة 20 بالمائة. وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن المشتريات التي تتم وفقًا للشروط التجارية الدولية بالسعر الشامل للتكاليف وأجرة الشحن[93] (CFR)، تضاف إليها تكاليف التأمين والمناولة ، فضلاً عن تكاليف النقل الداخلي من الميناء إلى موقع الإنتاج.

3.2.2 الخردة المعدنية المحلية

في غياب مصدر معلومات عن أسعار الخردة المعدنية المحلية، استندت التحليلات إلى مقارنة تكاليف التوريد التي تحملها الفاعلون خلال فترة الدراسة.

توضح الرسوم البيانية أدناه أوجه التشابه في تطور متوسط التكاليف السنوية لشراء الخردة المعدنية بين الفاعلين مع سعر تداول الخردة شديدة الانصهار الواردة من تركيا. وفي هذا الصدد، شهدت تكاليف شراء الخردة المعدنية المحلية انخفاضًا بين سنتي 2018 و2020، لتتخذ منحى تصاعديًا ابتداءاً من سنة 2021، ازداد حدة مع بداية سنة 2022.

خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2022، أظهرت التطورات الشهرية الاختلافات التالية:

- من جهة، بين الفاعلين، ويُحتمل أن ذلك راجع إلى اختلاف كميات المشتريات ومصادر التوريد؛ و
- ومن جهة أخرى، بالمقارنة مع أسعار تداول الخردة شديدة الانصهار الواردة من تركيا. وفي هذا الصدد، لوحظ ما يلي:

• **منحى غير متزامن:** حيث إن الزيادات في أسعار التداول المسجّلة خلال شهر مارس لم يظهر أثرها على مستويات مشتريات الفاعلين إلا خلال الأشهر الموالية؛

• **وثم آخر منعكس:** اعتبارًا من شهر يوليوز، حيث سجلت زيادات في أسعار البيع في الوقت الذي شهدت فيه المؤشرات الدولية انخفاضًا، ويُعزى ذلك على الأرجح إلى الضغط المسجَّل على الكميات المتاحة من الخردة المعدنية في السوق المحلية، كما تم توضيح ذلك سابقًا.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا التباين الزمني خلال السنة بين تكلفة الخردة المعدنية المحلية وأسعار تداولها على الصعيد الدولي يتم تصحيحه عند احتساب المتوسط السنوي، مما يؤدي إلى توازٍ بين تكاليف توريد الخردة المعدنية المحلية والمستوردة التي تظل تكلفتها أعلى، ذلك كما سبق توضيحه ضمن تقديم آليات اشتغال سوق الخردة المعدنية، وذلك استناداً إلى المعطيات المقدّمة من طرف الفاعلين.

[93] المعبرة عن تكلفة البضائع مضافة إليها تكلفة النقل الدولي

الرسم البياني 19 | مقارنة لتطور تكاليف شراء الخردة المعدنية المحلية المتحملة من قِبل فاعِلَيْن في السوق، خلال الفترة ما بين سنة 2018 إلى متم شهر شتنبر 2022.

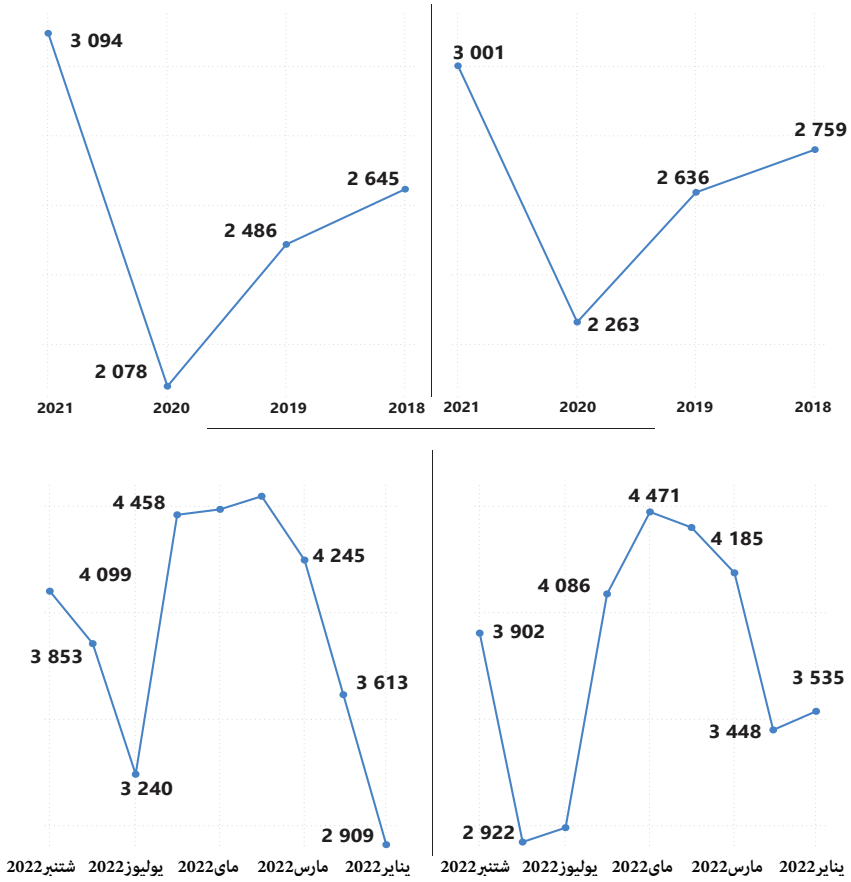

المصدر: أعد من قِبل مجلس المنافسة استنادا إلى بيانات الفاعلين.

3.2.3 السبائك الفولاذية المستطيلة القواعد المستوردة

سيستند تحليل مستويات أسعار تداول السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ على مستوى الأسواق العالمية إلى سعر البضاعة مُحَمَّلَة على ظهر السفينة (FOB) للسبائك القادمة من البحر الأسود، وفق المؤشرات الصادرة عن وكالة (Argus) [94] المتخصصة.

وخلال فترة الدراسة، عرف سعر السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ تطوراً مماثلاً للمنحى المسجل لأسعار الخردة المعدنية. بين سنتي 2018 و2021، بلغت الزيادة أكثر من 24 بالمائة و29 بالمائة بين شهر مارس 2022 وسنة 2021. وقد تفاقمت الزيادات خلال الأشهر الأربعة الأولى من سنة 2022، حيث سجلت مستويات قياسية بلغت 787 دولارًا أمريكيًا و739 دولارًا أمريكيًا عن الطن الواحد على التوالي في شهري مارس وأبريل، تلاها انخفاض دون العودة إلى المستويات المسجلة في سنوات 2018 و2019 و2020.

[94] المعروفة سابقًا باسم Petroleum Argus Ltd، هي وكالة مستقلة تقدم معلومات عن الأسعار وخدمات استشارية وبيانات السوق ومراقبة اقتصادية لقطاعات النفط والغاز الطبيعي والكهرباء والانبعاثات والوقود الحيوي والكتلة الحيوية والغاز الطبيعي المسال والمعادن والصناعات الكيميائية والأسمدة والفلاحة والفحم على مستوى العالم.

الرسم البياني 20 | تطور سعر تداول السبائك الفولاذية المستطيلة القواعد الواردة من البحر الأسود مُحَمَّلَة على ظهر السفينة (FOB) مقارنة بسعر تداول الخردة المعدنية الواردة من تركيا الشامل للتكلفة ولأجرة الشحن (CFR)، خلال الفترة ما بين سنة 2018 إلى متم شهر شتنبر 2022.

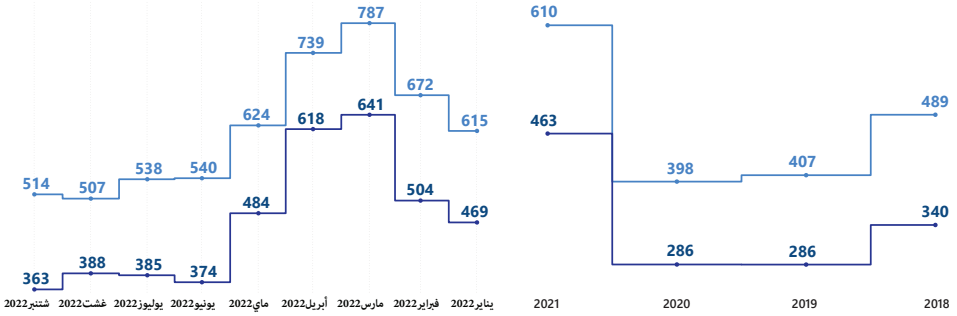

● متوسط سعر تداول الخردة المعدنية الواردة من تركيا الشامل للتكلفة ولأجرة الشحن، (بالدولار الأمريكي للطن)

● متوسط سعر تداول السبائك الفولاذية المستطيلة القواعد الواردة من البحر الأسود مُحَمَّلَة على ظهر السفينة (بالدولار الأمريكي للطن)

المصدر: أعد من قِبل مجلس المنافسة استنادا إلى بيانات الفاعلين.

على مستوى الفاعلين، تماشى منحى تكاليف توريد السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ المستوردة في اتجاه مماثل لمنحى سعر تداولها في السوق الدولية كما هو مبيّن أدناه. فقد شهدت تكاليف الشراء ارتفاعًا بدءًا من سنة 2021 إلى ما يزيد عن 18 بالمائة من التكلفة المتحملة في سنة 2018 و34 بالمائة من التكلفة المتحملة في سنة 2019.

خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2022، سجلت بيانات الفاعلين تفاقم التكلفة المتحملة مقارنة بالسنوات السابقة.

الرسم البياني 21 | تكاليف استيراد السبائك الفولاذية المستطيلة القواعد من قِبل فاعل في السوق بالسعر الشامل للتكلفة ولأجرة الشحن، مقارنة بسعر تداول السبائك الواردة من البحر الأسود مُحَمَّلَة على ظهر السفينة (FOB)، خلال الفترة ما بين سنة 2018 إلى متم شهر يونيو2022 [95].

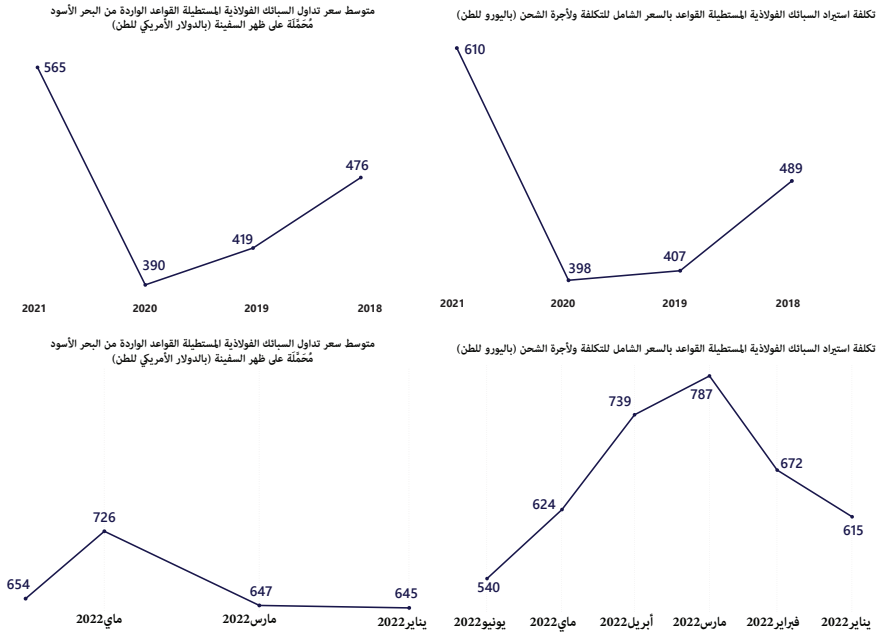

المصدر: أعد من قِبل مجلس المنافسة استنادا إلى بيانات الفاعلين.

[95] فترة توريد الفاعل

ولا شك أن تكلفة شراء السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ بالسعر شامل للتكلفة ولأجرة الشحن بالعملة الأجنبية تزداد بسبب الرسوم والضرائب المفروضة على الواردات، وتكلفة الشحن البحري التي تختلف باختلاف ميناء المنشأ، وتأثير أسعار الصرف.

3.2.4 الوقود الصناعي

تُعتبر صناعة الصلب صناعةً كثيفةَ الاستهلاك للطاقة ، حيث تشكل هذه الأخيرة ثاني أكبر عنصر في بنية التكاليف، سواء في مرحلة إنتاج السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ أو في مرحلة درفلتها.

بالنسبة للكهرباء، لم يشهد الفاعلون الذين يحصلون على إمداداتهم من شبكة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، على عكس بلدان أخرى، بأي زيادات في التعريفة. وفيما يتعلق بالطاقات المتجددة، فإن تقديرات الفاعلين تشير إلى تحقيق مكاسب في حدود 12 إلى 15 بالمائة بالنسبة لنشاط الدرفلة على الساخن، يمثل الوقود المستخدم لتسخين السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ ثاني أهم عنصر من عناصر تكلفة مصانع الدرفلة. غير أن مصانع الدرفلة المرتبطة بمصانع الصلب تستهلك كمية أقل من الوقود مقارنة بمصانع الدرفلة الموجودة خارج مصانع الصلب، وذلك نظرًا لأن السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ المنتجة ذاتيا يتم تحميلها مباشرة في الفرن وعلى حرارة عالية، مما يتيح، كما سبق توضيحه، تقليص استهلاك الوقود بنسبة تُقدّر بحوالي 40 بالمائة[96].

من خلال المقارنة الواردة أدناه، يتبين أن تكلفة توريد هذا الوقود شهدت أيضًا ارتفاعًا حادًا خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2022، وهو اتجاه تصاعدي بدأ فعلياً منذ سنة 2021. وقد سُجلت أعلى الزيادات بين شهري ماي ويوليوز، لتعرف الأسعار منحى تنازليًا اعتبارًا من شهر غشت.

الرسم البياني 22 | مقارنة للتكاليف المتحملة من قِبل فاعلَيْن في السوق لتوريد الوقود، خلال الفترة ما بين سنة 2018 إلى متم شهر شتنبر 2022.

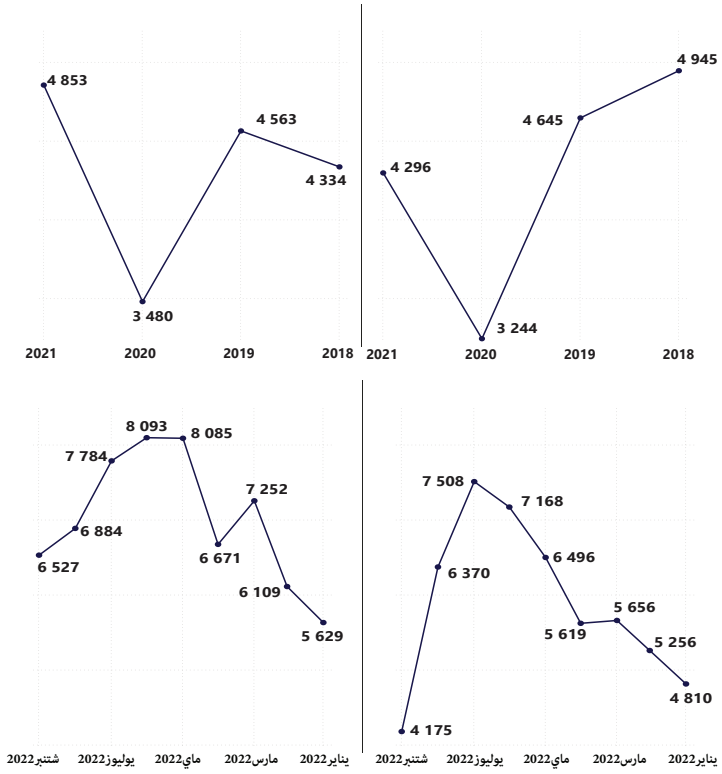

المصدر: أعد من قِبل مجلس المنافسة استنادا إلى بيانات الفاعلين.

[96] يُرجى الاطلاع على تقرير نشاط شركة "Sonasid" للسنة المالية 2021.

4. تحليل التغييرات المطبقة على أسعار القضبان الحديدية

بمقارنة المعلومات التي قدمها الفاعلون بشأن الزيادات في الأسعار المطبقة على الأقطار المستهدفة المعروضة في السوق، يمكن استخلاص ثلاث ملاحظات رئيسية:

يتعلق العنصر الأول بأهمية الزيادات المطبقة من قبل المنتجين في سنة 2021، التي شهدت بداية ارتفاع أسعار الخردة المعدنية والسبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ على الصعيد الدولي. ففي سنة 2021، تراوحت الزيادات الصافية عن كل طن مُباع بين 1500 و2170 درهمًا، مقارنةً بمبلغ يتراوح بين 541 و903 درهمًا خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2022.

ويشير العنصر الثاني إلى لجوء الفاعلين إلى مراجعة الأسعار سواء بخفضها أو زيادتها، غالبًا بالتوازي مع التوجهات التنازلية لأسعار المدخلات الرئيسية. ويمكن التحقق من ذلك، لا سيما اعتبارًا من شهر يونيو 2022، حيث قامت الشركات المبلغة لبرنامج مراجعة أسعار البيع، بخفض أسعارها. وقد بلغت التخفيضات التراكمية عن كل كيلوغرام، ما بين 0,5 درهم و1,2 درهم، مقارنة بزيادات تراكمية خلال الفترة الأولى من السنة بلغت ما بين1,6 درهم و2 درهم.

أما العنصر الثالث فيشير إلى تباين في سلوك هذه الشركات، سواء بالنسبة لتوقيت مراجعات الأسعار أو قيمتها، وهو ما تأكد بالنسبة للفاعلين الصناعيين الذين ينتمون إلى نفس الفئة.

ويؤكد تحليل توقيت ومبالغ التغيرات في مراجعات الأسعار التي شهدتها الأقطار المستهدفة، على الرغم من أنها لا تشمل جميع الفاعلين في السوق، الطابع التنافسي لسير اشتغال هذه السوق، فضلاً عن وجود "تنظيم" للأسعار يراعي التكاليف المترتبة والظرفية الماكرو اقتصادية.

ثالثا. تحليل تطور مستويات هوامش الربح الناتجة عن بيع حديد الخرسانة وبنية التكاليف

في إطار هذه الدراسة تم ما يلي :

- أولاً، تحليل مستوى الهوامش الربحية المحققة من طرف الفاعلين المنتجين لمختلف أقطار حديد الخرسانة المستهدفة، وقد بني هذا التحليل على مقارنة تغطي الفترة الممتدة من سنة 2018 إلى سنة 2022، مدعومة بقراءة لتطور معدل هامش الربح الصافي إلى غاية سنة 2024؛
- بعد ذلك، تم تسليط الضوء على مستويات هوامش الربح التي حققها الموزعون من أنشطة إعادة بيع حديد الخرسانة المخصص لأوراش البناء خلال الفترة الممتدة من سنة 2018 إلى نهاية شهر شتنبر 2022؛
- وأخيرًا، تناولت الدراسة تحليل أثر زيادات الأسعار التي حدثت في بداية سنة 2022 على بنية تكاليف إنتاج الأقطار المستهدفة وذلك في نهاية هذه السنة وخلال السنتين المواليتين (2023 و2024). ولنفس الأسباب التي تمّ توضيحها سابقاً، شملت هذه الدراسة بشكل أساسي شركات "Sonasid" و"Univers Acier".

1. تحليل تطورات مستويات هوامش الربح للمنتجين

1.1.1 معدلات هوامش الربح الخام عن كل وحدة منتَجة[97] للأقطار المستهدفة

يُظهر تحليل هوامش الربح التي حققها الفاعلون في السوق مقارنة بإنتاج الأقطار المستهدفة بين سنتي 2018 و2021 أن معدلات هوامش الربح الخام عن كل وحدة منتَجة وقيمها الإسمية قد استقرّت على مستويات متفاوتة تبعاً لعدة عوامل، أهمها:

- **اختلاف الفاعلين بالنظر إلى الخيارات التشغيلية لكل منتج الذي يحدد أداء المنظومة الصناعية**، وبالتالي، خلال هذه السنوات، تراوحت نسبة هامش الربح الإجمالي بين 1,5 بالمائة كحد أدنى، أي بمتوسط 0,1 درهم عن كل كيلوغرام من حديد الخرسانة المباع ليصل إلى 5,6 بالمائة كحد أقصى، أي بمتوسط 0,4 درهم عن كل كيلوغرام. وللإشارة، فإن هذا الوضع، لا ينطبق على شركة "Moroccan Iron Steel"، إذ عرفت وضعيتها المالية على امتداد السنوات قدرا من التراجع، وذلك بالنظر إلى أن هذه الصناعة بحكم طبيعتها القائمة على المردودية تقتضي بلوغ عتبات ربحية مرتبطة بتحقيق أحجام إنتاج مرتفعة.
- **على على امتداد السنوات، بالنسبة لنفس الفاعل**، حيث تشير أحيانًا إلى الجهود المبذولة لتحسين الأداء، وأحيانًا إلى تراجع هوامش الربح أو انخفاض أسعار البيع المسجلة نتيجة لانخفاض تكاليف المشتريات أو لأجل الحفاظ على حصص السوق أو لاكتساب حصص جديدة، كما سبق ذكره.

في نهاية سنة 2022، شهد معظم الفاعلون انخفاضًا في معدلات هامش الربح الخام مقارنة بسنة التعافي الاقتصادي، ما يوحي أنهم لم يستفيدوا من الزيادات في الأسعار.

وتميزت شركة "Sonasid" بارتفاع في هوامشها الربحية، مع العلم أن تراجع حجم مبيعاتها خلال هذه السنة أدى إلى ارتفاع قيمتها بنسب مهمة. وفي هذا الصدد، يوضح التقرير المالي للشركة برسم سنة2022 أنها استفادت من تأثير الأسعار الناجم عن ارتفاع أسعار المدخلات، بتعويض انخفاض حجم المبيعات. ويضاف إلى هذا تحسن الأداء الصناعي للفاعل بفضل التنفيذ الجيد للبرنامج الاستراتيجي للنجاعة التشغيلية، الذي يرتكز على تعزيز القدرة التنافسية، وتحسين التكاليف الثابتة، وتطوير رافعات نمو جديدة.

1.1.1 معدل هامش الربح الصافي[98]

يشير تحليل معدل هامش الربح الصافي إلى أن مستويات ربحية الشركات خلال سنوات التحليل تقل عن مستوى الربح البالغ 8 بالمائة الذي حددته المفوضية الأوروبية باعتباره كافياً لهذا القطاع لتغطية الاستثمارات.

وفي نفس السياق، تشير تطورات صافي الأرباح ومعدل هامش الربح الصافي لهذا القطاع، الذي يتطلب رأسمالا مهما، إلى أن أفضل المعدلات المسجلة خلال سنتي 2019 و2021، اللتين شهدتا دينامية جيدة في سوق البناء، تراوحت بين 2,5 بالمائة و 3,4 بالمائة، وذلك حتى خلال سنة 2024، التي تميزت بزيادة الطلب مقارنة بسنة 2023، بما يفوق 5 بالمائة من حيث الحجم ونحو 9 بالمائة من حيث القيمة .

على ضوء تحليل الوضعيات المالية للفاعلين في السوق، يمكن استخلاص ما يلي:

[97] تم حسابها بقسمة الهوامش الربحية الخام عن كل وحدة منتَجة المصّرح بها من طرف الفاعلين على سعر البيع دون احتساب الرسوم عند الخروج من المصنع

[98] معدل هامش الربح الصافي يسمح بتحليل المردودية المالية للشركة بعد خصم جميع التكاليف، ويُحسب وفق الصيغة التالية: (صافي الربح/ رقم المعاملات) × 100

- إن حدة المنافسة بين الفاعلين الناشطين في هذه السوق، سواء تعلق الأمر بمصانع الصلب المندمجة أو بمصانع الدرفلة فقط، قد أدّت إلى إعادة تموقع بعض الشركات مقابل تراجع أداء شركات أخرى

هذه المنافسة القوية التي تؤثر بشكل مباشر على الحصص السوقية للشركات، والتي تنعكس كذلك على معدلات استغلال الطاقات الإنتاجية، تؤثر في نهاية المطاف على مستويات الربحية. إن أداء الشركات في هذا القطاع مرتبط جوهرياً بقدرتها التشغيلية التراكمية على تأمين مدخلات الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة، تحسين إدارة المخزون، تقليص تكاليف الإنتاج ولا سيما تكاليف الطاقة، واعتماد سياسة تجارية وتوزيعية أكثر فعالية.

- وبهذا الشأن، فإن انتعاش الطلب في السوق خلال سنتي 2023 و2024 قد استفاد منه بالأساس الفاعلون الذين استثمروا في خيارات تتعلق بالتميز التشغيلي وتحسين الكفاءة الصناعية.

غير أنه في هذه السوق التي يظل الولوج إليها مرتبطا باستثمارات ضخمة، خصوصاً فيما يتعلق بإنشاء مصانع الصلب، فإن البيانات قد أكدت أن معدل الهامش الصافي والعائد على رؤوس الأموال المستثمرة يظلان أقل من مستويات الأسواق الأخرى، مع التأكيد أن التقلبات ترتبط أساساً بعوامل خارجية.

2. تطورات مستويات هوامش ربح الموزعين

وفيما يتعلق بتطور مستويات هوامش ربح الموزعين، كما يتضح من المعطيات التي تم تجميعها في إطار التحقيقات المجرات مع مجموعة مختارة من الموزعين، وفقًا للنهج السالف توضيحه، فقد خلص التحليل إلى أن الزيادات في مستويات متوسط أسعار البيع مع احتساب الرسوم المطبقة من لدن الموزعين لفائدة أوراش البناء في سنة 2022 قد سمحت بتعويض الزيادات في تكلفة المحروقات والمواد الاستهلاكية التي تم تحملها في إطار توزيع حديد الخرسانة، إلى جانب الدعم الذي خصصته الدولة لمهنيي النقل ابتداءاً من شهر أبريل 2022.

وبالفعل، وكما هو موضح في الجدول أدناه، فإن الزيادات في أسعار البيع لدى الموزعين في سنة 2021 وخلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2022، والتي تم تحليلها سابقًا، لم تؤدِ إلى تحسن في هوامش الربح الناتجة عن نشاط التجارة، بل شهدت، وفقًا للبيانات المتوصل بها، نوعًا من التراجع مقارنة بمستويات السنوات السابقة.

وتجدر الإشارة، من ناحية أخرى، إلى أنه من الممكن أن تزداد هوامش الربح الناتجة عن توزيع حديد الخرسانة، حسب حجم نشاط الموزعين وامتداده الجغرافي، بفضل أنشطة أخرى. وقد يكون ذلك في الحالات التالية:

- بيع حديد الخرسانة على شكل قضبان بعد تقطيع الحلقات، مما يتيح تحقيق إيرادات إضافية من فرق السعر بين هذين النوعين من المنتوجات، فضلاً عن المقابل المادي لخدمة التقطيع؛
- تصنيع وإعادة بيع الشبكات الملحومة التي تشكل هياكل التسليح المستخدمة كبديل للقضبان المنفصلة.
- بيع مواد أخرى تدر هوامش ربح أكبر، إلى جانب حديد الخرسانة والأسمنت التي يعتبرها الموزعون كمنتوجات جذب. ويتعلق الأمر على سبيل المثال، الرمل والطوب والركام والآجور الطيني وغيرها؛

■ البيع بالتقسيط بالنسبة لأولئك الذين يعتمدون على البيع المباشر على مستوى مستودعاتهم.

الجدول 23 | تطور هوامش ربح الموزعين بالدرهم عن كل كيلوغرام من حديد الخرسانة حسب الأقطار المباعة، من سنة 2018 إلى نهاية شهر شتنبر 2022.

الأقطار المستهدفة	2018	2019	2020	2021	من يناير إلى شتنبر 2022
10 ملم	1,7	1,8	1,5	1,5	1,2
12 ملم	1,7	1,7	1,5	1,6	1,2
8 ملم	1,9	1,8	1,6	1,9	1,2
6 ملم	1,9	1,9	1,8	1,8	1,2

المصدر: أعد من قِبل مجلس المنافسة استنادا إلى بيانات الفاعلين.

3. التحقق من تطور بنية تكاليف الإنتاج تحت تأثير الزيادات المسجلة مطلع سنة 2022

كما تم الإشارة إليه سابقًا، سجلت أسعار الخردة المعدنية على الصعيد الدولي ارتفاعًا بدءًا من سنة 2021، وتزايد هذا الارتفاع في بداية سنة 2022، حيث بلغ ذروته في أشهر فبراير ومارس وأبريل.

وعلى الرغم من هذه المستويات القياسية، ساعد تحسن الأسعار اعتبارًا من شهر يونيو من هذه السنة على اختتام سنة 2022 عند مستوى مستقر، حيث بلغ سعر الخردة شديدة الانصهار الواردة من تركيا، وفقًا لبيانات وكالة (Argus)، عند متوسط 465.7 دولاراً وهو مستوى أعلى بقليل من المتوسط المسجل في سنة 2021. ثم شهد هذا السعر استقراراً نسبيّاً خلال سنتي 2023 و2024، حيث بلغ على التوالي 394.7 دولاراً و380.0 دولار عن الطن الواحد.

على الرغم من هذا الانخفاض الطفيف، استمر الفاعلون الوطنيون في تحمل ارتفاع تكاليف توريد الخردة المعدنية، سواء المحلية أو المستوردة، التي فاقت المستويات المسجلة سنة 2021، لا سيما بسبب تأثير تكلفة الشحن وسعر الصرف، كما يتضح ذلك من المعطيات التي تم تحليلها سابقاً والمتعلقة بسوق الخردة المعدنية.

ونتيجة لذلك، فقد ارتفع الوزن النسبي لعنصر الخردة الحديدية في بنية كلفة الانتاج بنحو خمس (5) نقاط ، وذلك استناداً إلى بيانات الفترة ما بين سنتي 2022 و2024. وينطبق الأمر نفسه — وإن بدرجة أقل — على الوزن النسبي لعنصر المواد الاستهلاكية (Consommables)، الذي شهد بدوره زيادة طفيفة مقارنة بالفترات السابقة.

بالنسبة للدرفلة، فقد ارتفع وزن تكلفة السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ في بنية تكلفة إنتاج حديد الخرسانة، ما بين سنتي 2022 و 2024 مقارنة بالفترة الممتدة من 2018 إلى 2021 بنسبة 10 نقاط.

الخلاصات والتوصيات

سمح التحقيق في الطلبات الموجهة إلى مجلس المنافسة بشأن ارتفاع أسعار مواد البناء المسجلة في السوق الوطنية لحديد الخرسانة خلال سنة 2022 من تسليط الضوء على العوامل الكامنة وراء هذه الزيادات التي سجلت في سياق تضخم عام للأسعار.

بالتوازي مع تحليل ارتفاع أسعار أقطار قضبان الحديد المستهدفة، ركز التحقيق على تحليل السير التنافسي لسوق حديد الخرسانة، حيث تم تحليل الأطر التنظيمية والمؤسساتية التي تنظم هذه السوق وتوضيح ديناميكياتها التنافسية.

وفيما يلي، عرض للخلاصات الرئيسية المنبثقة عن الدراسة التي تم إجراؤها، فضلاً عن التوصيات التي تمت صياغتها استناداً إلى تلك الخلاصات:

أولا. الخلاصات الرئيسية

تجدر الإشارة في بادئ الأمر إلى أن ارتفاع أسعار مواد البناء الذي سُجل في بداية سنة 2022 قد تزامن مع موجة تضخم عامة طالت السوق الوطنية، شأنها شأن العديد من الأسواق الأخرى، في أعقاب تعافي الاقتصاد بعد جائحة كوفيد والتوترات الجيوسياسية العالمية التي اندلعت في سنة 2022.

وقد تسببت آثار الأزمة الصحية المرتبطة بفيروس كوفيد-19 التي أُعلنت في سنة 2020 في اضطرابات شديدة في سلاسل الإنتاج والتوريد في جميع أنحاء العالم وأدت إلى اختلال التوازن بين العرض والطلب.

وتأثر القطاع الصناعي بشدة، لا سيما بسبب نقص وتقلب أسعار المدخلات والسلع الأساسية والطاقة، إلى جانب ارتفاع تكاليف النقل.

ومع بداية سنة 2022 واندلاع الأزمة الجيوسياسية الناجمة عن النزاع بين أوكرانيا وروسيا، اللتين تعتبران من أكبر موردي الصلب في العالم، ازدادت أسعار الصلب ارتفاعاً لتصل إلى مستويات قياسية.

ولم يسلم الاقتصاد الوطني من هذه الارتفاعات المسجلة في هذه الأسعار، خاصة وأن المغرب يستورد، من أجل تشغيل قطاعاته الإنتاجية، ما يقرب من 90 بالمائة من احتياجاته من الطاقة ونسبة كبيرة من المدخلات والمواد الخام. ويضاف إلى ذلك آثار الجفاف التي تؤثر بشكل كبير على الآفاق الاقتصادية والصناعية للمغرب على المديين القصير والمتوسط.

وعلى غرار القطاعات الأخرى، بما في ذلك إنتاج مواد البناء، تأثر سوق حديد الخرسانة بهذا المنحى التصاعدي الذي تفاقم بسبب عدم وضوح الرؤية لدى الفاعلين، الأمر الذي أعاق استراتيجياتهم الاستباقية لمواجهة التقلبات الظرفية الاقتصادية.

بالنسبة لسوق حديد الخرسانة على وجه الخصوص، الذي أظهرت نتائج التحليل مدى تأثرها بالظرفية الدولية، فقد كانت الزيادات المسجلة ابتداءً من سنة 2020 نتيجة لتأثيرات تراكمت عن عوامل خارجية سابقة مرتبطة بالوضع الدولي خلال السنوات الماضية.

فخلال فترة التحليل، يمكن الإشارة إلى التدابير الوقائية المعتمدة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والمفوضية الأوروبية سنة 2018، إلى جانب الارتفاع الحاد في أسعار خام الحديد سنة 2019، إثر قرار الحكومة البرازيلية بإغلاق عدد من المناجم الوطنية، وقرار الحكومة الأسترالية بوقف تصدير هذا

الخام، فضلاً عن تأثير الطلب الصيني القوي الذي ساهم في زيادة الضغوط على السوق العالمية.

وإلى جانب تأثير الظرفية الدولية، فإن الزيادات المسجلة في الأسعار تفسرها أيضًا عوامل أخرى جوهرية داخلية مرتبطة بطبيعة المنافسة وآليات اشتغال السوق الوطنية لحديد الخرسانة.

وفيما يلي، تذكير بخصائص هذه السوق والعوامل التي تفسر الزيادات المسجلة في سنة 2022، كما تم تحديدها إنطلاقا من التحاليل المنجزة :

1. تأثير المنافسة الدولية على سوق حديد الخرسانة

كما تم تأكيده من طرف الفاعلين وعلى ضوء نتائج التحليلات المنجزة، تأثرت الصناعة الوطنية لحديد الخرسانة بفائض الطاقة الإنتاجية الذي تعرفه هذه الصناعة على الصعيد العالمي، وكذلك بتقلبات الظرفية الاقتصادية الدولية، وذلك لسببين رئيسيين على الأقل:

- أولهما المنافسة الدولية: يدفع طابع الطاقة الإنتاجية الفائضة، المشار إليه أعلاه، على الصعيد العالمي، إلى تنامي كبير نحو تصريف الفوائض المنتجة عبر التصدير بأسعار منخفضة إلى أسواق أخرى بما فيها السوق الوطنية التي تعاني هي الأخرى من فائض "بنيوي" في الطاقة الإنتاجية، مما يؤثر على مردودية الفاعلين الذين يضطرون في كثير من الأحيان إلى مجاراة أسعار المنتج المستورد بجهد قد يصل إلى حد 'البيع بخسارة'، وذلك حفاظاً على استمرارية نشاطهم؛
- ثانيهما السياسات الحكومية الأجنبية والتي تقدم على الصعيد العالمي دعما مهما لهذه الصناعة ما يعرض الفاعلين الوطنيين لمنافسة قوية جراء عروض من حديد الخرسانة واردة بأسعار أكثر تنافسية من أسعار المنتوج المحلي.

من المؤكد أن مثل هذه الحالة توفر للمستهلك المحلي إمكانيات التزود بمنتوج ذي جودة مماثلة أو حتى أعلى، وبأسعار مناسبة، وتدفع الفاعلين المحليين إلى السعي نحو تحسين أدائهم من أجل الحفاظ على حصصهم في السوق. غير أن ذلك يؤثر في الوقت نفسه على ربحيتهم ويشكل مخاطر على استمرارية نشاطهم. وفي هذا السياق، وعلى غرار ما تقوم به بعض الدول الأخرى، فإن السلطات العمومية مدعوة لتقديم الدعم اللازم لهذه الصناعة الوطنية، وفق منطق المعاملة بالمثل، في مواجهة لكل شكل من أشكال المنافسة غير المشروعة.

2. ارتباط أسعار الصناعة الوطنية بتطورات السوق الدولية

خلصت التحاليل المنجزة إلى أن تكلفة الخردة المعدنية تشكل بلا شك العنصر الأكثر أهمية في تكاليف مصانع الصلب التي تنشط في سوق إنتاج حديد الخرسانة على الصعيد الوطني (+75 بالمائة من تكلفة إنتاج السبائك الفولاذية المستطيلة القواعد، استنادا إلى معطيات الفترة ما بين 2018 و 2024 دون سنة 2020)، ما يؤثر بالتالي على تكلفة إنتاج هذه السبائك، التي تشكل بدورها العنصر الرئيسي في مشتريات مصانع الدرفلة، إذ تساهم بنسبة تفوق 88 بالمائة في تكلفة إنتاج حديد الخرسانة.

سواء كانت هذه المدخلات الأساسية محلية المنشأ أو مستوردة، فإن اعتماد صناعة الصلب الوطنية على السوق الدولية أصبح واقعاً يُؤْخَذ بعين الاعتبار في الخيارات التشغيلية اليومية للفاعلين في القطاع.

في الواقع، حتى في حالة توريدها محليًا، غالباً ما تتوافق أسعار هذه المدخلات مع الأسعار العالمية

لخام الحديد والخردة والسبائك الفولاذية المستطيلة القواعد وحديد الخرسانة ذاته، وتكون بالتالي في "تبعية" للسوق الدولية.

وفي حالة الاستيراد لدعم المتوفر من الخردة المعدنية والسبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ المحلية داخل السوق الوطنية، فإن هذه التبعية تزيد من التكلفة بسبب الشحن البحري وسعر صرف اليورو/ الدولار الأمريكي.

وينطبق ذلك أيضًا على المواد الاستهلاكية المستوردة الأخرى، بما في ذلك الطاقة المستخدمة بشكل خاص في مرحلة الدرفلة، حيث يؤثر سعر الوقود المستورد بالكامل من الخارج إلى حد ما على تكلفة إنتاج حديد الخرسانة، لا سيما في فترات الارتفاع الشديد في أسعار هذه الطاقة في السوق الدولية.

وبالتالي، فإن مقارنة تطور أسعار بيع حديد الخرسانة والتكاليف المباشرة للإنتاج من طرف الفاعلين في السوق بالنسبة لأقطار القضبان الحديدية المستهدفة قد سمحت بالتأكيد أن ارتفاع الأسعار قد اتبع نفس المنحى التصاعدي للتكاليف المباشرة للإنتاج، وقد تأثرت هذه التكاليف المباشرة بدورها بالمنحى التصاعدي لتكاليف مشتريات الفاعلين، ولا سيما الخردة المعدنية بالنسبة لمصانع الصلب والسبائك الفولاذية المستطيلة القواعد بالنسبة لأنشطة الدرفلة، وذلك تماشياً مع تطور أسعارها على الصعيد الدولي.

3. صناعة كثيفة الرأسمال ، ذات مردود حسب الحجم مع مستوى ربح منخفض

قد أظهر تحليل شروط الولوج إلى نشاط صناعة الصلب أن هذا القطاع يتسم بدرجة عالية من كثافة الرأسمال، بالنظر إلى حجم الاستثمارات المطلوبة :

- من ناحية، الاستثمارات اللازمة لإنشاء مصنع الصلب، والتي تتراوح بين 140 و200 دولار أمريكي، أي ما يعادل 1400 إلى 2000 درهم مغربي عن الطن الواحد من القدرة الانتاجية، والتي يمتد اهتلاكها على أكثر من 20 سنة[99]؛
- ومن ناحية أخرى، التمويل اللازم بشكل خاص لتوفير إمدادات منتظمة من الخردة المعدنية، مما يضمن استمرارية تشغيل مصنع الصلب وتحسين أدائه التشغيلي مع مرور الوقت بالنظر إلى أهمية تكلفة الطاقة المستخدمة في مرحلة الصهر.

ويمكن أن تصل الاحتياجات من الخردة المعدنية وحدها إلى حجم يتراوح بين 50 و60 ألف طن في شهر واحد من النشاط، بتكلفة تبلغ حوالي 20 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 200 مليون درهم، لمصنع صلب تبلغ قدرته الإنتاجية 600 ألف طن.

يضاف إلى ذلك الاحتياجات من السيولة النقدية لتغطية تكاليف أخرى لا تقل أهمية، ولا سيما الصيانة الوقائية والتصحيحية للآليات الصناعية وما يترتب على ذلك من اقتناء للمواد الاستهلاكية والتزود بمصادر الطاقة.

وفيما يتعلق بالعائد على الاستثمار، يؤكد الفاعلون أنه باعتبار صناعة الصلب نشاطًا ذا عائدات ومردود متزايدين الحجم، لا يمكن تحقيق مستوى مقبول من الربحية إلا عند استخدام القدرات الإنتاجية المنشأة بنسبة تفوق 75 بالمائة على نحو مستقر.

[99] على سبيل المثال، تتطلب وحدة ذات قدرة سنوية تبلغ 600 ألف طن استثمارًا قد يصل إلى 1.2 مليار درهم.

وفي هـذا الصـدد، تشـير المعطيـات التـي قدمهـا الفاعلـون، خـلال الفـترة المشـمولة بالتحليـل، إلى أن معـدلات اسـتخدام القـدرات كانـت في الغالـب أقـل مـن العتبـة المذكـورة أعـلاه، تقابلهـا مسـتويات ربحيـة أقـل مـن مسـتوى الربـح البالـغ 8 بالمائـة، الـذي اعتبرتـه المفوضيـة الأوروبيـة كحـد أدنى لتغطية اسـتثمارات القطاع.

ونتيجـة لذلـك، تحقـق صناعـة حديـد الخرسـانة مسـتويات هامـش تشـغيلي وصـافي أقـل مقارنـة، مـن ناحيـة، بحجـم الاسـتثمار (لا سـيما في إطـار النشـاط المندمـج) ومـن ناحيـة أخـرى، حجـم المبيعـات المحققـة تحـت تأثـير الطلـب والانشـغال الدائـم ببيـع المنتـج بالسـعر 'المناسـب' مـن خـلال جهـود الترشـيد الضروريـة من حيث الاختيـار التكنولوجـي والعمليات الصناعيـة والتزود والتخزين.

وتحـت تأثـير هـذه العوامـل، تصبـح صناعـة حديـد الخرسـانة معرضـة ل "هشاشـة" تـزداد حدتهـا بسـبب اعتمادهـا عـلى سـوق البنـاء المتقلـب، حيـث أن أكـثر مـن 82 بالمائـة مـن حديـد الخرسـانة المعروض في السـوق يمر عبر الموزعين.

4. تأمين التزوّد بالخردة رهان أساسي لتعزيز تنافسية مصانع الصلب

باعتبارهـا مُدخـلاً أساسـياً في نشـاط صناعـة الصلـب، تُعـدّ وفـرة الخـردة مـن حيـث الكميـة والجـودة وبالسـعر المناسب عاملاً حاسماً في تعزيز القدرة التنافسية لهذا القطاع.

لذلـك، يعمـل المنتجـون عـلى توفـير مخزونـات كافيـة وفقًـا لمخطـط يأخـذ بعـين الاعتبـار متطلبـات التشـغيل المتواصل لأفران الصهر وإنتاج حديد الخرسانة والاستجابة للطلبات ذات الصلة.

سـواء كانـت مسـتوردة أو محليـة المنشـأ، أدت زيـادة الطلـب عـلى توريـد هـذا المدخـل إلى ضغـط عـلى المخزونـات المتاحة، لا سيما بالنسبة للأنواع التي تزخر بميزة توفير الطاقة ومردودية عالية.

مواجهـة لهـذه الضغوطـات، اتجهـت عـدة بلـدان، مـن بينهـا المغـرب، إلى فـرض قيـود عـلى تصديـر الخـردة المعدنيـة مـن أجـل الاحتفـاظ بالمخـزون الوطنـي لتلبيـة احتياجـات صناعـة الصلـب المحليـة وإعطـاء الأولويـة للاستهلاك الداخلي.

عنـد اسـتيراد الخـردة المعدنيـة، يواجـه الفاعلـون المعنيـون تكاليـف اسـتيراد متقلبـة ومتزايـدة بسـبب الشـحن البحـري وسـعر الـصرف، والتـي يمكـن أن تضـاف إليهـا في بعض الحـالات، تكاليـف مرتبطة بعمليـات التفريغ في الموانئ والفرز والمعالجة قبل مرحلة الصهر.

كـما يظـل التوريـد المحـلي هـو الآخـر مكلفـاً، إذ أن تجـار الخـردة المحليـين يحـددون أسـعار بيعهـم اسـتناداً إلى الأسـعار المرجعيـة الدوليـة دون أن يعمـدوا لمراجعـات في حـال انخفاضهـا. كـما أن التـزوّد المحـلي يطـرح صعوبات إضافية تتعلق، من جهة، بعدم انتظام توافرها، ومن جهة أخرى، بغياب مواءمة أسعارها للجودة المعروضة.

وفي هـذا السـياق، تجـدر الإشـارة إلى أن القيـود التنظيميـة المفروضـة عـلى اسـتيراد السـبائك الفولاذية المسـتطيلة القواعـد، التـي دخلـت حيّـز التنفيـذ خـلال شـهر يونيـو 2024، من شـأنها أن تزيـد من حـدّة الضغط الـدي تعرفه سوق الخردة.

ومـن دون التشـكيك في وجاهـة هـذا القـرار الـذي اتخذته السـلطات العمومية في إطـار تعزيز السـيادة الصناعية للمملكـة وتنفيـذ التزاماتهـا البيئيـة، تجـدر الإشـارة إلى أن تفعيـل هـذا الإجـراء تـمّ دون منح الفاعلـين الصناعيين

المعنيين، خصوصاً الوحدات التي يعتمد نشاطها على شراء السبائك، آجالاً كافية للتكيّف مع الوضع الجديد، ولتأمين بدائل إمدادية والحماية من مخاطر التجاوزات غير المتوقعة في التكلفة.

كما ينبغي أن يُفعَّل هذا الإجراء في إطار احترام مبدأ الحياد التنافسي. وفي هذا السياق وجب ضمان الشفافية في تحديد المعايير وشروط منح تراخيص الاستيراد، لضمان الوضوح والإنصاف اللازمين لطالبيها.

وفي المنحى ذاته، يُستحسن صون مبدأ استقلالية الإمداد الصناعي بالنسبة للمنشأة الوحيدة غير المنتجة للسبائك محلياً، من خلال تمكينها من التزوّد بالسوق أو من منافسيها المباشرين في السوق البعدي لحديد الخرسانة بشروطٍ عادلة وشفافة، سواء من حيث الأسعار أو الشروط التجارية وغير التجارية.

5. قطاع الخردة المعدنية يتطور بشكل غير متوافق مع احتياجات ومتطلبات صناعة الصلب الوطنية.

كما سبقت الإشارة إليه، تبلغ الاحتياجات الوطنية من الخردة المعدنية، انطلاقاً من نهج قائم على الطلب الذي يستند إلى حجم مشتريات مصانع الصلب خلال الفترة ما بين سنتي 2018 إلى سنة 2024 (دون سنة 2020 التي شهدت جائحة كوفيد-19)، حوالي 1.5 مليون طن سنوياً في المتوسط.

يستخدم الفاعلون الوطنيون الخردة المعدنية المحلية بنسبة متوسطة تزيد عن 53 بالمائة، من حيث الكمية. وعلى أساس متوسط حجم يزيد عن 732 ألف طن من الخردة المعدنية المحلية، المعروضة في السوق خلال الفترة ما بين سنتي 2018 و2024، بقيمة تبلغ 2.47 مليار درهم، يتضح الدور التجميعي للموارد المحلية الذي يمارسه تجار الخردة بنسبة تقارب 90 بالمائة.

وإلى جانب هؤلاء التجار، يساهم آخرون في تلبية الاحتياجات الوطنية من الخردة المعدنية نتيجة:

- الجهود التي تبذلها مصانع الصلب لتنويع مصادر إمداداتها والسعي الحقيقي لضبط تكلفة توريد الخردة المعدنية، لا سيما من خلال تجاوز تجار الخردة المعدنية الناشطون في آخر حلقة للسلسلة والاستفادة من تقليص هوامش الربح المتعلقة بتدخل هؤلاء التجار، بأشكال مختلفة كما تم ذكره سابقًا؛
- تنامي الاهتمام بتحقيق أرباح من خلال بيع المعدات المهملة أو مخلفات الأنشطة الصناعية المختلفة.

وأكدت التحليلات المنجزة احتكار القلة في بنية قطاع تجار الخردة المعدنية، مع تراجع واضح في تمركز الفاعلين التاريخيين، مقابل تعزيز مكانة الفاعلين الجدد، ومن بينهم شركات تابعة لمجموعات كبرى مثل شركة "Suez" وشركة "Meski Invest". كما شهدت السوق ظهور مهن جديدة لمعالجة الخردة مع توسيع نطاق الخدمات المرتبطة بها لتشمل عمليات جديدة كالتقطيع والتوضيب والتفتيت أو حتى الصهر.

من المؤكد أن مهنة تاجر الخردة المعدنية قد تطورت مع ممارسة نشاط شراء وإعادة بيع الخردة المعدنية في إطار شركات مُنظَّمة تشتغل في إطار قانوني واضح، تشارك في طلبات تقديم العروض سواء للشراء أو للبيع، فضلاً عن دخول فاعلين جدد يعتمدون نماذجَ استثمارية جديدة مثل تفكيك السفن كمصدر جديد للخردة، غير أنّ هذا التطوّر يظلّ غير كاف لتحقيق التوازن المنشود داخل السوق الوطنية.

تُعَدّ عملية التجميع مصدرًا مهمًّا لتشكيل المخزون الوطني من الخردة، غير أنها ما تزال في حاجةٍ إلى مزيدٍ من التنظيم والتقنين، فضلًا عن ضرورة تقييم الإمكانيات الوطنية غير المستغَلّة بعد، لإعادة توظيفها.

ونظراً للطابع غير المهيكل الذي يميز نشاط تجميع الخردة، أشار بعض المهنيين إلى لجوء بعض مصانع الصلب لقنوات موازية لاستكمال مشترياتها من مورّدي الخردة المعدنية.

علاوة على ذلك، تم التوضيح أيضًا بأن فاعلين جدد قد برزوا في السوق تحت صفة "منتجي المخلّفات المعدنية للأنشطة الصناعية" مستفيدين من خضوع هذا النوع من الخردة للضريبة على القيمة المضافة. على الرغم من أن نشاط هؤلاء الفاعلين الجدد يقتصر فعليًا على شراء وإعادة بيع الخردة المعدنية انطلاقًا من وحداتهم دون أيّ عملية تحويل صناعي حقيقية، إلا أنهم يصنفون أنفسهم كمنتجين للمخلفات المعدنية الناتجة عن الأنشطة الصناعية. بحكم تنوّع مصادر التزوّد لدى هؤلاء الفاعلين، التي تشمل كذلك قنوات التجميع غير المهيكلة، تُفوَّت جميع عمليات البيع لديهم بفواتير تتضمّن الضريبة على القيمة المضافة، ويُعتبر المنتوج المباع في مجمله " مخلّفات معدنية للأنشطة الصناعية ". وتؤدي هذه الممارسات إلى رفع مستويات أسعار بيع الخردة في السوق الوطنية.

إذا ثبت وجود هذه الممارسات، فمن شأنها الإخلال بالسير التنافسي للسوق، في المراحل القبلية عند شراء الخردة المعدنية، ثم في المراحل البعدية عند بيع حديد الخرسانة، بل وحتى في السوق "الناشئة" للسبائك الفولاذية المستطيلة القواعد، التي تم إخضاعها لقيود على الاستيراد في الحالة الخاصة بإنتاجها من طرف مصانع الصلب ذات الأفران العالية.

6. توجه متزايد نحو الاندماج القبلي في صناعة الدرفلة سعيا لتحقيق مكاسب تنافسية

كما تم ذكره سابقًا، عند الولوج إلى سوق حديد الخرسانة، فغالبًا ما يمارس الفاعلون نشاط الدرفلة أولاً. وبعد فترة من استقرار هذا النشاط وترسيخ موقعهم داخل السوق، يعمد هؤلاء الفاعلون إلى الاستثمار في المراحل القبلية بهدف تأمين التزوّد الذاتي من السبائك الفولاذية المستطيلة القواعد.

ووفقًا لتصريحات الفاعلين الذين تمّ الاستماع إليهم ممن باشروا عملية الإندماج القبلي لأنشطة الدرفلة، فإن الاستثمار في مصانع الصلب يرجع بشكل خاص إلى السعي لتزويد نشاط الدرفلة بالسبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ مجهزة، فضلاً عن المكاسب التنافسية التي يتيحها التحميل الساخن (chargement à chaud).

ووفقًا لتقديرات أحد الفاعلين في السوق، فإنّ هذا الاندماج يُمكّن من تقليص تكلفة الانتاج بقدر يتراوح بين 300 و500 درهم عن الطن الواحد من حديد الخرسانة المنتج.

على الرغم من أهمية الاستثمارات التي رافقت دينامية الاندماج القبلي من سلسلة القيمة الخاصة بصناعة حديد الخرسانة، يُلاحظ خلال السنوات الأخيرة لجوءٌ متزايد إلى استيراد السبائك حتى من طرف هؤلاء الفاعلين. وكما تمّ توضيحه سابقًا، فإنّ هذا الوضع يظلّ قائمًا بالنسبة لبعض الأنواع التي لا تُنتَج محليًا، أو أساسًا عندما ترجّح الاعتبارات الاقتصادية لدى الفاعلين اقتناء المنتوج المستورد بدل المنتوج الذاتي، كلّما كانت تكلفة استيراده أدنى من تكلفة الإنتاج.

7. دعم الدولة لسياسات الإندماج القبلي يبدو غير منسجم مع الاختيارات الاستراتيجية للتصنيع الوطني

بشكل عام، تم القيام باستثمارات لتطوير نشاط صناعة الصلب بدعم من الدولة في إطار اتفاقيات موقعة مع الفاعلين. بالإضافة إلى خلق فرص الشغل، فقد مكنت هذه الاستثمارات اعتماد تكنولوجيات رائدة في هذا المجال.

مع هيمنة منتوجات دون إضافات ابتكارية في العرض الوطني الذي لا يزال موجهاً بشكل أساسي نحو أوراش البناء، يتبين أن الاستثمارات التي تم القيام بها جاءت أساسًا في إطار مقاربة "فردية" لتوسيع النشاط الأساسي، والمتمثل في الدرفلة، إلى جانب سعي كل فاعلٍ إلى تحقيق مكاسب تنافسية على مستوى الوحدة التابعة له.

نظراً للطابع الاستراتيجي لصناعة الصلب، يبدو أن الدعم المقدم من الدولة لا يتوافق مع الاحتياجات العامة للاقتصاد بما يتماشى مع خيارات التصنيع التي اتخذها المغرب.

كما أنّ فائض القدرة الإنتاجية في وحدات الصهر يستدعي اعتماد سياسةٍ عموميةٍ تنظيمية، توجه هذا الفائض نحو صناعات أخرى "مستهلكة" للصلب، وتعمل على تجاوز نمطية الإنتاج الموحدة من خلال تشجيع تنويع التطبيقات الصناعية بل والانفتاح على ولوج أسواقٍ جديدةٍ للتصدير.

8. سوق حديد الخرسانة المخصص لأوراش البناء يشهد دينامية تنافسية

يوحي التحليل التنافسي لسوق حديد الخرسانة "الموجه لأوراش البناء" بأنّ بنية هذه السوق تبدو، في ظاهرها، مركّزة وأقرب إلى الطابع الاحتكاري القلّي (oligopole)، إذ يستحوذ 3 فاعلون مجتمعين على ما يتراوح بين 80 بالمائة و90 بالمائة من السوق خلال سنة 2024.

وعلى الرغم من ذلك، يُظهر التحليل، من منظور دينامي زمني، تطورًا في حصص السوق للمنافسين، ومن بينهم شركة "Riva Industries"، التي تمكّنت من تحقيق تحسّنٍ واضحٍ في حصتها في السوق، متجاوزةً شركة "Univers Acier" بل وحتى شركة "Sonasid" ابتداءً من سنة 2021.

علاوة على ذلك، تم استخلاص أن هذه الدينامية التنافسية تتحقق من خلال التمايز بين الفاعلين ليس فقط من حيث الأسعار، بل لتشمل أيضًا آليات أخرى، من أبرزها شروط الأداء التي يمنحها المنتجون للموزعين، والتي تختلف باختلاف حجم المشتريات وملاءتهم التمويلية.

وفيما يتعلق بالتمايز بين المنتوجات، وبصرف النظر عن الجهود التي تبذلها شركة "SONASID"، يبدو أن الابتكار محدود إلى غاية تاريخ معالجة المعطيات، حيث تقتصر المنتوجات المعروضة للبيع على المنتجات "النمطية"، وفي أفضل الحالات، على التنويع في تشكيلة المنتجات المعروضة لتلبية احتياجات المشاريع من حيث أقطار القضبان الحديدية المختلفة.

وبموازاة ذلك، ينتهج الفاعلون مقاربات بديلة، تقوم أساساً على تعزيز التمييز عبر التنويع على امتداد سلسلة القيمة، فضلاً عن تحسين منظومات اللوجستيكية التجارية، بما يساهم في تقليص آجال تنفيذ الطلبات والتسليم.

9. دينامية تنافسية يقودها الفاعلون الرائدون في القطاع على الصعيد الوطني

كشفت التحليلات التي أجريت بشأن سوق حديد الخرسانة عن الجهود التي يبذلها مختلف الفاعلين لتعزيز القدرة التنافسية لعروضهم في السوق الوطنية، استجابة للطلب المحلي. وللقيام

بذلك، يواجه هؤلاء الفاعلون منافسة مزدوجة، تتمثل، من جهة، في العرض الأجنبي و، من جهة أخرى، في العرض المحلي المقدم من الفاعلين المنافسين. وفي إطار هذه الجهود، يتحقق التمايز في السوق من خلال المجهودات المبذولة لترشيد التكاليف ورفع المردود في حين تبقى المبادرات في مجال الابتكار محدودة نسبيًا.

وفي هذا الصدد، يتميز الفاعل التاريخي شركة "Sonasid" بالتقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة وطموحاته المعلنة في السعي إلى احتلال مكانة في سوق الصلب منخفض الكربون، بالإضافة إلى منتوجات أخرى ذات قيمة مضافة عالية موجهة نحو الأسواق الخارجية (التصدير)، بل أيضًا نحو السوق الوطنية، عبر عرض محلي بديل للواردات يتوافق مع المعايير الدولية.

وفيما يتعلق بالتكنولوجيا المستعملة، من المتوقع أن يساهم الوافد الجديد "Riva Industries"، في غضون بضع سنوات، في الارتقاء بصناعة الصلب الوطنية نحو التوجهات التكنولوجية الجديدة المعروفة بأدائها العالي واحترامها للبيئة، باعتماده على تكنولوجيا (MIDREX).

ومن جهة أخرى، فإن زخم تطور مصنع الدرفلة لشركة "Somasteel" في نهاية سنة 2024 ، يشهد على المزايا التي يوفرها نموذج مصنع الدرفلة وإمكانيات الحفاظ على تموقعه في ظل تحديات الظرفية الاقتصادية، إذا توفرت شروط الامتياز التشغيلي التي تضمنها الخيارات التكنولوجية وعمليات تحسين كفاءة الأداء الإنتاجي.

10. الموزعون حلقة أساسية لتوزيع حديد الخرسانة في السوق الوطنية

أكدت الدراسات التي تم إجراؤها الدور المحوري الذي يلعبه الموزعون لتوزيع حديد الخرسانة في جميع أنحاء البلاد ووضعه رهن إشارة الأسواق الجهوية، لتزويد أوراش البناء والأشغال ونقاط بيع مواد البناء بالتقسيط، على المستوى المحلي، والتي تلعب دور مورد أوراش المقاولين الصغار ومشاريع البناء الذاتي .

وبفضل إمكانياتهم اللوجستية وقاعدتهم المالية المتينة، يضطلع الموزعون بعدة أدوار أساسية، من بينها: دور الوسيط للمنتجين، ودور التخزين، ودور "إعادة تشكيل" مزيج أقطار القضبان الحديدية وفقًا لطلب السوق، ودور التمويل، حيث:

- من جهة، يتزودون من المنتجين بكميات كبيرة،
- ومن جهة أخرى، يمنحون تسهيلات في الأداء لزبنائهم، غالبًا بآجال أطول من تلك التي يحصلون عليها من المنتجين أنفسهم.

وإلى جانب هذه الأدوار، يحتل الموزعون أيضًا مكانة حقيقية في تعزيز المنافسة في السوق. ويمكن ملاحظة ذلك بشكل خاص من خلال إمكانية قيام هؤلاء الفاعلين بالتزود من المنتج الذي يختارونه دون الحاجة إلى الالتزام الحصري بعلامة تجارية معينة. ويستند اختيارهم على طبيعة الخدمات المقدمة والأسعار والمزايا الممنوحة، أو حتى، حاجيات الزبون، خاصةً في حالة التوريد لفائدة أوراش البناء والأشغال العمومية.

علاوة على ذلك، يساهم الموزعون، ولا سيما أولئك الذين ينشطون على المستوى الوطني، في خلق دينامية في المبيعات وتحفيز الطلب، بل وحتى في التأثير على تموقع المنتجين داخل السوق، إما من خلال اتباع نموذج "السحب" (Pull) لصالح العلامات التجارية التي تتمتع بشهرة وطنية، أو من خلال اتباع نموذج "الدفع" (Push) لصالح العلامات التجارية الأقل شهرة.

11. أنماط توزيع حديد الخرسانة ذات كفاءة محدودة

على الرغم من الدور المحوري الذي يضطلع به الموزعون في توزيع حديد الخرسانة على المستوى الجهوي، فإن أنماط التوزيع الحالية تظل في حاجة إلى مزيد من النجاعة من خلال تعزيز الشفافية بخصوص توفر العرض من المنتجات والعلامات التجارية عبر مختلف الجهات، فضلاً عن تحسين القدرة التنافسية من حيث الأسعار بما يخدم مصلحة المستهلك النهائي.

وفي هذا الإطار، فإن نظام البيع المعتمد "عند الخروج من المصنع" من طرف الفاعلين، إلى جانب ضعف منصات جهوية للتوزيع، يضعف آليات تتبع مبيعاتهم ومواكبة تطور الطلب، لا سيما على المستوى الجهوي، وبالتالي على تطوير استراتيجيات فعّالة لولوج الأسواق، التي من شأنها أن تحفز الدينامية التنافسية داخل القطاع.

في السياق نفسه، فإن اعتماد المنتجين بشكل شبه حصري على الموزعين في نقل منتجاتهم إلى الزبناء، لا يساهم في التحكم في تكاليف النقل والتسليم، بل يترتب عنه تكاليف إضافية مرتبطة بالمخاطر الأمنية، البيئية وتدهور البنية التحتية الطرقية، مما يؤثر على السير التنافسي للسوق الوطنية.

وفي هذا الصدد، يمكن تسليط الضوء على الخيارات التي اتخذتها شركات الأسمنت، والتي مكنتها من تطبيق أسعار تنافسية خارج الجهات التي تتواجد بها وحداتها الإنتاجية، وذلك بفضل تطوير منصات توزيع خاصة بها، فضلاً عن اعتماد النقل المكثَّف للمنتجات عبر السكك الحديدية.". ووفقاً لتقديرات الفاعلين في قطاع الصلب، فإن توحيد النمط الحالي للتوزيع سيسمح بتحقيق خفض لسعر البيع يُقدَّر بنحو 15 بالمائة.

12. حديد الخرسانة، منتوج يضمن سلامة المباني ويتطلب الحفاظ على جودته ومطابقته للمعايير المعمول بها

بالنظر إلى طبيعة حديد الخرسانة والاستعمالات الموجه إليها، فإنه يخضع لمعايير ذات تطبيق إلزامي، بما يترتب عنه عرض منتوج يتميز بجودة متجانسة على مستوى السوق الوطنية.

غير أن بعض المنتجين الذين تم الاستماع إليهم في إطار التحقيق دعوا إلى تعزيز مراقبة القيمة الإسمية "للكتلة الخطية" التي تقيس كثافة حديد الخرسانة.

ومن شأن أي تقصير في مراقبة الجودة في هذا الصدد أن يؤدي ليس فقط إلى الإخلال بالمنافسة بين الفاعلين في السوق، بل أيضاً إلى مخاطر تهدد سلامة المنشآت والبنايات، لا سيما عندما يتعلق الأمر بأوراش البناء الذاتية أو مشاريع الانعاش العقاري الصغيرة، التي لا تخضع لرقابة تقنية حقيقية.

من ناحية أخرى، يسهم نمط التوزيع الحالي، لا سيما بسبب الطابع غير المهيكل لحلقة البيع بالتقسيط، في إمكانية عرض منتوجات غير مطابقة للمعايير، وهي منتوجات ناتجة عن تقطيع قضبان حديد الخرسانة المشتراة على شكل حلقات.

وفي الوقت الراهن، حري أن يتم تعزيز مراقبة الوثائق التي سيتم إجراؤها في إطار دراسة طلبات تراخيص استيراد السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ، بآليات لمراقبة السوق الداخلية الملائمة لأجل التصدي للأشكال المتعددة للممارسات ذات الطابع "الاحتيالي" التي تتسبب أيضاً في الإخلال بالمنافسة وتضر بالمستهلكين.

13. تنويع محدود يجب أن يتماشى مع تطورات السوق الوطنية والعالمية

في إطار تعزيز مكانتهم التنافسية وقوتهم في السوق، يتبع المنتجون المحليون نماذج تنويع غالباً ما تقتصر على قطاع حديد الخرسانة.

وكما سبق ذكره، فإن التنويع الموصى به في السوق الوطنية يتجه بشكل أساسي نحو تحسين آلية الدرفلة، لا سيما من خلال تصنيع السلك الحديدي وهياكل البناء المعدنية، فضلاً عن تطوير رافعات نمو جديدة لترويج المنتوجات المصنعة.

وفي الوقت الراهن، تشكل الخيارات التي اتخذتها شركتا "Sonasid" و"Riva Industries"، اللتان تتجهان نحو نماذج أخرى لتطوير التعاون، فرصًا أكثر إثارة للاهتمام بالاستثمار في مجالات جديدة من الأنشطة الاستراتيجية مثل ألياف الصلب والصلب منخفض الكربون وكذا الأسواق التطبيقية لقطاعي السيارات والطيران، مع مراعاة احتياجات الصناعة الوطنية وإمكانيات التصدير.

ثانيا. التوصيات

بناءً على النتائج والخلاصات التي توصلت إليها الدراسة المنجزة من طرف مجلس المنافسة، تمت صياغة توصيات تهدف إلى تحسين شروط المنافسة في سوق حديد الخرسانة.

وتستند التوصيات، الموضحة أدناه، إلى عدم الاستغلال الكامل للقدرات الإنتاجية المتاحة لإنتاج السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ ودرفلتها، وهو ما يشكل أحد العوائق الرئيسية التي يواجهها الفاعلون في السوق، حيث أنها تؤثر على قدرتهم التنافسية من حيث أسعار حديد الخرسانة في السوق الوطنية، وبالتالي على المردودية المالية للفاعلين.

وفي رأي مجلس المنافسة، لا يمكن معالجة هذه الإشكالية فقط من خلال سنّ تنظيمات جديدة للسوق حديد الخرسانة، موضوع هذا الرأي، بل يتعيّن أن تُدرج في إطار أوسع يشمل صناعة الصلب بمختلف مكوناتها.

ومن خلال التحليلات المنجزة، يتبيّن أن التوجّه المتزايد نحو الاندماج القبلي لنشاط الدرفلة عبر إنتاج السبائك الفولاذية لا يزال غير كافٍ لتعزيز القدرة التنافسية لحديد الخرسانة داخل السوق الوطنية.

علاوة على ذلك، فإن هيمنة العرض بمنتوجاتٍ "نمطية" دون إضافات ابتكارية مخصَّصة حصريًا لقطاع البناء لا تزال تشكّل عائقًا، وينبغي أن تفسح المجال للاستثمار في رافعات نمو جديدة للمصانع الوطنية للصلب والدرفلة، إضافةً إلى التوجّه نحو مجالات صناعية استراتيجية جديدة. وفي هذا السياق، يعتبر مجلس المنافسة أنه ينبغي الدفع بصناعة الصلب الوطنية، على غرار الممارسات الدولية الفضلى، لضمان تموقعها في المراحل القبلية لمختلف القطاعات الصناعية ذات الأولوية التي اختارها المغرب ضمن توجهاته الاستراتيجية الكبرى.

وقد يشمل ذلك استبدال الواردات أو تغطية الاحتياجات في مجال تطوير البنيات التحتية المطابقة لمعايير الدولية للاستدامة، والتحول الصناعي، واستخدام الطاقات المتجددة، وما إلى ذلك.

وينبغي تضافر الجهود من أجل تكييف العرض الصناعي الذي توفره مصانع الصلب مع أسواق تطبيقية أخرى، مع العمل على تطوير منتوجات ذات قيمة مضافة عالية تستوفي معايير الاستدامة المتزايدة في الأسواق الوطنية والعالمية.

إلى جانب ضرورة ضمان سيادة البلاد من هذا المورد الأساسي، ينبغي النظر إلى إحلال الواردات أيضًا كمسارٍ استراتيجي لتعزيز القدرات الذاتية للصناعة الوطنية، وذلك عبر التطوير المستمر للمهارات والكفاءات التقنية والتدبيرية للرأسمال البشري، وكذا من خلال الارتقاء بمستوى التكنولوجيا المعتمدة في عمليات الإنتاج.

ولتحقيق ذلك، يُقترح وضع مخطط وطني يعتمد نموذجًا اقتصاديًا مستدامًا لصناعة الصلب المحلي يهدف إلى:

- تلبية حاجيات دينامية التصنيع التي يعرفها الاقتصاد الوطني مع مراعاة تحديات التنمية المستدامة؛
- تجاوز الصعوبات الراهنة التي تعيق تطور سوق حديد الخرسانة الذي من شأنه أن يواكب برامج التعمير السكني ومشاريع تطوير البنيات التحتية.

الخطاطة 4 | النموذج الاقتصادي المقترح لتعزيزتطويرالصناعة الوطنية للصلب والحديد

	المتدخلون	نماذج من الإجراءات			الرافعات
01	السلطات العمومية	الانحيازات التنافسية لصالح المواد الوطنية	آلية رصد وتحليل للتهديدات التجارية الأجنبية ولأنظمة الدعم الحكومي الأجنبية	آليات حمائية تفاعلية ومتناسبة للتصدي للتهديدات التجارية الأجنبية	حماية الصناعة الوطنية
02	السلطات العمومية	مراجعة نظام الضريبة على القيمة المضافة المطبق على مشتريات الخردة المعدنية	وضع إطار مرجعي لتصنيف وتقييم الخردة المعدنية	تنظيم مقنن لأنشطة التنقيب وجمع الخردة المعدنية وتنظيم مهنة إعادة تدوير النفايات الحديدية	تأمين التموين من الخردة المعدنية
	الفاعلون الاقتصاديون	تعاون أفقي للتوريد الجماعي وفق اتفاقات منسجمة وقانون المنافسة	تدبير وتتبع دورة حياة المعدات والمنشآت المنتهية صلاحيتها		
03	السلطات العمومية	إرساء شروط تطوير عرض وطني لمعالجة الزيوت المستعملة			هيكلة مزيج طاقي تنافسي ومتوافق مع متطلبات التنمية المستدامة
	الفاعلون الاقتصاديون	التعبئة للاستثمار لأجل تكييف نظام الإنتاج لاعتماد بديل الوقود	الاعتماد على مزيج طاقي قائم على الطاقات المتجددة		
04	السلطات العمومية	وضع شروط تطوير عرض قابل للتصدي	تشجيع الشراكات المستهدفة لتلبية احتياجات القطاع بمعية الفاعلين الصناعيين والجامعات ومراكز الكفاءات	وضع تحفيزات لدعم إنتاج الصلب الأخضر والمنتوجات ذات القيمة المضافة العالية وتلك المستجيبة لحاجيات أسواق التطبيقات الجديدة	تنويع العرض والابتكار
		تحديد استشرافي لحاجيات الصناعة الوطنية			
05	السلطات العمومية	تشجيع إطلاق جيل جديد من العروض السكنية والمهنية	تعبئة الوعاء العقاري		تنشيط الطلب المحلي
	الفاعلون الاقتصاديون	توصيف موجه من قبل مهنيي الهندسة	تطوير عروض منتجات جديدة ذات قيمة مضافة عالية ومستدامة		
06	السلطات العمومية	مواكبة تطوير عرض لوجيستي متخصص يعتمد على حلول متعددة الوسائط والرفع من مهنية الموزعين	إعطاء الأولوية لتسويق وتسليم تجزئات المناطق اللوجستيكية المخصصة لمواد البناء		تحسين كفاءة توزيع حديد الخرسانة
	الفاعلون الاقتصاديون	تطوير العرض اللوجستي وخدمات التوزيع			
07	السلطات العمومية	تعزيز مراقبة جودة حديد الخرسانة وتعميمها	تنظيم مقنن أنشطة البيع بالتقسيط		تعزيز مراقبة جودة حديد الخرسانة
08	السلطات العمومية	وضع مسالك لتجميع وتهوين المنتجات الثانوية			تشجيع الاقتصاد الدائري
	الفاعلون الاقتصاديون	التعبئة للاستثمار لأجل تجميع المنتجات الثانوية			
09	السلطات العمومية	إعطاء الأولوية لتغطية حاجيات هذه الصناعة من الطاقات المتجددة	إرساء آليات تمويل وضمان القروض المرتبطة بمشاريع الانتقال نحو الطاقات النظيفة	بلورة وضع إطار تنظيمي للانتقال الى الحياد المناخي	دعم زخم خفض الانبعاثات الكربونية
	الفاعلون الاقتصاديون	التعبئة لتحقيق استثمارات التكيُّف الضرورية			
10	السلطات العمومية	الأسعار المعتمدة -الكميات المنتجة والمبيعات الاجمالية			تتبع الأسعار والكميات

المصدر: أعد من قِبل مجلس المنافسة.

وبالتالي، يُقترح تنظيم هذا المخطط الوطني للنهوض بالقطاع وفقًا لعشر رافعات محورية:

1. الرافعة المتعلقة بتدابير الحماية التجارية من الممارسات غير المشروعة في ظلّ المنافسة العالمية، وترسيخُ مبدأ الحياد التنافسي

كما يستفاد من خلاصات الدراسة التي تم إجراؤها في إطار هذا الرأي، فإن العرض الوطني لا يزال خاضعاً لتأثير عدة عوامل، من بينها المنافسة الدولية، مع العلم أن هذه الصناعة تستفيد من آليات حمائية في جميع أنحاء العالم.

وأمام هذه المنافسة الدولية، يبذل الفاعلون جهودًا متعددة من خلال:

- تحسين الأداء والكفاءة التشغيليتين بهدف تحقيق تحكمٍ أفضل في تكاليف الإنتاج، و
- اعتماد مرونةٍ في تحديد الأسعار قد تصل أحياناً إلى تقليصٍ "طوعي" لهوامش الربح، من أجل الحفاظ على حصصهم من السوق.

غير أن جهود الفاعلين وحدها لا تكفي لمواجهة المنافسة الدولية "الغير المشروعة"، ويجب تعزيزها، على غرار ما يحدث في جميع أنحاء العالم، من خلال آليات حمائية، استباقية ومعتدلة، لمواجهة الممارسات التجارية الأجنبية "الهجومية"، كما يتجلى ذلك في الإجراءات التي اعتمدتها كلٌّ من الولايات المتحدة الأمريكية والمفوضية الأوروبية في هذا المجال.

وفي هذا الصدد، يوصى بإنشاء آلية وطنية لرصد وتحليل لأنظمة الدعم الحكومي التي تطبقها البلدان المصدرة للصلب بكميات كبيرة إلى المغرب، من أجل الكشف عن مخاطر الإغراق التجاري وتبرير أي تدابير محتملة متعلقة بالحماية التجارية. ويجب أن تكون القرارات المتخذة في هذا الصدد متناسبة وتضمن الحياد التنافسي وتحول دون تفضيل فاعلين أو أنشطة معينة على حساب غيرها.

علاوةً على ذلك، من الضروري التأكيد مجددًا على وجوب التقيد الصارم بأحكام قانون المنافسة قبل اعتماد أي إجراء يخص السوق. وينبغي ألا تُعامَل هذه التقيدات كإجراء شكلي، بل أن تُعتبرَ شرطًا أساسيًا لضمان التوازن التنافسي داخل السوق وتجنب أي اختلال قد يؤدي إلى منح امتيازات غير مبررة لبعض الفاعلين على حساب آخرين.

وفي هذا الإطار، يمكن الاستشهاد بقرار إخضاع استيراد السبائك لنظام التراخيص، الذي دخل حيّز التنفيذ في يونيو 2024، حيث يوصي مجلس المنافسة بضرورة ضمان شفافية المعايير وشروط منح هذه التراخيص، لضمان الوضوح والإنصاف اللازمين لطالبيها.

كما يجب على الفاعلين المحليين عرض السبائك الفولاذية وفق شروط سعرية وغير سعرية عادلة ومحايدة، وغير تمييزية.

يمكن كذلك الإشارة لمزيد من التوضيح إلى الاختلال الذي تواجهه منتجات الصناعة الوطنية القائمة داخل التراب الجمركي المغربي تتعرض لاختلالٍ في التنافسية عند توجيهها نحو الأوراش والمشاريع المتواجدة على مستوى مناطق التسريع الصناعي، على غرار ميناء الناظور غرب المتوسط وميناء طنجة المتوسط، وذلك لصالح المنتجات المستوردة من دول أخرى، بسبب عدم تكافؤ المعاملة الضريبية فيما يخص الضريبة على القيمة المضافة (TVA).

فوفقًا لمقتضيات المدونة العامة للضرائب، تُعتبر مبيعات المنتجات الوطنية الموجهة نحو مناطق التسريع الصناعي معاملاتٍ محلية، وبالتالي تخضع للضريبة المذكورة، على خلاف المنتجات المستوردة المعفاة منها.

ويُشكّل هذا التحيّز التنافسي عبئًا إضافيًا، إذ رغم أن استرجاع الضريبة ممكن نظريًا، فإنها تُحدث قيودًا مالية وضغطًا على السيولة، إضافة إلى تعقيداتٍ إداريةٍ وغموضٍ قانونيّ يجعل الشركات العاملة في هذه المناطق تحجم عن التعامل مع المورّدين المحليين، مما يؤدي إلى إقصاء المنتجين الوطنيين من سلاسل التوريد داخل تلك المناطق. وقد يترتب على هذا الوضع أيضًا تناقضٌ محتملٌ مع أهداف خفض الانبعاثات الكربونية، جراء "الحيف" الممارس على المنتجات المحلية المنخفضة الانبعاثات أمام وارداتٍ تحظى بميزةٍ ضريبية على الرغم من أنها أكثر تلويثًا.

ولتصحيح هذا الخلل، يُوصى بمراجعة المقتضيات القانونية ذات الصلة بهدف إرساء مبدأ الحياد التنافسي بين مختلف مصادر التوريد، وذلك عبر:

- اعتماد آلية "التسديد الذاتي للضريبة على القيمة المضافة (autoliquidation de la TVA) ، بما يسمح للمورّدين المحليين بإصدار فواتير دون احتساب الضريبة عند التعامل مع الشركات في المناطق المذكورة، وبالتالي القضاء على أي فروقٍ في الأسعار أو السيولة؛

- إحداث منصة رقمية موحدة مخصّصة للمعاملات بين مناطق التسريع الصناعي وباقي التراب الوطني، تعنى بتبسيط المساطر، خصوصًا فيما يتعلق بمنح شهادات الإعفاء وتسريع معالجة طلبات إرجاع الضريبة على القيمة المضافة.

مثال آخر يتعلق بتطبيق الرسم الخاص على حديد الخرسانة على المبيعات الموجهة للأوراش الكبرى المتواجدة على مستوى المناطق المذكورة أعلاه. فكما هو الشأن بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة، مقابل إخضاع حديد الخرسانة المنتج محليا لهذا الرسم على مستوى المناطق المذكورة، يستفيد المنتج المستورد من الخارج من طرف مقاولات الأشغال والبناء من الإعفاء. مثل هذا الوضع يؤدي إلى اختلال تنافسي يضر بتنافسية المنتج الوطني لفائدة المنتج المستورد، وذلك أساساً بخصوص أوراش البنية التحتية العمومية المنجزة بالمغرب. وفي أفق تصحيح هذه الوضعية، يُقترح دراسة جدوى إقرار إما إعفاء لمبيعات حديد الخرسانة الوطني المغربي من الرسم الخاص في مناطق التسريع الصناعي، أو على نقيض ذلك إلزام حديد الخرسانة المستورد إلى الأوراش المقامة في هذه المناطق بأداء الرسم المذكور

2. الرافعة المتعلقة بتأمين الإمدادات القبلية من الخردة المعدنية، التي تشكل المادة الخام الأساسية

مع توجه البلدان بشكل متزايد نحو الاحتفاظ بمواردها الخاصة من الصلب المعاد تدويره لتلبية متطلبات صناعاتها، أصبحت إعادة هيكلة قطاع الخردة المعدنية الوطني تحديًا رئيسيًا من أجل دعم استدامة صناعة الصلب الوطنية ولا سيّما بالنظر للشروط المفروضة على استيراد السبائك.

ومن شأن إعادة الهيكلة هذه أن توفر حلولاً لتزويد صناعة الصلب بالمواد الخام بشكل منتظم وبأفضل سعر مقابل الجودة، مع المساهمة في زيادة الشفافية لردع الممارسات غير المشروعة التي يمكن أن تشهدها أسواق إنتاج حديد الخرسانة في المراحل القبلية والبعدية.

وتتعلق السبل المقترحة من طرف مجلس المنافسة بما يلي:

■ استكشاف الإمكانات المتوفرة حالياً لدى كبار الفاعلين الوطنيين الذين يمتلكون أساطيل من المعدات المهملة والتجهيزات التي لم تعد صالحة للاستعمال. وفقاً للمعطيات التي تم جمعها في إطار التحقيق، يبدو أن هذه الموارد أكبر من تلك التي يتم عرضها للبيع في إطار طلبات تقديم العروض. وينبغي تشجيع الشركات الكبرى التي تمتلك مثل هذه الموارد على وضع أنظمة فعلية لتدبير وتتبع دورة حياة المعدات والمنشآت مع توحيد عمليات الفرز والتصفية.

وبالمثل، خدمة لمسار التنمية الاقتصادية للبلاد، من المهم، من جهة، دعم الشركات المهيكلة لإعادة تدوير النفايات الحديدية وغير الحديدية مع تحسين منظومة النقل واللوجستيك الخاصة بنقل هذه النفايات من منصات إعادة التدوير إلى مصانع الصلب، ومن جهة أخرى، العمل على إنشاء مسالك لجمع انتقائي للنفايات حول الأنشطة التي تُولّد هذه الأنواع من الخردة.

■ تطوير مهنة وخبرة تثمين الخردة المعدنية، لتعزيز الأنشطة المتخصصة لفرز الخردة المعدنية ومعالجتها وقصها وتقطيعها وضغطها لتشكيل مجموعات متجانسة خالية من الشوائب. وسيكون لهذه الأنشطة ميزة تتمثل في تحسين النقل واللوجستيك المرتبط بها، وتزويد المنتجين بخردة ذات جودة أعلى تساهم في رفع المردودية وخفض التكاليف؛

■ التنظيم المقنن لحلقة التجميع، والتي يمكن أن تتم من خلال منظومة تكتلية تجمع المنقبين الصغار والمتوسطين، يمكن أن تعمل تحت إشراف كبار المشترين، مع وضع إطار تحفيزي للانخراط في نظام المقاولين الذاتيين؛

■ إنشاء نظام وطني لمراقبة جودة الخردة المعدنية المجمعة، استناداً إلى معايير مرجعية لتصنيف وتقييم الخردة المعدنية وعند الاقتضاء، وضع إطار تنظيمي قادر على الحد من المضاربات السعرية غير المبررة التي يتعرض لها المنتجون بغض النظر عن جودة المعادن القديمة؛

■ مراجعة النظام الضريبي المتعلق بالضريبة على القيمة المضافة المطبقة على المشتريات من الخردة المعدنية، بغرض تصحيح اختلالات المنافسة الناجمة عن التلاعب في حجم الخردة المعدنية الموردة عبر القنوات الموازية، من طرف بعض الفاعلين في صناعة الصلب وغيرهم ممن يصفون أنفسهم بأنهم منتجين لـ " للمخلفات المعدنية للأنشطة الصناعية "، يُقترح إنشاء نظام جديد يمنح الفاعلين في صناعة الصلب ما يلي:

- الحق في التسوية الذاتية للضريبة على القيمة المضافة على مشترياتهم من " المخلفات المعدنية للأنشطة الصناعية " المحلية، مع ضمان التصريح بأنفسهم عن الضريبة على القيمة المضافة "المحصلة"، والتي من الناحية النظرية يجب أداؤها للمورد مع خصمها من عمليات بيع حديد الخرسانة.

هذا النظام، المنصوص عليه في مشروع قانون المالية لسنة 2026، يقدم مزايا مزدوجة، من جهة، الحد من ظاهرة إعادة تصنيف الخردة المجمعة من القنوات غير المهيكلة كـ " مخلفات معدنية للأنشطة الصناعية"، ومن جهة أخرى، في تخفيف الضغط على السيولة النقدية لمصانع الصلب من خلال تأجيل تسوية الضريبة على القيمة المضافة على المبيعات عند المصب والسماح بتمويل لمخزونات الخردة المعدنية أو السبائك مستطيلة القواعد من الفولاذ التي تنعكس على أسعار البيع.

لتجنب أي " اختلال ضريبي" تجاه الفاعلين الصناعيين الذين ينتجون فعلياً " المخلفات المعدنية للأنشطة الصناعية " ولتفادي حرمانهم من حقهم في خصم الضريبة على القيمة المضافة، يُقترح أن يستند حق مصنعي الصلب في التسوية الذاتية إلى عتبة محددة لحجم الأصول والاستثمارات المادية لإعفاء المشتريات التي تتم من طرف هؤلاء الصناعيين الحقيقيين من تطبيق هذا النظام.

• الحق في خصم الضريبة على القيمة المضافة غير الظاهرة على سعر بيع الخردة المعدنية بما يتناسب مع الضريبة على القيمة المضافة على مشتريات المعدات والمواد الاستهلاكية واللوازم التي تتحملها شركات تجارة ومعالجة الخردة الحديدية.

ومن شأن هذه التدابير أن ترفع من شفافية المشتريات من الخردة المعدنية، وبالتالي الحد من التحيّز التنافسي الذي يتعرض له الفاعلون الذين لا يقومون بالتزود عبر القنوات غير المهيكلة.

■ دراسة جدوى لوضع أطر لاتفاقيات ا لتعاون الأفقي بين الفاعلين، بما يتوافق مع مقتضيات قانون المنافسة، وذلك بهدف القيام بعمليات شراء جماعية للخردة على الصعيد الدولي أو تطوير منصات مشتركة لمعالجة الخردة وتهييئ جاهزيتها للعمليات الصهر. ويتعين إخضاع هذه الشراكات لتنظيم دقيق يؤطر تبادل المعلومات بين الفاعلين المعنيين. كما يمكن اللجوء إلى مجلس المنافسة لطلب رأيه التقييمي بشأن الاتفاقيات المزمع إبرامها في هذا الصدد.

3. رافعةٌ لإعادة هيكلة مزيج طاقيٍّ تنافسيٍّ متوافق مع متطلبات التنمية المستدامة

بالنسبة للصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة الكهربائية، يعد ترشيد استهلاك الطاقة أحد المصادر الرئيسية لتخفيض تكاليف الإنتاج، وقد عمد الفاعلون للاستثمار في هذا المجال خص عدة مبادرات، بدءًا من تطبيق حلول النجاعة الطاقية وصولًا إلى المصادقة على نظام تدبير للطاقة.

غير أن المقارنة مع قطاعات أخرى تستهلك الكثير من الطاقة وتنشط ضمن منظومة مواد البناء، مثل صناعة الأسمنت، تُظهر أن الانتقال الطاقي ليس نمطًا شائعًا على مستوى مصانع الصلب.

لذلك، يُقترح تشجيع الفاعلين، الذين يستخدمون اليوم الجهد جد العالي (THT) والجهد العالي (HT)، على الانتقال إلى مزيج طاقي يعتمد على الطاقات المتجددة، الأمر الذي سيضمن في نهاية المطاف عائدًا على الاستثمار من خلال تخفيض التكاليف التشغيلية، وبالتالي إرساء دينامية لتطوير الصلب الأخضر.

بالإضافة إلى ذلك، وكما أوصى مجلس المنافسة في رأيه بشأن "وضعية المنافسة في قطاع الكهرباء وآفاق تطويره[100]"، فإن تفعيل اعتماد النصوص التنفيذية اللازمة لتحرير الجهد المتوسط (MT) يعد أمرًا ضروريًا وملحًا.

وكحل انتقالي إلى حين تطوير العرض الوطني من الغاز الطبيعي والهيدروجين الأخضر، يوصى بتشجيع الفاعلين الصناعيين على الاستثمار في تهيئة منشآتهم لتقليص الاعتماد على الوقود، والانتقال نحو مزيجٍ طاقيٍّ يجمع بين الوقود والغاز الطبيعي، استنادًا إلى الفارق في كلفة استيرادهما.

وفي نفس السياق، ينبغي تشجيع تطوير عرض وطني لمعالجةالزيوت المستعملة لفائدة الفاعلين في السوق، خاصة وأن هذا البديل يقدم ميزة مزدوجة، فمن ناحية، يقلل من الاعتماد على الوقود

[100] يرجى الاطلاع على رأي مجلس المنافسة رقم 1/ر/24 الصادر في 28 مارس 2024.

المستورد ويحد من الآثار الضارة لهذه الزيوت على الفرشات المائية وكذلك الأضرار البيئية الناتجة عن استخدام هذا النوع من الوقود.

4. الرافعة المتعلقة بتنويع العرض وتعزيز البحث والابتكار

يرى مجلس المنافسة أن تحديث الصناعة الوطنية للصلب والرفع من جودتها بما يتوافق مع المتطلبات البيئية يُعدّ أحد المسارات الأساسية للحدّ من آثار ضعف استغلال القدرات الصناعية المتاحة، بما يتيح في المقابل تحسين القدرة السعرية التنافسية للمنتوج المغربي. في هذا الصدد، ينبغي دعم ما يلي:

- تعميم نماذج إنتاج الصلب الأخضر من خلال منح تحفيزات في إطار اتفاقيات موقعة مع الدولة، لتشجيع إزالة الكربون والامتثال لمعايير الاستدامة التي أصبحت ضرورية بشكل متزايد في الأسواق؛
- عرض منتوجات جديدة ذات قيمة مضافة عالية لفائدة لقطاع البناء والأشغال العمومية، من خلال تحفيزات ضريبية على شاكلة خصم ضريبي تناسبي مع الجهود المبذولة في مجالات البحث والتطوير والابتكار والمعروف تحت مسمى (le crédit d'impôt-recherche).
- تطوير عروض إضافية للأسواق التطبيقية، من خلال آليات دعم استبدال الواردات وتقييم احتياجات الفاعلين المحليين.

وموازاة لذلك، ينبغي إيلاء اهتمام خاص:

- من جهة أولى، لتطوير أوضاع السوق من خلال مراجعة التنظيمات التقنية ذات الصلة، بما يتيح بروز منتجات جديدة ذات قيمة مضافة عالية، ويساهم في تنويع العرض الوطني ؛
- ومن جهة ثانية، لتشجيع التآزر بين الوسط الأكاديمي والعالم الصناعي، من خلال شراكات ثنائية موجهة نحو حل الإشكاليات التقنية للقطاع.

في هذا السياق، من بين الأوراش ذات الأولوية التي يتعيّن إطلاقها، ورشُ تأمين التزويد بالخردة المعدنية، إلى جانب استكشاف إمكانية استخدام الحديد الخام المختزل وابتكار بدائل أخرى للصلب، تحسّبًا لاحتمال تقلّص توفر الخردة في المستقبل، ومواكبةً للتحولات التكنولوجية المرتقبة على الصعيد الوطني.

بالإضافة إلى تغطية الطلب الوطني، من شأن تصدير منتوجات الفاعلين إلى الأسواق الواعدة أو ذات الإمكانات العالية، أن يعزّز تموقع الصناعة الوطنية للصلب. ويمكن لهذه الغاية، الحرص على:

- الالتزام بالمعايير العالية لخفض انبعاثات الكربون التي تفرضها الأسواق الواعدة، أو تكييف الإنتاج مع احتياجات الأسواق الناشئة والمتنامية، ولا سيما في القارة الإفريقية؛
- اعتماد مقاربة مزدوجة تقوم، من جهة، على جهود المنتجين في إرساء وتنفيذ استراتيجيات تجارية موجهة نحو أسواق جديدة، ومن جهة أخرى، على تحسين الدولة للبنية التحتية اللوجستية الموانئية بما يتيح تقليص آجال وكُلفة العبور.

كما يُوصى بأن تقوم الدولة، من خلال الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات (AMDIE)،

بوضع آلية مرافقة خاصة بالفاعلين في القطاع لاستهداف الأسواق الخارجية، لا سيما عبر إدراج منتجات لصناعة الوطنية للصلب ضمن لوائح التوريد الدولية، وتبنّي استراتيجيات لولوج الأسواق المتخصصة والمربحة والأسواق الواعدة.

وبالنظر إلى الدينامية الحالية التي تشهدها عملية التحول الصناعي للاقتصاد الوطني وآفاق تطورها المستقبلية، يوصي مجلس المنافسة بإنجاز دراسة استشرافية تهدف إلى تقييم وتقدير الحاجيات تهدف إلى مواءمة العرض الصناعي الوطني مع متطلبات النمو المرتقب.

5. رافعةُ تحفيز الطلب المحلي

من المرتقب أن يشهد الطلب الوطني على حديد الخرسانة نموًّا ملموسًا، بالنظر إلى الأوراش الكبرى المبرمجة على الصعيد الوطني. ويشمل ذلك، على الخصوص، برامجَ القضاء على السكن غير اللائق وإعادة إعمار إقليم الحوز، بالإضافة إلى المشاريع الهيكلية الكبرى، من قبيل البنيات التحتية المائية التي تقررت لتلبية الحاجيات المتزايدة من المياه، فضلاً عن المشاريع المرتبطة بالاستحقاقات الرياضية المقررة.

وينطبق الأمر كذلك على قطاع البناء الموجَّه للسكن، الذي يمكن تعزيز نموه من خلال صياغة رؤية استراتيجية وشمولية لتحفيز الطلب ودعم قطاع الإسكان، باعتباره المصدر الرئيس لتصريف منتوجات حديد الخرسانة. وترتكز هذه الرؤية، إلى جانب إدماج البعد البيئي والاستدامة، على ثلاث ركائز أساسية:

- تعبئة الوعاء العقاري عبر تحديد الاحتياطات المتوفرة على مستوى الجهات التي تسجل أعلى معدلات العجز، وذلك وفقاً للتوقعات الديموغرافية المستقبلية؛
- تطوير برامج موجهة لسد الخصاص في السكن، وإطلاق جيل جديد من العروض السكنية والمهنية يستهدف فئتي السكن المتوسط والسكن الإيجاري، وذلك من خلال تشجيع تنمية هيئات التوظيف الجماعي العقاري (OPCI)، قصد الاستفادة المثلى من الإمكانات التي لا تزال محدودة لهذه الأدوات الاستثمارية. وللإشارة، فقد بلغ رصيد هذه الهيئات حوالي 101 مليار درهم في نهاية سنة 2024، مقابل 612 مليار درهم بالنسبة لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة (OPCVM).
- دعم الطلب على الولوج إلى السكن، من خلال إطلاق صرف الإعانات المباشرة لفائدة المقتنين للسكن الرئيسي.

كما ينبغي أن يشمل تحفيز الطلب منتجات جديدة ذات قيمة مضافة عالية، أو متوافقة مع المتطلبات البيئية، أو ملائمة للمناطق المعرّضة للمخاطر الزلزالية.

وفي هذا الإطار، وبالتوازي مع مراجعة التنظيمات التقنية الكفيلة بتشجيع بروز منتجات جديدة، يُنتظر من مهنيي الخبرة والاستشارة أن يضطلعوا بدورهم في الترويج لهذه المواد عبر اعتمادها والتوصية باستعمالها ضمن التصاميم والدراسات التقنية. ومن جهة أخرى، وبصرف النظر عن حاجيات أوراش البناء والأشغال العمومية، يتعيّن توجيه الصناعة الوطنية للصلب نحو تلبية احتياجات أسواق تطبيقية أخرى، وذلك في انسجام مع ما تم بيانه ضمن الرافعة المتعلقة بالعرض.

6. الرافعة المتعلقة بتحسين توزيع حديد الخرسانة من خلال تسريع تنفيذ الاستراتيجية اللوجستيكية الوطنية المخصصة لمواد البناء

يؤدي النمط الحالي المعتمد لتوزيع حديد الخرسانة في جميع أنحاء المملكة إلى أوجه قصور تؤثر، كما سبق توضيحه، على:

- من ناحية، إمكانية تتبع مسارات النقل والتوزيع على مستوى الجهات؛
- ومن ناحية أخرى، سعر وصوله إلى أوراش البنى التحتية أو الانعاش العقاري أو البناء الذاتي.

ومن أجل معالجة هذه الاختلالات، وبالنظر إلى المواعيد المحددة لتسليم مشاريع البنى التحتية على المستوى الوطني، يقترح مجلس المنافسة إعطاء الأولوية لتسويق وتسليم قطع التجزئة المخصصة لمواد البناء في المناطق اللوجستية.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتطوير التنافسية اللوجستية، التي تقودها الوكالة المغربية لتنمية أنشطة اللوجستيك (AMDL)، يخصص البرنامج الأولوي 2028 حصصاً من مواد البناء في منطقتين مندمجتين. وتقع هاتان المنطقتان، اللتان يجري إنشاءهما، في أكادير وفاس، وتتمتعان، وفقاً لتوضيحات ممثلي الوكالة المغربية لتنمية أنشطة اللوجستيك، بمزايا استراتيجية من حيث الموقع لخدمة مختلف مناطق الاستهلاك، ومن المتوقع أن تسمح بتحقيق هدف ثلاثي:

- تخفيض التكاليف اللوجستية المرتبطة بنقل المنتوجات إلى مناطق الاستهلاك مع ضمان إمكانية تتبعها ؛
- دعم بروز فاعلين متخصصين في مجال الخدمات اللوجستية؛
- زيادة مساهمة القطاع في جهود التنمية المستدامة (تحسين النقل، وتقليل انبعاثات الكربون الناتجة عن النقل عبر الطرق، والحد من الاكتظاظ على الطرقات وداخل المدن.).

علاوة على ذلك، ينبغي تثمين الخبرة التي اكتسبها الموزعون حالياً عبر دعم الطابع الاحترافي لأولئك الذين يعتمدون على أسلوب عمل "تقليدي" ورفع جودة الخدمات المقدمة.

في نهاية المطاف، فإن مسار التطوير المزمع إطلاقه من شأنه أن يُفضي إلى تهيئة شروط إرساء نموذج مزدوج لتوزيع حديد الخرسانة، يجمع بين بروز عرضٍ لوجستيكي متخصص جديد ومأسسة مهنية الموزعين.

كما يُنتظر أن يُسهم هذا النموذج في إدماج حلولٍ متعددة الوسائط للنقل، تُولي الأولوية لنقل الكميات الكبيرة من المنتوجات عبر السكك الحديدية وحتى عبر النقل البحري.

بالنسبة لهؤلاء الموزعين، سيعتمد التوريد من المصانع أو المنصات اللوجستية حسب الامتداد الجغرافي لأنشطتهم (سواء كانت وطنية أو إقليمية) وعلى خياراتهم الخاصة، لا سيما فيما يتعلق بحجم الطلبات والمشاريع المطلوب تسليمها والأسعار والضمانات التي يشترطها المنتجون.

7. الرافعة المتعلقة بتعزيز مراقبة جودة حديد الخرسانة

نظراً للمخاطر الأمنية التي ينطوي عليها أي عيب محتمل في جودة حديد الخرسانة، يوصي مجلس المنافسة بتعزيز آليات مراقبة جودة هذا المنتوج وتعميمها.

وينبغي أن يشمل ذلك على وجه الخصوص مراقبة ما يلي:

- الخاصية المعروفة باسم الكتلة الخطية (La masse linéique) والتحقق من مطابقتها للمعايير الإسمية المحددة، سواء استخدم المنتوج مباشرة أو لصناعة هياكل الخرسانة؛
- تقطيع الحلقات على شكل قضبان على مستوى الموزعين؛
- تسوء استعمال السلك الحديدي (fil machine) في سوق البناء.

مقترح آخر في نفس الاتجاه، يتمثل في تقنين تنظيم حلقة البيع بالتقسيط، المعتبرة بمثابة المحور الأساسي للتوزيع على المستوى المحلي خاصة لتلبية احتياجات مشاريع البناء الذاتي للسكن.

وعلى مستوى المنتجين كذلك، فإن الممارسات التي أثيرت خلال جلسات الاستماع المتمثلة في اللجوء إلى التخفيض المفتعل في التبليغ عن استهلاك الخردة المعدنية وكذلك إنتاج حديد الخرسانة، والتي قد تكون سبباً في اختلال جودة هذا المنتوج، تستدعي وضع أنظمة للتحقق من كميات الخردة المستهلكة وكميات الصلب الطويل والمسطح التي يتم إنتاجها فعلياً وعرضها في السوق، من خلال مراقبة استهلاك الطاقة الكهربائية في مرحلة صهر الخردة المعدنية وإنتاج السبائك الفولاذية مستطيلة القواعد.

8. الرافعة المتعلقة بتعزيز الاقتصاد الدائري

تنتج عمليات الصناعة المتعلقة بالصلب منتجات صناعية ثانوية، منها غبار مصانع الصلب، والخبث الأسود والأبيض، والزوربا (خليط من المعادن المطحونة)، والكلاميين (مسحوق يتكون من أكسيد الزنك مع كميات قليلة من أكسيد الحديد)، والتي سيشكل تثمينها:

- من ناحية، رافعة لتثمين النفايات والانتقال إلى اقتصاد أخضر، بالنظر إلى السياق الاقتصادي الحالي وندرة الموارد الطبيعية،
- ومن ناحية أخرى، رافعة حقيقية للنمو ومصدر لتحقيق أرباح للمنتجين.

لذلك، يوصي مجلس المنافسة بتشجيع المنتجين على القيام بالاستثمارات اللازمة لتنفيذ الخطط المناسبة للاستفادة من هذه المنتجات الثانوية، وبشكل عام، لتطوير الاقتصاد الدائري، لا سيما فيما يتعلق بالمياه التي تستهلكها هذه الصناعة بكثرة.

وفي نهج أكثر شمولية يعزز مساهمة الصناعات الأخرى، من المجدي أن يتم تزويد الاقتصاد الوطني بمسلك محلي لتوريد هذه المنتجات الثانوية، ضمانا لسيادة المملكة من حيث الموارد الطبيعية التي كانت تستورد حتى الآن، بل وحتى تطوير إمكاناتها التصديرية.

9. رافعة دعم دينامية خفض انبعاثات صناعة الصلب من الكربون

في أفق الانتقال نحو تشغيل مصانع الصلب ووحدات الدرفلة اعتمادًا على طاقات خالية تمامًا من الكربون، وبما يسمح بتطوير السوق تدريجيًا عبر إدماج عرض جديد من الفولاذ الأخضر إلى جانب الفولاذ التقليدي، يُقترح وضع برنامج وطني مؤطر للانتقال نحو الحياد المناخي لصناعة الصلب الوطنية.

ولا شك أن هذا البرنامج سيأخذ في الحسبان المشاريع الجديدة المنتظرة لإنتاج أنواع جديدة من الفولاذ منخفض الكربون، في إطار مبادرات تطوير العرض المغربي للهيدروجين الأخضر القائم على الطاقات المتجددة والتكنولوجيات التحويلية المتقدمة.

وفي هـذا الإطـار، يُـوصى بالعمـل عـلى إعـداد وتنزيـل إطـارٍ تنظيمـيٍّ تدريجـيٍّ وملائـم يمكـن أن يُحـدّد بموجبه ما يلي:

- في مرحلـة أولى: الأهـداف القطاعيـة لتقليـص انبعاثـات الكربـون، وفـق جـداول زمنيـة واضحـة تمكّـن مصانـع الصلـب ووحـدات الدرفلـة مـن تخطيـط اسـتثماراتها المسـتقبلية؛
- وفي مرحلـة ثانيـة: المعايـير المتعلقـة بالنجاعـة الطاقيـة والانبعاثـات الخاصـة بالتجهيـزات والعمليات الصناعيـة، التـي عـلى أساسـها يمكـن مراجعـة المواصفة المعمـول بهـا حاليًا في حديـد الخرسـانة لإدراج معايـير بيئيـة جديدة منسـجمة مـع الالتزامـات الوطنيـة ومتلاقية مع الأطـر التنظيمية للـدول الشريكة.

كـما يُعتـبر الاعتـماد عـلى آليـة الضريبـة عـلى الكربـون، أحـد الركائـز الأساسـية لهـذا الإطـار التنظيمـي، إلى جانب إجراءات اعتماد الشهادات الخاصة بجرد الانبعاثات الكربونية للفاعلين الصناعيين.

وتكمـن أهميـة هـذه الآليـة ليـس فقـط في تعزيـز ديناميـة نـشر الطاقـات المتجـددة، المصنّفـة ضمـن أولى الأولويـات الاسـتراتيجية للمغـرب، بـل أيضًـا في دورهـا التحفيـزي لاعتـماد تكنولوجيـات وعمليـات إنتـاج منخفضـة الكربـون وتشـجيع الابتـكار الصناعـي النظيـف. ومـن جهـة أخـرى، لا ينبغـي أن يحجـب تنفيـذ هـذه الضريبـة فرصـة التفـاوض مـع الـشركاء الأوروبيـين مـن أجـل اعـتراف متبـادل بهـذا النظـام الجبـائي، بمـا يتيـح تعويـض الضريبـة المـؤداة في المغـرب مقابـل الآليـة الأوروبيـة (Mécanisme d'Ajustement Carbone aux Frontières) على المقرر دخولها حيز التنفيذ مطلع سنة 2026.

واعتبارًا للطابع الاستراتيجي لهذه الطاقة، يُوصى أيضًا بما يلي:

- أولًا: إعطـاء الأولويـة لتغطيـة حاجيـات هـذه الصناعـة الأساسـية مـن الغـاز الطبيعـي والهيدروجـين الأخـضر المحليـين فـور بـدء إنتاجهـما وتسـويقهما؛
- ثانيًـا: إرسـاء آليـات دعـمٍ للاسـتثمارات الخاصـة بالانتقـال الطاقـي نحـو الطاقـات النظيفـة، مـع توفـير ضمانـاتٍ لتغطيـة المخاطـر الماليـة المرتبطـة بهـذه المرحلـة الانتقاليـة.

10. الرافعة المتعلقة بتتبع مستويات أسعار حديد الخرسانة وحجم المنتوج والمبيعات

نظـرًا للأهميـة الاسـتراتيجية التـي يكتسـيها حديـد الخرسـانة في الأوراش الوطنيـة للبنيـة التحتيـة ومشـاريع البنـاء، يُقـترح إدراج هـذا المنتـج ضمـن سـلة المـواد الصناعيـة ومـواد الاسـتهلاك الواسـع التـي تـشرف عـلى تتبّعهـا وزارة الاقتصـاد والماليـة، بتنسـيقٍ مـع القطاعـات الوزاريـة الممثَّلـة في اللجنـة الوزاريـة المشـتركة لليقظة وتتبع وضعية تموين الأسواق والأسعار.

وسيسـتند تزويـد هـذا النظـام المعلومـاتي عـلى معطيـات تُجمـع وفـق وتـيرة فصليـة مـن خـلال اسـتمارات موجهـة للفاعلـين الصناعيـين عـلى نحـو نمـاذج محـددة و. كـما يُقـترح أن يشـمل هـذا التتبـع أيضًـا كميـات الإنتاج والتدفقات الإجمالية لعمليات التوريد والتوزيع.

ملاحـــــــق

الملحق 1: الهيئة المشرفة على إعداد رأي مجلس المنافسة

المقرر العام
محمد هشام بوعياد
المقرر العام المساعد
عبد الالاه قشاشي
المقرران المكلفان بملف مبادرة الإدلاء بالرأي
رجاء مغربي
نبيل ايت الصغير

الملحق 2: لائحة أعضاء الاجتماع التاسع والخمسين لهيئة مجلس المنافسة

الرئيس	الأمين العام
أحمد رحو	محمد أبو العزيز
الأعضاء الدائمون	
عادل بوكبير	
عبد العزيز الطالبي	
حسن أبو عبد المجيد	
الأعضاء المستشارون	
عبد الخالق التهامي	
عادل هدان	
عبد السلام بنعبو	
منير مهدي	
رشيد بن علي	
العيد محسوسي	
عثمان الفردوس	
بوعزة خراطي	
مندوب الحكومة	
نوفل رياش	

الملحق 3: لائحة الأعضاء الذين تداولوا في موضوع الرأي

الرئيس
أحمد رحو
الأعضاء الدائمون
شيماء عبو
عادل بوكبير
عبد العزيز الطالبي
حسن أبو عبد المجيد
الأعضاء المستشارون
عادل هدان
عبد السلام بنعبو
منير مهدي
رشيد بن علي
العيد محسوسي
عثمان الفردوس
بوعزة خراطي

مجلس المنافسة
زاوية شارع الزيتون ومحمد اليزيدي حي الرياض - الرباط
الهاتف : 16 62 75 37 05 - 10 28 75 37 05
www.conseil-concurrence.ma